خبراء و بنوك استثمار يتوقعون إتجاه البنك المركزي المصري لتثبيت أسعار الفائدة خلال اجتماعه الخميس القادم

وفاء النيل

وقفة بردى

مصر تعود للاحتفال وتوجه رسائل حاسمة دفاعا عن أمنها المائي

البورصة المصرية علي أبواب التحول إلي شركة مساهمة

مصر تتجهز للنزول من قطار صندوق النقد ..وبرنامج بديل لمدة ٣ سنوات

خبراء ونواب : الرئيس السيسي يعيد الروح إلي الانضباط في السوق العقاري

سوق الاتصالات في مصر .. عين علي إحالة شركات المحمول للنيابة والأخري علي منع تكرار تسجيل الخطوط دون علم أصحابها

الأحد
الاحد ١٦ أغسطس ٢٠٢٦

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٥٤ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الصكوك الضريبية تثير جدلا واسعا في الأوساط الاقتصادية

مصر تفتح الباب أمام مزايدات عالمية للبحث عن الذهب و المعادن و البترول

خبراء يجيبون علي السؤال الصعب :

هل تعبر مصر اختبار أزمة الطاقة العالمية بسلام ؟

تراهن على الاستثمارات الجديدة ..

الملابس الجاهزة .. الحصان الأسود في سباق الصادرات المصرية

مورجان ستانلي يتوقع سعرا للدولار في مصر بين ٤٦ و٥٢ جنيها خلال العام المالي الحالي

كتبت – رضوى عبدالله

توقع بنك الاستثمار العالمي «مورجان ستانلي»، أن يدور سعر الدولار في مصر بين مستويي 46 جنيها و52 جنيها، خلال العام المالي 2026/ 2027، من خلال 3 سيناريوهات؛ يتوقف تحقق أي منها على اتجاه أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تدفقات النقد الأجنبي.

ويرى البنك، أن سعر الدولار في السيناريو المتفائل؛ سيكون 46 - 48 جنيها، وذلك في حال انحسار التوترات الإقليمية، وتراجع أسعار النفط، مما ينتج عنه انخفاض العملة الخضراء، مدعومة بزيادة الاستثمارات الأجنبية، وعودة شهية المستثمرين لأدوات الدين المصرية.

وأضاف أن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة، إلى جانب عائد عقود التحوط من مخاطر العملة الذي يقترب من 20%، من شأنه دعم الطلب على أدوات الدين المحلية، فضلًا عن إمكانية استفادة المستثمرين من زيادة قيمة الجنيه في ظل نظام سعر الصرف المرن.

ويُعد السيناريو الثاني أقل تفاؤلا، لكنه في تطاق متوازن وفق تعبير البنك، وسيبلغ سعر الدولار 48-50 جنيها، حال استمرار تدفقات النقد الأجنبي بصورة تلائم الالتزامات الخارجية (سداد القروض والفوائد)، إضافة إلى مواصلة تحويلات المصريين بالخارج زخمها، مع زيادة معتدلة في أسعار النفط.

ويرى البنك أن قوة التحويلات ستواصل تعويض جزء من ارتفاع فاتورة واردات الطاقة، بما يحد من الضغوط على الاحتياطيات والوضع الخارجي لمصر، بينما سيساعد نظام سعر الصرف المرن على امتصاص الصدمات الخارجية.

وأشار إلى أن المستثمرين سيواصلون الاحتفاظ بحيازاتهم من أذون الخزانة المحلية، مع احتمال زيادة عمليات التحوط فقط، إذا ظهرت مخاطر ملموسة لارتفاع أسعار النفط بصورة أكبر.

وسيبلغ سعر صرف الدولار 50-52 جنيها، في السيناريو الثالث المتشائم، وذلك في حال استمرار الضغوط الجيوسياسية، وارتفاع أسعار النفط لفترة أطول، مما يرفع فاتورة الواردات البترولية، ويضغط على سعر الصرف، بالتزامن مع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويرى مورجان ستانلي أن ارتفاع أسعار النفط يمثل الخطر الرئيسي على الاقتصاد المصري، إذ تؤدي زيادة تكلفة الطاقة إلى ارتفاع فاتورة الواردات، ورفع احتياجات التمويل الخارجي، واحتمالية عزوف المستثمرين الأجانب عن المخاطرة، ما يؤدي بدوره إلى خروج الاستثمارات في أدوات الدين المحلية، إلا أن قوة تحويلات المصريين بالخارج واحتياطيات النقد الأجنبي، قد تساعدان على امتصاص جزء من هذه الصدمة.

وزير العمل يتابع الاستعدادات النهائية لإطلاق نظام رقمي موحد لإدارة تصاريح عمل الأجانب

استقبل حسن رداد، وزير العمل، بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة، وفدًا من شركة ترابط للخدمات الحكومية برئاسة الدكتور محمد عبدالدايم، وذلك لمتابعة الخطوات التنفيذية والاستعدادات النهائية لإطلاق نظام جديد لإدارة تصاريح عمل الأجانب، من خلال منظومة رقمية متكاملة ومركز خدمة متميز، بما يسهم في تطوير آليات تقديم هذه الخدمات ورفع كفاءتها وتيسير إجراءات الحصول عليها...

وخلال اللقاء، استعرض الجانبان الموقف التنفيذي للمشروع، وما تم إنجازه في تجهيز مركز الخدمة والبنية التحتية اللازمة للمنظومة الرقمية، تمهيدًا لبدء تشغيل الخدمات وفق أحدث النظم الإلكترونية، بما يضمن تقديم تجربة أكثر سهولة وسرعة للمستفيدين...

وتتضمن المنظومة الجديدة منصة إلكترونية موحدة لإدارة دورة حياة تصريح العمل للأجانب بالكامل، بدءًا من تسجيل الشركة واعتمادها، مرورًا بالمراجعة والاعتماد، ووصولًا إلى إصدار تصريح العمل وإتاحة آليات التحقق العام، بما يحقق التكامل بين مختلف مراحل الخدمة داخل منظومة إلكترونية واحدة.

وأكد وزير العمل أن إطلاق هذا النظام يأتي في إطار توجه الوزارة نحو التوسع في التحول الرقمي وتطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين وأصحاب الأعمال والأجانب، وتقليل الوقت والجهد اللازمين لإنجاز الإجراءات، من خلال توحيد مسارات الخدمة وتبسيطها وربطها إلكترونيًا بالوزارات والجهات المعنية...وأوضح الوزير أن الوزارة تستهدف من خلال المنظومة الجديدة تقديم خدمة متميزة وسريعة وفعالة، بما يتناسب مع احتياجات المستثمرين، ويعزز مناخ الاستثمار، ويرسخ مفهوم الحكومة الرقمية في تقديم الخدمات، مؤكدًا أن سرعة إنجاز الإجراءات مع الحفاظ على دقة المراجعة والالتزام بالضوابط القانونية تمثل أحد أهم محاور تطوير منظومة العمل...كما شدد «رداد» على أهمية استكمال أعمال الربط والتكامل الإلكتروني مع كافة الوزارات والجهات ذات الصلة بإصدار تصاريح عمل الأجانب، بما يضمن انسيابية البيانات والإجراءات، ويحد من تكرار الخطوات، ويتيح إنجاز الخدمة من خلال مسار إلكتروني موحد وواضح.

ومن جانبه، استعرض وفد شركة ترابط للخدمات الحكومية ما تم إنجازه في مراحل إعداد المنظومة وتجهيز مركز الخدمة والبنية التحتية، إلى جانب التصور التنفيذي للمنصة الإلكترونية وآليات التكامل والربط مع الجهات المعنية، تمهيدًا لاستكمال الإجراءات النهائية وإطلاق الخدمات...ويأتي المشروع في إطار جهود وزارة العمل لتطوير منظومة خدمات تصاريح عمل الأجانب والانتقال بها إلى نموذج رقمي متكامل، يواكب توجه الدولة المصرية نحو التحول الرقمي، ويقدم خدمات حكومية أكثر كفاءة وسرعة، ويعزز قدرة الدولة على الاستجابة لاحتياجات المستثمرين وسوق العمل

اتحاد الصناعات وغرف بنغازي يوقعان بروتوكولاً لإطلاق معرض سنوي للتكامل الصناعي المصري الليبي

كتب – أحمد ابراهيم

وقّع اتحاد الصناعات المصرية بروتوكول تعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة ببنغازي، لتنظيم معرض سنوي للتكامل الصناعي المصري الليبي بمدينة بنغازي، على أن تعقد دورته الأولى مبدئياً خلال أبريل ٢٠٢٧، في خطوة تستهدف تعزيز التعاون الصناعي والتجاري والاستثماري بين البلدين، ودعم الشراكات بين مجتمعي الأعمال، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية والليبية.

ويأتي البروتوكول في إطار توجه الجانبين نحو الانتقال بالعلاقات الاقتصادية المصرية الليبية من التبادل التجاري التقليدي إلى مرحلة أكثر تكاملاً، ترتكز على إقامة شراكات صناعية واستثمارية، وتبادل الخبرات، والاستفادة من الإمكانات الإنتاجية واللوجستية المتاحة في البلدين، فضلا عن توظيف موقع ليبيا كبوابة للنفاذ إلى عدد من الأسواق الأفريقية.

وقال هشام الجزار، رئيس لجنة المعارض والمشروعات الصغيرة باتحاد الصناعات المصرية، إن البروتوكول يستهدف العمل على التكامل الصناعي بين البلدين، دعم الشراكات والاستثمارات المشتركة، نقل التكنولوجيا والخبرات، وتشجيع المشروعات المشتركة وسلاسل القيمة بين البلدين.

وأضاف أن المعرض المزمع تنظيمه سيعمل على ربط الشركات والمصانع المصرية بنظيرتها الليبية، وتشجيع التكامل بين سلاسل الإنتاج والقيمة في البلدين، بما يسهم في زيادة حركة التجارة والاستثمارات المشتركة ورفع تنافسية المنتجات الوطنية.

بداية من الثلاثاء المقبل وحتى ٣١ أغسطس الجاري

التضامن الاجتماعي تعلن فتح باب التقديم لحج الجمعيات الأهلية لموسم حج ١٤٤٨هـ - ٢٠٢٧م

أعلنت الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي رئيسة مجلس أمناء المؤسسة القومية لتيسير الحج، فتح باب التقديم لأعضاء الجمعيات الأهلية الراغبين في أداء فريضة الحج لموسم حج عام ١٤٤٨هـ - ٢٠٢٧م، وذلك اعتبارًا من يوم الثلاثاء المقبل ١٨ أغسطس الجاري،وحتى يوم الاثنين ٣١ أغسطس الجاري، مشيرة إلى أنه لن يلتفت لأي طلب يقدم بعد هذا التاريخ.

وأكدت وزيرة التضامن الاجتماعي أن الوزارة وضعت عددًا من الشروط الواجب توافرها في الراغب لأداء فريضة الحج لموسم حج ١٤٤٨هـ - ٢٠٢٧م، منها، أن تكون جميع الجمعيات والمؤسسات الأهلية الخاضعة لأحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية مستوفية للشروط التالية: أن تكون الجمعية أو المؤسسة مقيدة قبل تاريخ ٢٠٢٦/٧/١م، وعدم إقامة أي دعاوى قضائية لحل المؤسسة أو الجمعية أو مجلس أمنائها من الجهة الإدارية أو إحالتها إلى النيابة العامة.

كما تقوم الجمعيات الأهلية والمؤسسات المستوفية للشروط بترشيح الراغبين في أداء فريضة الحج والمستوفين للشروط التالية، أن يكون أحد أعضاء الجمعية العمومية للجمعية الأهلية المسجل بعضويتها عند تقديم الطلب ومسدد الاشتراك السنوي سواء كان عضوا عاملا أو منتسبا، وبالنسبة للمؤسسات يشترط أن يكون المتقدم أحد أعضاء مجلس الأمناء أو المؤسسين.

"الرقابة المالية" تعدل شروط تحول شركات التطوير العقاري إلى صناديق استثمار عقاري

كتبت – شيماء مرسي

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، قرارًا بتعديل بعض شروط تحول شركات الاستثمار العقاري أو التطوير العقاري إلى مزاولة نشاط صناديق الاستثمار العقاري الصادرة بقرار مجلس الإدارة رقم (١٧٩) لسنة ٢٠٢٥، وذلك في إطار مراعاة خصوصية نشاط الشركات وطبيعة التزاماتها التشغيلية ودورة نشاطها والالتزامات التعاقدية تجاه عملائها والتي تتم تسويتها بالتنفيذ والتسليم.

وينص القرار على تعديل الشرط الثاني من متطلبات حقوق الملكية للشركة الراغبة في التحول إلى شركة صندوق استثمار عقاري، بحيث «ألا يقل صافي حقوق ملكية الشركة عن ٥٠٠ مليون جنيه وفقًا لآخر قوائم مالية معتمدة» بعدما كان ينص على «ألا يقل صافي حقوق ملكية الشركة عن ٤٠٪ من إجمالي أصولها واستثماراتها وبما لا يقل عن ٥٠٠ مليون جنيه".

وتُحتسب صافي حقوق ملكية الشركة بعد استبعاد الفروق الناتجة عن إعادة تقييم الأصول إن وُجدت، على أن يُستخدم باقي صافي حقوق الملكية في الاكتتاب في وثائق الصندوق بعد التحول، وفقًا للثابت بالقوائم المالية المعتمدة من الجمعية العامة لشركة الصندوق.

كما يضيف القرار شرطًا آخر إلى المتطلبات ينص على «ألا تتجاوز قيمة القروض المثبتة في آخر قوائم مالية معتمدة من الشركة الحد الأقصى لنسبة الاقتراض المسموح بها لصناديق الاستثمار العقاري وفقًا للمنصوص عليه باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال".

ويُبقي القرار الجديد على الشرط الأول من متطلبات حقوق الملكية للتحول إلى شركة صندوق استثمار عقاري، وهو ألا يقل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع عن ٥ ملايين جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

وقال الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن التعديل يستند إلى الخبرة العملية في تطبيق متطلبات تحول شركات التطوير العقاري إلى مزاولة نشاط صندوق استثمار عقاري، بعدما تبين أن احتساب صافي حقوق الملكية بالشركة من إجمالي الأصول والاستثمارات لا يتناسب مع خصوصية النشاط وطبيعته التشغيلية.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 16 أغسطس 2026 ● العدد 854

بلومبرج: مصر وليبيا تستعدان لإنشاء خط أنابيب نفط بطول ٨٠٠ كيلومتر بتكلفة تتجاوز مليار دولار

تقترب مصر وليبيا من إطلاق مشروع مشترك لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط الخام بطول ٨٠٠ كيلومتر، يربط مدينة طبرق الليبية بالإسكندرية، لنقل الخام الليبي إلى مصافي التكرير المصرية على البحر المتوسط، بتكلفة مبدئية تتجاوز مليار دولار، وفقًا لمسؤول حكومي.

وقال المسؤول، لـ»الشرق بلومبرج»، إن الخط سيخصص بصورة رئيسية لنقل الخام الليبي إلى معامل التكرير في الإسكندرية، مشيرًا إلى أن مصر وليبيا تبحثان حاليًا آليات تمويل المشروع والجوانب التنفيذية، إلى جانب تحديد الكميات والطاقة الاستيعابية النهائية للخط بما يتناسب مع القدرات التصديرية الليبية وطاقات التكرير المصرية.

ويأتي المشروع بعد أيام من مباحثات بين مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري، وعبد الحميد الدبيبة، رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، تناولت تعزيز التعاون بين البلدين في قطاع الطاقة، خاصة الغاز الطبيعي وتكرير المنتجات البترولية، إلى جانب دعم شبكة الربط الكهربائي.

خبراء ونواب : الرئيس السيسي يعيد الروح إلي الانضباط في السوق العقاري

الرئيس يوجه بتشكيل لجان لمتابعة تنفيذ المشروعات العقارية بكافة المحافظات ويشدد علي حظر إقامة أي منشآت أو أعمال لمسافة 200 متر من خط الشواطيء ..

وزيرة الإسكان : توجيهات الرئيس تعكس حرص الدولة على ضمان حقوق المواطنين وتعزيز الثقة في القطاع العقاري

ترحيب واسع ساد الأوساط السياسية والعقارية بعد صدور توجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي بضرورة الالتزام بالتنفيذ الصارم للقوانين والتشريعات والقرارات الجمهورية ذات الصلة باستغلال الأراضي المخصصة للأنشطة السياحية المطلة على الشواطئ المصرية، حيث وجه الرئيس في هذا الصدد بالتشكيل الفوري للجنة من أجهزة الدولة المعنية تقوم بتفقد الوضع على الأرض لضمان حرية نفاذ المواطنين إلى الشواطئ وفقا للضوابط ذات الصلة، وحظر إقامة أي منشآت أو أعمال لمسافة 200 متر من خط الشاطئ، وذلك دون الحصول على موافقة مسبقة من جهات الدولة المعنية.

كما وجه الرئيس بتشكيل لجنة تقوم بتفقد المشاريع العقارية المختلفة الجارية في كافة محافظات الجمهورية لضمان التأكد من تسليم الوحدات في المواعيد المحددة دون تأخير، واحترام العقود ذات الصلة المبرمة مع المشترين، وإتمام إنشاء البنية الأساسية الخاصة بالمشروعات، مع ضمان محاسبة المخالفين، واطلاع الرئيس على كل الإجراءات المتخذة في هذا الصدد بشكل دوري.

وبعثت توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بشأن متابعة المشروعات العقارية الجارية في مختلف المحافظات والتأكد من التزام الشركات بمواعيد تسليم الوحدات واحترام التعاقدات المبرمة مع المواطنين، برسائل حاسمة إلى السوق العقارية، مفادها أن حماية حقوق المشترين أصبحت أولوية، وأن الالتزام بالعقود والجداول الزمنية والمواصفات المتفق عليها يمثل أساسًا لا غنى عنه لاستقرار السوق وتعزيز الثقة في القطاع.

وبحسب مراقبين ، تعكس التوجيهات الرئاسية توجهًا واضحًا نحو الانتقال بالرقابة على المشروعات العقارية من المتابعة التقليدية إلى المتابعة الميدانية الفعلية، من خلال تشكيل لجان لتفقد المشروعات على أرض الواقع، والوقوف على معدلات التنفيذ الحقيقية، والتأكد من التزام الشركات بما تعهدت به أمام المواطنين، فضلًا عن متابعة موقف أعمال المرافق والبنية الأساسية والخدمات المرتبطة بالمشروعات.

وفي هذا الإطار ، ترأست المهندسة رانده المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، اجتماع مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة منتصف الأسبوع الماضي ، لمتابعة عدد من ملفات العمل ذات الأولوية، وفي مقدمتها موقف تقنين الأراضي المضافة لعدد من المدن الجديدة، والاستراتيجية تطوير مدن الساحل الشمالي الغربي، «موقف حالي ورؤية مستقبلية حتى عام 2030»، وذلك بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة، ومشاركة البعض عبر تقنية «فيديو كونفرانس»، وبحضور الدكتور وليد عباس نائب وزيرة الإسكان للمجتمعات العمرانية، والمهندس أحمد عمران نائب وزيرة الإسكان للمرافق.

وأكدت المهندسة رانده المنشاوي أن توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، تعكس حرص الدولة على ضمان حقوق المواطنين وتعزيز الثقة في القطاع العقاري، مشيرة إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب تكثيف المتابعة الميدانية للمشروعات، والتأكد من الالتزام بالبرامج الزمنية للتنفيذ والتسليم، وسرعة رصد أي تحديات أو معوقات والعمل على حلها بالتنسيق مع الجهات المعنية، وشددت وزيرة الإسكان على ضرورة متابعة مختلف عناصر المشروعات، وفي مقدمتها مواعيد تسليم الوحدات وتنفيذ أعمال البنية الأساسية والمرافق والخدمات وفقًا للمخططات والبرامج الزمنية، مؤكدة أن الوزارة لن تتهاون في التعامل مع أي مخالفات أو حالات عدم التزام بحقوق المواطنين، مع رفع تقارير دورية بالموقف والإجراءات المتخذة.

واستعرض الاجتماع موقف ملف تقنين الأراضي المضافة بالمدن الجديدة، والذي يشمل مدن الشيخ زايد، وسفنكس الجديدة، والشروق، والعبور الجديدة، والسادس من أكتوبر، وأكتوبر الجديدة، بإجمالي مساحات مضافة نحو 139 ألف فدان، مع متابعة الطلبات المقدمة ونسب إنجاز دراستها وتسليم العقود والعوائد المتوقعة والمتحصلة.

وأكدت وزيرة الإسكان أهمية استمرار العمل في ملف التقنين وفق رؤية تحقق العدالة الاجتماعية، وتدعم صغار الحائزين، وتعظم الاستفادة من الأراضي المملوكة للدولة، وتحفز الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص، وتربط التصرف في أراضي التقنين ببرامج الإسكان والتنمية العمرانية، بما يسهم في دمج المناطق محل التقنين داخل المدن المخططة وتحويل التصرفات القائمة إلى فرص تنموية منظمة.

وبلغ عدد الطلبات التي تم إنجاز دراستها على مستوى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة 125373 طلبًا، مقابل 4589 طلبًا جار دراستها، بنسبة إنجاز إجمالية بلغت 96% وفقًا للعرض، مع التأكيد على سرعة استكمال أعمال المرافق المرتبطة بأراضي التقنين بالتنسيق بين أجهزة المدن والجهات المعنية.

وفي مدينة الشيخ زايد، تبلغ المساحات المضافة 10,898 فدانًا، وبلغت نسبة إنجاز دراسة الطلبات 100%، مع متابعة تنفيذ خط المياه الرئيسي قطر 1200 مم وشبكات المياه والصرف والري والطرق، إلى جانب مشروعات الكهرباء ومحطة المحولات.

وبمدينة سفنكس الجديدة، تبلغ المساحة المضافة 73,284 فدانًا، وتم إنجاز دراسة الطلبات بنسبة 100%، مع متابعة أعمال التخطيط والمرافق، ومنها طرح أعمال مرافق القطاع الأول بمساحة 12 ألف فدان، واستكمال التخطيط للقطاعات المختلفة، وإنشاء مأخذ المياه والخط الناقل بطول نحو 9 كم، والروافع اللازمة لإنشاء محطة تنقية مياه الشرب بطاقة 50 ألف م³/يوم كمرحلة حالية، و200 ألف م³/يوم كمرحلة أولى.

وفي مدينة الشروق، تبلغ المساحات المضافة 4,732 فدانًا، وتم الانتهاء من دراستها بالكامل، مع متابعة أعمال المرافق بمناطق الرابية وجنيفة والسلام، وشبكات المياه والصرف الصحي والطرق.

كما تناول الاجتماع موقف التقنين بمدينة العبور الجديدة، التي تبلغ المساحات المضافة بها 37,919 فدانًا، وموقف الطلبات المقدمة ودراستها، إلى جانب أعمال التخطيط والإجراءات المتخذة لإعادة دراسة بعض الطلبات التي سبق رفضها أو إرجاؤها، وسرعة إنهاء أعمال المرافق لتسليم قطع الأراضي.

وبمدينة أكتوبر الجديدة، تبلغ المساحات المضافة 11,518 فدانًا، وتم إنجاز دراسة الطلبات بنسبة 100%، إلى جانب متابعة مشروعات المرافق الجاري تنفيذها، بينما تبلغ المساحات المضافة بمدينة 6 أكتوبر 902.82 فدانًا، ويجري إعداد المخطط التفصيلي للمنطقة لإمكانية البدء في أعمال المرافق.

وفيما يتعلق بمدن الساحل الشمالي الغربي، استعرض الاجتماع استراتيجية تطوير المنطقة باعتبارها رؤية تنموية شاملة تستهدف تحويل الساحل الشمالي إلى وجهة سكنية وسياحية واستثمارية مستدامة تعمل على مدار العام، من خلال التنمية العمرانية الممتدة، والتكامل بين الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز الربط الإقليمي ومحاور الحركة، ودعم المناطق الصناعية.

وناقش الاجتماع خطة توفير الاحتياجات المائية لمدن الساحل الشمالي الغربي حتى عام 2030، من خلال مشروعات تحلية مياه البحر، حيث سيصل إجمالي الطاقة المستهدفة لمشروعات التحلية القائمة والجاري تنفيذها إلى نحو 920 ألف م³/يوم بنهاية تنفيذ المشروعات عام 2028، بواقع 354 ألف م³/يوم للمحطات القائمة و566 ألف م³/يوم للمحطات الجاري تنفيذها.

كما استعرض خطة تنمية الظهير العمراني للساحل الشمالي الغربي من خلال 6 قطاعات، بما يحقق التكامل بين المناطق الساحلية ومناطق الظهير العمراني ويدعم التوسع العمراني والاستثماري.

الحفاظ علي الموارد العامة

من جانبه ، قال المهندس ممدوح بدر الدين، خبير العقارات، إن توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، بشأن تشكيل لجنة من الأجهزة المعنية لتفقد أوضاع الشواطئ والتأكد من حرية نفاذ المواطنين إليها وفقا للضوابط المنظمة، تمثل توجهًا إيجابيًا يخدم المواطنين، ويعزز حقهم في الاستفادة من الشواطئ المصرية.

وأضاف بدر الدين، أن تأكيد الدولة على إتاحة وصول المواطنين إلى الشواطئ بشكل منظم ومنضبط، يرسخ مبدأ أن الشواطئ مورد عام يجب الحفاظ على حقّ المواطنين في الاستفادة منه، مع الالتزام بالقواعد والضوابط التي تنظم استخدام تلك المناطق.

وأوضح أن توجيه الرئيس بتشكيل لجنة للنزول إلى أرض الواقع وتفقد الأوضاع بشكل مباشر، يعكس اهتمام القيادة السياسية بمتابعة ما يواجهه المواطنون من مشكلات، والعمل على التعامل معها بصورة عملية من خلال الجهات المعنية.

وأشار بدر الدين، إلى أن هذا التوجه يحمل رسالة مهمة مفادها أن الدولة تستمع إلى المواطنين، وتسعى للتعرف على المشكلات التي تواجههم على أرض الواقع، وليس الاكتفاء بالمتابعة من خلال التقارير المكتبية، وهو ما يعزز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

وأكد أن تنظيم استخدام الشواطئ لا يتعارض مع الاستثمار السياحي والعقاري، وإنما يحقق التوازن بين دعم الاستثمارات والحفاظ على حقوق المواطنين، بما يضمن استمرار المشروعات السياحية وفق الأطر القانونية، وفي الوقت نفسه عدم المساس بحق المواطنين في الوصول إلى الشواطئ.

وأكد بدر الدين، أن تطبيق هذه التوجيهات بصورة واضحة ومنظمة من شأنه دعم انضباط السوق العقاري والسياحي، والحفاظ على حقوق المواطنين، وفي الوقت نفسه توفير إطار قانوني واضح أمام المستثمرين والملاحين لتنفيذ مشروعاتهم وفقًا للقواعد المعتمدة

و أكد الدكتور أحمد الشناوي، عضو مجلس النواب، أن توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بشأن ضبط وتنظيم السوق العقارية، وتشكيل لجنة لتفقد المشروعات العقارية الجارية بمختلف محافظات الجمهورية، والتأكد من التزام الشركات بتسليم الوحدات في المواعيد المحددة واحترام التعاقدات المبرمة مع المواطنين، يجب أن تكون نقطة انطلاق لاستكمال منظومة متكاملة لضبط القطاع العقاري وحماية حقوق الدولة والمواطن والمطور الجاد.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب

بقلم:
جرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

اكواد التكنولوجيا الشعبية

يبدو أن مسرح الجريمة الإلكترونية، يستعد لفصل جديد، بعيدا عن البطولة المطلقة للهاكرز الأشرار، فصل أبطاله من "الالتراس" مستخدمي التكنولوجيا. الذين اقتحموا خشبة المسرح بعشوائية، ودون قصد، ومعهم سكريبت مكتوب بالعامية، مليئ بالكلمات والجمل التي تعرف بـPrompt أو الاوامر للذكاء الإصطناعي لإنشاء مواقع أو برامج رقمية.

فالفارق هنا كبير !!

بين الكود التشفيلي الذي يصممة الالتراس الشعبي مستعينا بتطبيقات الذكاء الإصطناعي وبين الكود الأمني الذي يصممه مهندسين متخصصين في علوم ولغة البرمجة.

وهذا ما اكدته مؤشرات Veracode عام ٢٠٢٦ إذ أشارت إلي الفجوة بين معدلات جودة التنفيذ العالمية والإختبارات الأمنية لهذه الاكواد التي انتجها الذكاء الاصطناعي. فبينما تجاوزت صحة الكود نحو ٩٥٪، يبقي متوسط إجتياز إختبارات الأمان عند نحو ٥٥٪. والأكثر إثارة أن معدل النجاح في تجنب بعض الثغرات الامنية لم يتجاوز ١٥٪ في Cross-Site Scripting و١٣٪ في Log Injection.

يعني ان الآلة .. قد اعطتنا التطبيق .. لكنها لا تعطينا شهادة حسن سير وسلوك أمني!

لهذا فمن الضروري !! أن تدرك المؤسسات التعليمية والتدريبية، أن النسخ القديمة من مهندسي ومحترفي البرمجة، قد عفى عليها الزمن. لان التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي أتاح للجميع إنتاج البرامج والمواقع بتكلفة بسيطة.

ليحل محلهم نسخ محدثة من المهندسين أكثر إحترافية وواقعية. تفهم جيدا مخاطر الأمن السيبراني، وتدرك ان هذه الاكواد تدخل البنوك، والمستشفيات، والمتاجر، والتطبيقات المالية، والمنصات الرقمية، ويتعامل مع بيانات ملايين البشر، وان من ابسط حقوقهم الحماية والامن السيبراني.

لهذه الحلول لم يتجاوز ١٠,٥٪. كما كشفت دراسة Security Analysis of Vibe-Coded Applications، عن الانماط المتكررة لمخاطر الأنظمة التي ينتجها الذكاء الإصطناعي، تكمن في المدخلات غير المفلترة، وسهولة كشف الأسرار والبيانات، والبرمجة الوهمية.

فالفارق هنا كبير !!

بين الكود التشفيلي الذي يصممة الالتراس الشعبي مستعينا بتطبيقات الذكاء الإصطناعي وبين الكود الأمني الذي يصممه مهندسين متخصصين في علوم ولغة البرمجة.

وهذا ما اكدته مؤشرات Veracode عام ٢٠٢٦ إذ أشارت إلي الفجوة بين معدلات جودة التنفيذ العالمية والإختبارات الأمنية لهذه الاكواد التي انتجها الذكاء الاصطناعي. فبينما تجاوزت صحة الكود نحو ٩٥٪، يبقي متوسط إجتياز إختبارات الأمان عند نحو ٥٥٪. والأكثر إثارة أن معدل النجاح في تجنب بعض الثغرات الامنية لم يتجاوز ١٥٪ في Cross-Site Scripting و١٣٪ في Log Injection.

يعني ان الآلة .. قد اعطتنا التطبيق .. لكنها لا تعطينا شهادة حسن سير وسلوك أمني!

لهذا فمن الضروري !! أن تدرك المؤسسات التعليمية والتدريبية، أن النسخ القديمة من مهندسي ومحترفي البرمجة، قد عفى عليها الزمن. لان التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي أتاح للجميع إنتاج البرامج والمواقع بتكلفة بسيطة.

ليحل محلهم نسخ محدثة من المهندسين أكثر إحترافية وواقعية. تفهم جيدا مخاطر الأمن السيبراني، وتدرك ان هذه الاكواد تدخل البنوك، والمستشفيات، والمتاجر، والتطبيقات المالية، والمنصات الرقمية، ويتعامل مع بيانات ملايين البشر، وان من ابسط حقوقهم الحماية والامن السيبراني.

لفتح أسواق جديدة .. مصر تستعد للمشاركة في «جرين إكسبو يوكوهاما» و«إكسبو بلجراد» ٢٠٢٧

عقدت الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات، التابعة لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، اجتماع اللجنة الوطنية المشكلة بقرار وزير الاستثمار والتجارة الخارجية رقم «٣٩٦» لسنة ٢٠٢٥، برئاسة الوزير المفوض التجاري علاء البيلي، رئيس مجلس إدارة الهيئة، وبمشاركة ممثلي عدد من الوزارات والجهات والهيئات الوطنية، وذلك في إطار الاستعداد للمشاركة المصرية في «جرين إكسبو يوكوهاما ٢٠٢٧» باليابان و«إكسبو بلجراد ٢٠٢٧» في صربيا.

ويأتي الاجتماع ضمن استراتيجية وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية لتعزيز حضور المنتجات والشركات المصرية في الأسواق الدولية، وفتح فرص جديدة أمام الصادرات المصرية، من خلال الاستفادة من المعارض والمحافل الدولية كأداة للترويج للمنتجات المصرية وربط مجتمع الأعمال بنظيره في مختلف الأسواق العالمية.

وتستهدف المشاركة المصرية في المعرضين التعريف بالقدرات الإنتاجية والتصديرية لمصر، واستكشاف فرص جديدة أمام الشركات، وبناء قنوات للتواصل مع المستوردين والمستثمرين والشركات الدولية، بما يدعم زيادة الصادرات وتنويع الأسواق الخارجية.

وجاء تشكيل اللجنة تنفيذا للتصديق الرئاسي بالموافقة على المشاركة المصرية في المعرضين، بهدف تنسيق جهود الجهات الوطنية المعنية والإعداد الجيد للمشاركة بما يعكس مكانة مصر ويعظم الاستفادة من هذه المحافل الدولية.

واستعرض الاجتماع موضوعات المعرضين، حيث يقام «جرين إكسبو يوكوهاما ٢٠٢٧» خلال الفترة من ١٩ مارس إلى ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٧، ويركز على الطبيعة والاستدامة والعيش المتناغم معها، ويتناول محاور تشمل المستقبل المستدام، والزراعة المستدامة، والتنوع البيولوجي، والاستكشاف والتفاعل مع الطبيعة.

كما تناول الاجتماع «إكسبو بلجراد ٢٠٢٧»، المقرر إقامته خلال الفترة من ١٥ مايو إلى ١٥ أغسطس ٢٠٢٧، والذي يركز على دور الموسيقى والرياضة في توحيد الشعوب وتعزيز التواصل والتفاهم بين الثقافات.

وشهد الاجتماع استعراض تصميم الجناح المصري في المعرضين، وبرنامج الفعاليات والأنشطة المقرر تنفيذها، إلى جانب مناقشة آليات مساهمة الجهات المعنية في تنفيذ المشاركة المصرية، بما يعكس تنوع مقومات الاقتصاد المصري وقدرته على المنافسة في الأسواق الدولية.

وأكد علاء البيلي أهمية تكاتف الجهات المعنية لإعداد تصور متكامل للمشاركة المصرية، وتعظيم العائد منها من خلال الترويج للمقومات والمنتجات المصرية وفتح قنوات جديدة للتواصل مع الأسواق والشركات والمستثمرين حول العالم.

خلال الاحتفال بمرور ١٢ عاما على تأسيسه..

رئيس الوزراء يبرز أهم إنجازات صندوق تحيا مصر

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، الفعالية التي نظمها صندوق تحيا مصر، في المدينة التراثية بمدينة العلمين الجديدة؛ بمناسبة مرور ١٢ عامًا على تأسيسه، وذلك في إطار تنفيذ توجيهات فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتعزيز مظلة الحماية الاجتماعية للأسر الأولى بالرعاية وترسيخ قيم التكافل والتضامن المجتمعي.

وحضر الاحتفالية اللواء ا.ح / أحمد محمد علي، رئيس ديوان السيد رئيس الجمهورية، وأمين صندوق تحيا مصر، وبمشاركة عدد من السادة الوزراء والمحافظين والسفراء وشركاء النجاح، إلى جانب لفيف من الشخصيات العامة وممثلي مؤسسات المجتمع المدني.

جاءت الفعالية لتسليط الضوء على مسيرة صندوق تحيا مصر الممتدة على مدار ١٢ عامًا، والتي شهدت تنفيذ العديد من المبادرات والمشروعات في مجالات الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتنمية العمرانية والتعليم والتدريب والتمكين الاقتصادي، إلى جانب الاستجابة الإنسانية والإغاثية للأزمات والكوارث، بما أسهم في الوصول إلى ملايين المواطنين في مختلف محافظات الجمهورية.

وخلال الفعالية، ألقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، كلمة، تقدم في مستهلها بخالص العزاء والمواساة لأسر ضحايا حادث تصادم طريق الإسماعيلية، سائلًا المولى عز وجل أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته، وأن يمُن على المصابين بالشفاء العاجل.

وجاءت أبرز النقاط التي توقف عندها رئيس الوزراء على النحو التالي :

صندوق تحيا مصر يواصل دوره الإنساني ويقدم الدعم الكامل لأسر ضحايا ومصابي حادث الإسماعيلية

صندوق تحيا مصر.. ١٢ عامًا من العطاء والإنجاز ودعم الأسر الأولى بالرعاية

١٢ عامًا من العمل التنموي والإنساني في مختلف محافظات الجمهورية.. وجسور إغاثية لدعم الأشقاء في غزة ولبنان

٥٠٠ ألف قطعة ملابس و٥٠ ألف كرتونة غذائية و٥٠ طنًا من اللحوم لدعم الأسر الأولى بالرعاية

«التنمية المحلية» تبحث إنشاء مصنع لتحويل المخلفات البلدية إلى وقود صلب مسترجع

بحثت منال عوض وزيرة التنمية المحلية والبيئة مع أحمد السويدي الرئيس والمدير التنفيذي لشركة السويدي اليكتريك ومجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين سبل تعزيز إدارة المخلفات والاستفادة منها كمنتج اقتصادي.

و ناقشت الوزيرة إمكانية الاستفادة من المخلفات البلدية بتحويلها إلى وقود صلب مسترجع SRF - Solid Recovered Fuel، بما يسهم في تقليص الحاجة لاستخدام المدافن الآمنة للتخلص من المخلفات والمساهمة في خليط الطاقة بمنتج جديد بما يحقق عوائد بيئية واقتصادية عديدة.

واستمعت لمقترح إنشاء مصنع لتحويل المخلفات البلدية إلى وقود صلب مسترجع CONVERTER ، باستخدام تكنولوجيا لتجفيف وتعقيم ومعالجة المخلفات، وفصل المواد غير المناسبة مثل PVC، وتحويل الجزء المناسب إلى وقود صلب مسترجع SRF بمواصفات قياسية، مما يساهم في توفير تكلفة نقل ودفن المخلفات مع تحويلها إلى منتج ذي قيمة اقتصادية.

وأكدت الوزيرة أن تقليل الاعتماد على المدافن الآمنة للمخلفات بالاستفادة المثلى من المخلفات وتدويرها وتقليل الرفوضات قدر الإمكان هو أحد أهداف منظومة ادارة المخلفات في مصر، بالإضافة إلى القضاء على مخاطر الروائح والتلوث بالمياه الجوفية وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وأكد فريق عمل المشروع أن تكنولوجيا تحويل المخلفات إلى SRF ليست تجربة جديدة، حيث توجد ١٨٦ وحدة تعمل في ٣٠ دولة، وحاصلة على عدد من شهادات الاعتماد الدولية، كما أن هذه التكنولوجيا تناسب طبيعة المخلفات في مصر والتي تتسم بأن قدر كبير منها رطب لوجود مخلفات عضوية، فمن خلال تكنولوجيا التجفيف يمكن تحويلها إلى وقود بديل عالي الجودة.

وناقشت إمكانية تطبيق نموذج تجريبي على المخلفات بموقع مقلب السلام، حيث سيتم تنفيذ مصنع مغلق يستخدم تكنولوجيا CONVERTER لتجفيف وتعقيم ومعالجة المخلفات، وتحويل الجزء المناسب إلى وقود صلب مسترجع SRF، ليبدأ بـ٥٠٠ طن يوميًا يمكن رفعها تدريجيًا إلى ٤,٠٠٠ طن يوميًا.

محللون يرصدون أسباب تراجع البطالة في مصر

تراجع معدل البطالة في مصر إلى ٥,٨٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، مقارنة بـ٦٪ في الربع الأول، وبحسب وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية أحمد رستم ، فإن مؤشرات سوق العمل، تكشف عن ارتفاع قوة العمل إلى نحو ٣٥,٦٤ مليون فرد خلال الربع الثاني، مقارنة بـ٣٥,٤١ مليونا في الربع الأول، في حين ارتفع عدد المشتغلين إلى ٣٣,٣ مليونا مقابل ٣٣,٣ مليون مشتغل.

وأضاف رستم أن عدد العاطلين تراجع إلى نحو ٢,٠٨ مليون شخص بانخفاض نسبته ٢,٤٪ مقارنة بالربع السابق، بما يعكس تحسن قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين إلى سوق العمل.

أوضح الوزير أن معدل البطالة بين الذكور انخفض إلى ٣,٤٪ مقارنة بـ٣,٦٪ في الربع الأول، وبلغ بين الإناث ١٤,٤٪ مقابل ١٤,٣٪، مع استمرار الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

وأشار إلى استمرار التفاوت بين الحضر والريف، إذ بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية ٨,٨٪، مقابل ٣,٥٪ في المناطق الريفية.

ضغوط تضخمية

في سياق آخر، أظهر استطلاع أجرته وكالة رويترز -شمل ١٣ محللا- أن معدل التضخم السنوي في المدن المصرية مرشح للارتفاع إلى ١٥,٦٪ في يوليو المنقضي، مقارنة بـ١٤,٣٪ في يونيو الماضي، مدفوعا بارتفاع أسعار الغذاء والسلع غير الغذائية وتأثير سنة الأساس.

ورجح محللون استمرار الضغوط التضخمية خلال أغسطس الجاري أيضا، خاصة بعد رفع أسعار الكهرباء لمعظم شرائح الاستهلاك بنحو ٢٢٪، قبل أن يبدأ التضخم في التراجع تدريجيا خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٦ مع انحسار تأثير سنة الأساس.

وتواصل مصر تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم من صندوق النقد الدولي بقيمة ٨ مليارات دولار، يتضمن خفض دعم الوقود والكهرباء، وهي إجراءات أسهمت في تهدئة التضخم مقارنة بذروته البالغة ٣٨٪ في سبتمبر ٢٠٢٣، لكنها لا تزال تضغط على أسعار المستهلكين.

البحث عن مؤشرات إيجابية

جاء تراجع مؤشر البطالة في مصر إلى ٥,٨ في المائة، خلال الربع الثاني من العام الحالي، رغم التداعيات السلبية للحرب الإيرانية على الاقتصاد المصري، في وقت يرى فيه خبراء أن استيعاب مزيد من المشتغلين يعود بالأساس إلى القطاع الخدمي، ويرجع إلى الرغبة في زيادة أو تحسين دخول الأسر، دون أن يكشف عن نمو حقيقي في قطاعات صناعية أو زيادة الوظائف العامة.

وتراجع معدل البطالة ٠,٤ في المائة منذ يناير ٢٠٢٦؛ إذ كان يسجل في الربع الأخير من عام ٢٠٢٥ نسبة ٦,٢ في المائة، قبل أن تتراجع خلال الربع الأول من العام الحالي في الفترة من يناير إلى مارس إلى ٦ في المائة، ويواصل التراجع خلال الربع الثاني إلى ٥,٨ في المائة، حسب «الجهاز المركزي للإحصاء» .

ويقيس معدل البطالة المصري نسبة الأشخاص المتعطلين، أو من يبحثون عن فرصة عمل من الرجال والنساء، في سن العمل.

ويقول الخبير الاقتصادي، وائل النحاس، إنه من الغريب تراجع المعدل رغم عدم وجود مؤشرات إيجابية بارزة للاقتصاد المصري ، ويضرب مثالا بـ«مؤشر مدير المشتريات»، الذي يعكس حجم التشغيل في القطاع الخاص غير النفطي، مشيرا إلى أنه «سجل انكماشا كبيرا لم تصل إليه سوى في ذروة الحرب الأوكرانية عام ٢٠٢٢ وتأثيراتها الكبيرة على الاقتصاد المصري» .

ورغم أن «مؤشر مدير المشتريات» الصادر عن مؤسسة «ستاندرد اند بورز جلوبال» سجل في شهر يوليو الماضي تحسنا طفيفا مقارنة بشهر يونيو ، لكنه ما زال عند ٤٦,٨ نقطة، أي دون المستوى المحايد البالغ ٥٠ نقطة، وذلك للشهر السابع على التوالي.

وأضاف النحاس أن «الأرقام تبدو متضاربة لأننا إذا كنا نتحدث عن انكماش القطاع الخاص مع عدم توفر وظائف بشكل واسع في القطاع العام، فكيف تتراجع البطالة خصوصا في ظل تداعيات الحرب الإيرانية على الاقتصاد المصري» .

واضطرت الحكومة لرفع أسعار المحروقات بنسبة تراوحت بين ١٤ إلى ٣٠ في المائة بعد أيام قليلة من اندلاع الحرب الإيرانية، وأرجعت ذلك لزيادة أسعار النفط العالمية، وما زالت التداعيات تتوالى، وكان آخرها قرار الحكومة بزيادة أسعار الكهرباء لكافة الشرائح الاستهلاكية عدا الشريحة الأولى ذات الاستهلاك المنخفض، بنسبة ١٢ في المائة.

وقبل اندلاع الحرب، كانت التوقعات الرسمية للاقتصاد المصري في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ تشير إلى نمو يقارب ٥,١ في المائة، وفق تقديرات «البنك المركزي المصري» الصادرة في فبراير ، فيما توقع «صندوق النقد الدولي» نمو الاقتصاد المصري بنسبة ٤,٦ في المائة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مع تباطؤ طفيف إلى ٤,٤ في المائة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

ويرى خبراء في علم الاجتماع السياسي أن تراجع معدلات البطالة لا يعني بالضرورة تجاوز الأزمات الاقتصادية أو معالجة مشكلة تدني الأجور ، ويشيرون إلى أن القطاع الذي يستقطب أعدادا متزايدة من العاملين هو القطاع الخدمي، ولا سيما خدمات التوصيل (الدليفري)، رغم أنه يُعد من القطاعات غير المستدامة، ولا يوفر استقرارا وظيفيا على المدى الطويل.

ويوجد في مصر نحو ٦ ملايين عامل «ديلفري»، وفق تقديرات رسمية تعود لعام ٢٠٢٢ . وتتشابه ظروف هؤلاء لجهة الرواتب الضئيلة، أو عدم وجود راتب مقابل خدمة التوصيل، وعدم وجود تأمينات اجتماعية أو صحية أو تأمينات ضد الحوادث لأغلبهم.

ويرى مراقبون أن انخفاض معدلات البطالة قد يكون مرتبطا بزيادة المشاركة في سوق العمل بفعل الضغوط الاقتصادية، في ظل تراجع مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، ويؤكدون أن العديد من الأسر باتت تعتمد على أكثر من مصدر للدخل: إذ تلتحق ربات منازل بسوق العمل، بينما يضطر كثير من الآباء إلى الجمع بين أكثر من وظيفة لتلبية متطلبات الإنفاق الأسري.

وكانت الأرقام التي أعلنها وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية ، الدكتور أحمد رستم، تضمنت تراجع إلى ٥,٨٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٦٪ خلال الربع الأول، في ظل زيادة أسعار النفط العالمية، وما زالت التداعيات تتوالى، وكان آخرها قرار الحكومة بزيادة أسعار الكهرباء لكافة الشرائح الاستهلاكية عدا الشريحة الأولى ذات الاستهلاك المنخفض، بنسبة ١٢ في المائة.

وأكد الخبير الاقتصادي، وائل النحاس، إنه من الغريب تراجع المعدل رغم عدم وجود مؤشرات إيجابية بارزة للاقتصاد المصري ، ويضرب مثالا بـ«مؤشر مدير المشتريات»، الذي يعكس حجم التشغيل في القطاع الخاص غير النفطي، مشيرا إلى أنه «سجل انكماشا كبيرا لم تصل إليه سوى في ذروة الحرب الأوكرانية عام ٢٠٢٢ وتأثيراتها الكبيرة على الاقتصاد المصري» .

ورغم أن «مؤشر مدير المشتريات» الصادر عن مؤسسة «ستاندرد اند بورز جلوبال» سجل في شهر يوليو الماضي تحسنا طفيفا مقارنة بشهر يونيو ، لكنه ما زال عند ٤٦,٨ نقطة، أي دون المستوى المحايد البالغ ٥٠ نقطة، وذلك للشهر السابع على التوالي.

وأضاف النحاس أن «الأرقام تبدو متضاربة لأننا إذا كنا نتحدث عن انكماش القطاع الخاص مع عدم توفر وظائف بشكل واسع في القطاع العام، فكيف تتراجع البطالة خصوصا في ظل تداعيات الحرب الإيرانية على الاقتصاد المصري» .

واضطرت الحكومة لرفع أسعار المحروقات بنسبة تراوحت بين ١٤ إلى ٣٠ في المائة بعد أيام قليلة من اندلاع الحرب الإيرانية، وأرجعت ذلك لزيادة أسعار النفط العالمية، وما زالت التداعيات تتوالى، وكان آخرها قرار الحكومة بزيادة أسعار الكهرباء لكافة الشرائح الاستهلاكية عدا الشريحة الأولى ذات الاستهلاك المنخفض، بنسبة ١٢ في المائة.

وقبل اندلاع الحرب، كانت التوقعات الرسمية للا

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 16 أغسطس 2026 ● العدد 854

وزير المالية: نستهدف تخصيص ٦ مليارات جنيه لصرف الدفعة الثالثة من مستحقات المصدرين نقدًا

قال أحمد كجوك، وزير المالية، إننا نستهدف تخصيص ٦ مليارات جنيه لصرف الدفعة الثالثة من المستحقات المتأخرة للمصدرين نقدًا عن مشحونات ماقبل أول يوليو ٢٠٢٤، موضحًا أنه سيتم تلقى طلبات الشركات المصدرة الراغبة فى الاستفادة من الدفعة الثالثة لمبادرة السداد النقدى اعتبارًا من ١٦ اغسطس حتى الأول من أكتوبر المقبل، بحيث يتم الصرف يوم ٢٢ من أكتوبر المقبل أيضًا.

وأضاف كجوك، فى بيان: «أننا سددنا اكثر من ٨٠ مليار جنيه للمصدرين خلال ٦ سنوات، ونستهدف الانتهاء من كل المتأخرات خلال عامين»، لافتًا إلى تخصيص ٤٨ مليارجنيه بالموازنة الحالية لسرعة تقديم المساندة التصديرية، بينما بلغ دعم الصادرات ٢٨ مليارجنيه فى العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بمعدل نمو سنوى ٥٥٪.

وأوضح الوزير، أن هناك تنسيقًا وتكاملا مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية لتطوير منظومة الصادرات وتحفيز القطاع التصديرى، مؤكدًا أننا نعمل على توفير سيولة نقدية لتحفيز نمو وتنافسية صادراتنا السلعية والخدمية، حيث نستهدف زيادات كبيرة فى مخصصات مساندة وتنشيط الصادرات كل عام لفتح أسواق جديدة لمنتجاتنا.

بنظام القطاعات المفتوحة ..

مصر تفتح الباب أمام مزايدات عالمية للبحث عن الذهب و المعادن و البترول

البترول تعلن تفاصيل المزايدة العالمية لعام ٢٠٢٦ للبحث عن البترول الخام والغاز الطبيعي في ١٤ منطقة جديدة أمام الشركات العالمية والمصرية

أطلقت وزارة البترول والثروة المعدنية الممثلة في الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية مؤخراً نظام القطاعات المفتوحة لطرح مساحات جديدة للبحث والاستكشاف عن الذهب والمعادن الصاحبة، الفوسفات، التلك، والكاولين، بدلاً من نظام المزايدات التقليدية ذات الموعد المحدود للإغلاق، لتشجيع الاستثمار التعديني وجذب الشركات العالمية والمحلية

مزايدات البترول و الغاز

وخلال لقاء موسع مع رؤساء ومديري شركات البترول العالمية العاملة في مصر أعلن المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، عن إطلاق المزايدة العالمية لعام 2026 للبحث عن البترول الخام والغاز الطبيعي في 14 منطقة جديدة أمام الشركات العالمية والمصرية، في خطوة تستهدف جذب استثمارات جديدة لتكثيف أنشطة الاستكشاف ودعم الإنتاج المحلي وفق مستهدفات الخطة الخمسية للقطاع.

شهد اللقاء الذي عقد لاستعراض خطط تنمية الحقول وزيادة الإنتاج خلال السنوات الخمس المقبلة، عرض الفرص الاستثمارية الواعدة التي توفرها المزايدة الجديدة ، حيث تم فتح باب التقدم للمزايدة عبر بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG) وفق نظام اقتسام الإنتاج، وتتوزع المناطق المطروحة كالتالي:

مناطق «إيجاس» (8 مناطق): تابعة للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية في البحر المتوسط ودلتا النيل وشمال سيناء، ويستمر التقدم لها حتى 14 ديسمبر 2026 في تمام الساعة 12 ظهراً بتوقيت القاهرة.

مناطق «هيئة البترول» (6 مناطق): تابعة للهيئة المصرية العامة للبترول في خليج السويس وسيناء والصحراء الغربية، ويغلق باب التقدم لها في 11 نوفمبر 2026 في تمام الساعة 12 ظهراً بتوقيت القاهرة.

حوافز استثمارية

وأوضح وزير البترول أن المزايدة تعتمد على الطرح الرقمي لإتاحة البيانات الفنية وتلقي العروض بشفافية وتنافسية، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً من المناطق المطروحة يقع بالقرب من البنية التحتية القائمة من شبكات أنابيب ومحطات معالجة ومرافق تصدير، مما يسهم في خفض تكاليف التنمية وسرعة ربط الاكتشافات الجديدة على خريطة الإنتاج.

وأضاف أن تنوع الأهداف الجيولوجية بين البر والبحر يمثل فرصة جاذبة لضخ استثمارات إضافية من الشركات العاملة حالياً، إلى جانب استقطاب شركاء عالميين جدد للسوق المصري لأول مرة.

وتُطرح المناطق رقمياً من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج "EUG" وفق نظام اقتسام الإنتاج، وتشمل عملية الطرح إتاحة البيانات الفنية من خلال البوابة، والرد على استفسارات المستثمرين، واستقبال العروض وتقييمها فنياً ومالياً.

وأكد وزير البترول أن مصر توفر من خلال المزايدة الجديدة فرصاً استثمارية واعدة ومتنوعة وتنافسية، يقع عدد كبير منها بالقرب من الحقول والبنية التحتية القائمة، بما تشمله من شبكات خطوط الأنابيب ومحطات المعالجة ومرافق التصدير، وهو ما يسهم في خفض تكلفة التنمية وتسريع ربط الاكتشافات الجديدة بالإنتاج.

وأضاف أن المناطق المطروحة تتضمن أهدافاً جيولوجية متنوعة في المناطق البحرية والبرية، بما يتيح فرصاً جاذبة لزيادة استثمارات الشركاء العالمية العاملة حالياً في مصر للمرة الأولى.

اكتشافات وانجازات بترولية

اللقاء شهد أيضا تأكيدا من المهندس كريم بدوي أن التزام شركاء إنتاج البترول والغاز بالعمل والاستثمار في مصر، رغم تحديات تراكم المستحقات وعدم سداد الفواتير الشهرية ، يعكس بوضوح ثقتهم في مصر وفي مستقبل قطاع البترول والغاز، وفي كونها بيئة آمنة ومستقرة وجاذبة للاستثمار.

وأعرب الوزير عن تقديره للدعم الكبير الذي قدمه الرئيس عبد الفتاح السيسي للتعامل مع تحدي المستحقات المتراكمة، مؤكدًا أن إنهاء هذا الملف لم يكن أمرًا سهلا، حتى تم تصفير مستحقات الشركاء في الموعد المستهدف في يونيو الماضي.

وأشار الوزير إلى الرسائل التي وجهها الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى شركاء الاستثمار خلال مؤتمر ومعرض مصر الدولي للطاقة «إيجبس ٢٠٢٦» في مارس الماضي، والتي أكد خلالها تقدير الدولة لالتزام الشركاء واستمرارهم في العمل والاستثمار في مصر رغم تحديات المستحقات، والتزام الدولة بتسوية هذا الملف، وهو ما تحقق بالفعل.

وأكد أن انتظام سداد مستحقات الشركاء، إلى جانب الحوافز والإجراءات التصحيحية التي تم تطبيقها، أعاد بناء الثقة وفتح الباب أمام زيادة معدلات الحفر والاستكشاف وتنمية الحقول، بما يدعم جهود زيادة الإنتاج المحلي وتقليل فاتورة الاستيراد.

وأوضح الوزير أن الإجراءات التحفيزية والتعاون المستمر مع شركاء الاستثمار، وما نتج عنهما من زيادة في أنشطة الحفر والاستكشاف والإنتاج خلال العامين الماضيين، أسهما في الحد من التناقص الطبيعي في إنتاج الغاز، الذي بدأ منذ عام 2021، والحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية.

وأكد أنه لولا هذه الإجراءات التصحيحية لكان منحنى التراجع في إنتاج الغاز قد استمر إلى مستويات أقل بكثير من المعدلات الحالية، بما كان سيؤدي إلى زيادة كبيرة في فاتورة الاستيراد.

وأشار إلى أن تأثير هذه الإجراءات ظهر بصورة أسرع في إنتاج البترول الخام، نظرًا لتركز نسبة كبيرة من مناطق إنتاجه في مناطق برية أو قريبة من تسهيلات الإنتاج، خاصة في الصحراء الغربية والشرقية وخليج السويس، بما يسمح بسرعة ربط الآبار الجديدة بتكلفة واستثمارات أقل.

وأوضح أن الوضع يختلف بالنسبة لإنتاج الغاز، حيث يتركز جانب كبير منه في المناطق البحرية والعميقة، التي تتطلب استثمارات أكبر وفترات زمنية أطول لتنمية الاكتشافات وربطها على الإنتاج، مؤكدًا أن العمل الجاري حاليًا يستهدف العودة بإنتاج الغاز تدريجيًا إلى مسار النمو مع اكتمال برامج التنمية والحفر الجارية.

وأعلن وزير البترول والثروة المعدنية الإعداد لبدء تنفيذ مسح سيزمي جديد في منطقة غرب الصحراء الغربية بالقرب من الحدود الليبية، بهدف جمع بيانات جيولوجية وجيوفيزيقية حديثة تدعم جذب وتشجيع الاستثمارات للبحث عن البترول والغاز في هذه المنطقة البكر، التي لم تشهد أنشطة بترولية من قبل.*

وأوضح أن المنطقة تمتد على مساحة تقدر بنحو 110 آلاف كيلومتر مربع، بما يمثل 11% من مساحة مصر، مشيرًا إلى عرض مناقصة واختيار شركة «أرديسيز» السعودية، المتخصصة في أعمال المسح السيزمي، لتنفيذ المشروع.

واستعرض المهندس صلاح عبد الكريم، الرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للبترول، أهم مؤشرات أداء الهيئة وخططها المستقبلية، مؤكدًا أن الهيئة تعمل على تنفيذ الأولويات الاستراتيجية لوزارة البترول والثروة المعدنية بالتعاون مع شركاء الاستثمار، بما يستهدف زيادة الاستثمارات والإنتاج، وتعظيم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في دعم أعمال البحث والاستكشاف والإنتاج، مع الالتزام الكامل بمعايير السلامة.

وأوضح أن أنشطة البحث والاستكشاف خلال العامين الماليين الماضيين شهدت نتائج إيجابية، حيث تم حفر 149 بئرًا استكشافية أسفرت عن 112 كشفًا جديدًا، منها 88 كشفًا للزيت الخام و24 كشفًا للغاز الطبيعي، من أبرزها كشف «دينيس» للغاز في بورسعيد.

وأضاف أنه خلال العامين الماليين 2024/2025 و2025/2026 تم توقيع 19 اتفاقية للبحث والإنتاج، بحد أدنى للاستثمارات يبلغ 823.1 مليون دولار، ومنح توقيع بقيمة 93.5 مليون دولار، والتزام بحفر 134 بئرًا.

وأشار إلى أنه يجري حاليًا الإعداد لتوقيع 13 اتفاقية جديدة باستثمارات تتجاوز مليار دولار، مع الالتزام بحفر 120 بئرًا، بما يعكس اتساع قاعدة الفرص الاستثمارية وزيادة نشاط البحث والاستكشاف.

واستعرض المهندس صلاح عبدالكريم جهود تقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي من السولار والبنزين والبوتاجاز، من خلال توفير الخام اللازم ورفع كفاءة معامل التكرير وتحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة، بما أسهم في رفع معدلات تشغيل معامل التكرير من نحو 66% إلى أكثر من 80% حاليًا خلال أقل من عام.

وأكد أن مصر تمتلك منظومة متكاملة من معامل التكرير موزعة جغرافيًا شمال وشرق ووسط وجنوب البلاد، مشيرًا إلى أن منظومة التكرير في أسيوط يجري تدعيمها بمجمع إنتاج السولار والمنتجات البترولية عالية القيمة بشركة أسيوط الوطنية لتصنيع البترول «انوبك»، والذي يسهم عند اكتماله في تقليل الفجوة بشكل كبير بين الإنتاج والاستهلاك المحلي من السولار.

وأضاف أنه سيعقبه ذلك استكمال مشروع مجمع إنتاج هيدروجين السولار بالسويس، بما يؤهلنا لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من السولار من خلال الإنتاج المحلي خلال السنوات القليلة المقبلة.

إغلاق باب تلقي العروض الخاصة بالتزايد على 42 قطاعا للبحث والتنقيب عن الذهب والمعادن المصاحبة

مزايدات الذهب

وفي سياق متواز للبحث عن كنوز مصر المعدنية و في ظل تهافت الشركات و إقبالها علي على التنقيب عن الذهب: أغلق باب تلقي العروض الخاصة بالتزايد على 42 قطاعا للبحث والتنقيب عن الذهب والمعادن المصاحبة والفوسفات خلال الأسبوع الماضي ، فوفق وثيقة رسمية. أغلقت هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية باب تلقي عطاءات التزايد لـ 17 قطاعا ، في حين أغلقت – في اليوم الثاتالي- باب التزايد على 11 قطاعا آخر ، و اختتمت العملية بـ 14 قطاعا في اليوم الثالث و هو الخميس الماضي

اختبار للحوافز:

يعد هذا أول اختبار فعلي لنظام القطاعات المفتوحة الجديد الذي أطلقته الحكومة في يونيو الماضي، والذي يلغي النظام القديم القائم على المواعيد النهائية المحددة، ويستبدلها بنافذة تزايد مستمرة طوال العام، إذ يؤدي تقديم أول عطاء على أي قطاع إلى تفعيل فترة تنافسية تلقائية مدتها 30 يوما لتقديم عطاءات منافسة قبل إغلاق نافذة التزايد.

المستهدفات:

تسعى الحكومة لجذب 40 شركة تعمل في مجالات التنقيب عن الذهب والفضة والموارد المعدنية الأخرى، صعودا من 13 شركة حاليا، وفق ما كشفه مسؤول في هيئة الثروة المعدنية لإنتربرايز. وتستهدف الحكومة أيضا ترجمة هذه الاكتشافات إلى إنتاج فعلي، إذ تطمح لإنتاج 557 ألف أوقية من الذهب (مقارنة بـ 531.1 ألف أوقية متوقعة في العام المالي الماضي) و90 ألف أوقية من الفضة (مقارنة بـ 85 ألف أوقية) خلال العام المالي الجاري. كما تستهدف جذب استثمارات خاصة في قطاع التعدين بقيمة 840 مليون دولار، ضمن خطة لرفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 1% إلى ما بين 5 و6% بحلول عام 2030.

وفي سياق متصل، تسعى شركة كابيتال ليمتد البريطانية للحصول على 9 مناطق للتنقيب عن الذهب من بين 260 منطقة مطروحة ضمن خريطة امتيازات منفصلة تابعة للحكومة، في الوقت الذي تطرح فيه هيئة الثروة المعدنية مزيدا من مناطق الاستكشاف أمام شركات التعدين العالمية. وتأتي هذه الدفعة القوية في مجال الاستكشاف مدعومة بأول مسح جوي شامل للمعادن في البلاد منذ 42 عاما، ومن المقرر أن يختتم بحلول نهاية عام 2027 ليوفر بيانات جيولوجية أدق للمزايدات المستقبلية.

رضوى عبدالله

بين الترحيب بفوائدها و التحذير من مردودها ..

الصكوك الضريبية تثير جدلا واسعا في الأوساط الاقتصادية

المالية : نموذج مبكر لفكرة الحصول على موارد مالية فى الوقت الحاضر مقابل تسوية التزامات مستقبلية

وافق الرئيس عبدالفتاح السيسي، على مقترح إصدار صكوك ضريبية يتم تمويلها من جانب الممولين وتخصم من التزاماتهم الضريبية المستقبلية على أن يكون العائد عليها بسعر جيد ومناسب وبما يسهم في خفض الاحتياجات التمويلية ومن ثم فاتورة خدمة الدين.

تأتي هذه الخطوة استكمالاً للحزم السابقة التي أطلقتها وزارة المالية لتبسيط الإجراءات، بناء الثقة مع المستثمرين، وتخفيف الأعباء المالية عن قطاع الأعمال والمشروعات الصغير

أدوات غير تقليدية

يُعد مقترح الصكوك الضريبية من الأدوات التمويلية غير التقليدية التي تسعى الحكومة من خلالها إلى الحصول على جزء من الإيرادات الضريبية مقدما، بدلا من الاعتماد بصورة أكبر على الاقتراض التقليدي من البنوك أو إصدار أذون وسندات الخزانة، في وقت تواجه فيه الموازنة احتياجات تمويلية مرتفعة وأعباء متزايدة لخدمة الدين، وفق مراقبين.

و كشف مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، أن وزارة المالية اقترحت إصدار صكوك ضريبية يكتتب فيها الممولون، ويتم استخدامها في سداد الالتزامات الضريبية بعد مرور عام على تاريخ الاكتتاب، كما يحصل فيها الممولين على عائد معفي من الضرائب يُضاف إلى قيمة الصك عند استخدامه في سداد الالتزامات الضريبية.

يتضمن الاقتراح إصدار الصكوك بفئات متعددة لتناسب شرائح مختلفة من الممولين، وهي: ١٠ الاف جنيه، و ١٠٠ ألف جنيه، ومليون جنيه، و١٠ ملايين جنيه.

يهدف مقترح الصكوك إلى توفير سيولة مالية للخزانة العامة، إلى جانب الاستفادة من جزء من الإيرادات الضريبية المتوقعة مقدمًا، بما يساعد على تعزيز الموارد المتاحة للخزانة.

كما يستهدف المقترح تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها خفض تكلفة التمويل وخدمة الدين العام، تقليل الاعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل، تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي، وتحسين مؤشرات الدين والموازنة، مع إمكانية تطبيق الصكوك تدريجيًا من خلال إصدارات سنوية منظمة.

يستند المقترح على الإطار التشريعي الخاص بالمادة رقم (١١٥) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والذي يعطي للوزير حق إصدار صكوك ضريبية يكتتب فيها الممولون ويحصلون على عائد معفي من الضرائب يحدده الوزير.

أيضًا، يتعرض الضوابط والقواعد التنفيذية على الممولين قبل إقرارها، بما يضمن مراعاة احتياجاتهم وآرائهم.

وأكدت جمعية خبراء الضرائب المصرية، أن الصكوك الضريبية التي وافق عليها الرئيس عبد الفتاح السيسي تعد أداة تمويلية جديدة لتوفير سيولة فورية للحكومة بتكلفة أقل من الاقتراض التقليدي كما أنها تعد مجالا استثماريًا جديدًا مضمون العائد للممولين لكن هناك تحديات تواجه نجاح الصكوك الضريبية تحتاج إلى قواعد واضحة وإجراءات مرنة لإقناع المستثمرين بالاكتتاب في الصكوك الضريبية.

وقال النائب أشرف عبد الغني، أمين سر اللجنة الاقتصادية بمجلس الشيوخ مؤسس جمعية خبراء الضرائب المصرية، إن الرئيس السيسي وافق على إصدار الصكوك الضريبية لتخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة وتقليص فاتورة خدمة الدين وتوفير مصدر تمويل جديد لا يعتمد على الاقتراض التقليدي وفي المقابل يحصل المستثمر على عوائد من أموال كان سيدفعها لاحقًا في صورة ضرائب وبذلك يتحول الالتزام الضريبي المستقبلي إلى أداة استثمارية تحقق عوائد وذلك يتشابه إلى حد كبير مع نظام الدفعات المسبقة.

وأشار أمين سر اللجنة الاقتصادية بمجلس الشيوخ، إلى أن هناك تحديات رئيسية تواجه نجاح الصكوك الضريبية من أهمها: عدم قدرة المشروعات الصغيرة وأغلب المشروعات المتوسطة على الاكتتاب في الصكوك لاحتياجها إلى السيولة. كما تعد الصكوك الضريبية شكلاً من أشكال الدين وهو ما يؤدي إلى الضغط على الإيرادات لاحقا بدلا من خلق موارد حقيقية أو نمو إنتاجي مستدام ، كما أن من بين التحديات أيضا الضغط على موارد الدولة عند صرف عوائد الصكوك مما يمثل عبء إضافي على خزانة الدولة ، إلى جانب استهلاك الإيرادات المستقبلية مما قد يؤدي إلى فجوات في الميزانيات القادمة.

ولفت إلى أن التجربة جديدة ومن غير الواضح مدى تجاوب مجتمع الأعمال معها وكذلك قدرة الإدارة الضريبية على الالتزام بالشفافية في التعامل مع الصكوك الضريبية.

وقدم مؤسس جمعية خبراء الضرائب المصرية مقترحات لنجاح الصكوك الضريبية من أهمها منح الممول حافز يتمثل في خصم ضريبي كما هو مطبق في قانون الاستثمار خاصة وأن الاكتتاب في الصكوك أحد دلائل الالتزام الضريبي الطوعي.

كما دعا إلى تحديد سعر فائدة مجز ومنافس لشهادات البنوك لتشجيع الممولين على الاكتتاب

- إنشاء منظومة إلكترونية لمتابعة تسجيل الصكوك والعوائد ومواعيد الاستحقاق ، ودعا كذلك إلى تقديم ضمانات حكومية بعدم فرض أعباء إضافية على الصكوك مستقبلًا.

واقترح كذلك توجيه حصيلة الصكوك نحو مشروعات إنتاجية تحقق عوائد اقتصادية تغطي تكلفة عوائد الصكوك للممولين.

جذور تاريخية

ومن جانبها، أكدت مصلحة الضرائب أن الصكوك الضريبية تمثل ميزة جديدة وقوية للممولين، وبصفة خاصة الممولين الملتزمين، وتعكس توجه وزارة المالية نحو تطوير العلاقة مع المجتمع الضريبي لتقوم بصورة أكبر على الثقة والشراكة والتحفيز، وتقديم أدوات ومزايا تحقق منفعة حقيقية للممول، في إطار استكمال حزم التسهيلات الضريبية.

وأوضحت المصلحة أن الفكرة تقوم على منح الممول فرصة لتحقيق استفادة مزدوجة، فمن ناحية يستطيع تحقيق عائد على أمواله خلال مدة الصك، ومن ناحية أخرى تظل قيمة الصك قابلة للاستخدام في تسوية التزاماته الضريبية عند استحقاقها، وهو ما يجعلها ميزة حقيقية للممول وليست التزامًا أو عبئًا ضريبيًا جديدًا عليه.

ولا تعد فكرة التعجيل بالإيرادات الضريبية جديدة على التجربة المصرية، إذ تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر، وتحديدًا عام ١٨٧١ في عهد الخديوي إسماعيل، عندما ظهر نظام «المقابلة»، الذي أتاح لمالكي الأراضي الزراعية دفع مقدم يعادل ستة أمثال الضريبة السنوية، مقابل إعفائهم من جزء من الضرائب المستقبلية وفقا لقواعد النظام.

وأكد رجب محروس، مستشار رئيس مصلحة الضرائب المصرية، أن العائد على الصكوك التمويلية سيكون معفيا من الضريبة، على أن يحدد وزير المالية نسبة العائد، موضحا أن الصكوك في مفهومها العام تمثل أداة مالية، وأن الإطار التشريعي يتيح إصدارها للممولين واستخدام العائد الناتج عنها في سداد مستحقات ضريبية مستقبلية.

ويرى الدكتور أحمد شوقي، الخبير المالي والاقتصادي، أن هذه التجربة التاريخية تمثل نموذجا مبكرا لفكرة الحصول على موارد مالية في الوقت الحاضر مقابل تسوية التزامات مستقبلية، مشيرا إلى أن الصكوك الضريبية تستند كذلك إلى أساس تشريعي سابق. وأوضح أن قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وتحديدًا المادة ١١٥، أجاز للوزير إصدار صكوك ضريبية يكتتب فيها الممولون، وتحمل عائدا مُعفى من الضرائب يحدده الوزير، على أن تكون لهذه الصكوك والعوائد المستحقة عليها قوة الإبراء عند سداد الضرائب المستحقة.

ويمكن تبسيط آلية عمل الصكوك الضريبية، وفقا لما قاله الدكتور احمد شوقي، من خلال افتراض وجود ممول لديه التزام ضريبي بقيمة ١٠ ملايين جنيه يستحق بعد عام أو عامين. وبدلا من انتظار موعد استحقاق الضريبة، يمكن للممول الاكتتاب في الصكوك اليوم وفقا لشروط الإصدار، فتنتقل حصيلة الاكتتاب إلى الخزانة العامة في الوقت الحالي، وعند حلول موعد الضريبة، يستطيع الممول استخدام الصك، وفق القواعد القانونية المنظمة، في تسوية التزامه الضريبي، بما يخفض أو ينهي الالتزام في حدود القيمة المعترف بها للتسوية.

سلاح ذو حدين

ويرى أستاذ الاقتصاد السياسي عبد النبي عبد المطلب، أن الصكوك الضريبية تمثل أداة تمويلية غير تقليدية يمكن أن تساعد الحكومة في توفير سيولة عاجلة وتقليل اعتمادها على الاقتراض من القطاع المصرفي، كما قد تشجع الممولين على الإفصاح عن أرباحهم الحقيقية وتعزز الثقة بين الإدارة الضريبية ومجتمع الأعمال.

لكنه وصفها بأنها «سلاح ذو حدين»، موضحا أن الدولة ستحصل على إيرادات مقدمة اليوم، لكنها قد تواجه انخفاضا في حصيلتها الضريبية خلال السنوات المقبلة عندما يبدأ خصم قيمة الصكوك وعوائدها من الالتزامات الضريبية للممولين.

وأضاف أن نجاح الأداة سيتوقف أيضا على مستوى العائد الذي ستمنحه الحكومة، محذرا من أن تقديم عائد مرتفع قد يدفع رجال الأعمال إلى توجيه أموالهم نحو الصكوك بدلا من الاستثمار في المشروعات الإنتاجية، وهو ما قد يزاحم القطاع الخاص بوجه عام في النشاط الاقتصادي مستقبلا.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي عبد الحافظ الصاوي، إن الفكرة تثير العديد من التساؤلات التي لم تُجب عنها الحكومة حتى الآن، من بينها حجم الأموال المستهدف جمعها، وآلية استهلاك الصكوك، ومدتها، والفئات المستهدفة، وطبيعة العائد الذي ستمنحه مقارنة بأذون وسندات الخزانة.

وأضاف أن الصكوك لا تمثل موردا ماليا جديدا، وإنما تعني تقديم الإيرادات الضريبية المستقبلية إلى الوقت الحاضر، وهو ما قد يخفف الضغوط التمويلية الحالية، لكنه ينقل جزءا من العبء إلى السنوات المقبلة، سواء من خلال انخفاض الحصيلة الضريبية أو تحمل الخزانة تكلفة العوائد المستحقة على تلك الصكوك.

وأشار الصاوي إلى أن هذه الأداة قد تؤدي أيضا إلى مزاحمة أدوات الدين الحكومية الأخرى، بل وحتى مزاحمة الاستثمار الخاص إذا فضّل المستثمرون الاكتتاب في الصكوك على تمويل مشروعاتهم، مؤكدا أن تقييم جدواها سيظل مرهونا بالتفاصيل التنفيذية التي لم تُعلن بعد.

ولفت إلى أن الإعلان عن الصكوك الضريبية يأتي بعد أيام من تسلم مصر نحو ١,٨ مليار دولار تمثل قيمة شريحتي المراجعتين السابعة لبرنامج التسهيل الممدد والثانية لبرنامج الصلابة والاستدامة، عقب موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على استكمال المراجعتين.

ويشكل هذا التمويل جزءا من برنامج دعم مالي أوسع تبلغ قيمته ٨ مليارات دولار ضمن اتفاق التسهيل الممدد، إلى جانب ١,٣ مليار دولار من برنامج المرونة والاستدامة، في إطار استمرار الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، بالتوازي مع البحث عن أدوات تمويل محلية جديدة لتقليص الضغوط على المالية العامة وخفض تكلفة خدمة الدين

وأكد النائب أحمد إبراهيم البنا عضو لجنة الشئون الإفريقية بمجلس النواب، أن التسهيلات الضريبية الأخيرة التي أطلقتها الحكومة تمثل دفعة قوية ومباشرة نحو تحسين مناخ الاستثمار، وتوجيه رسالة إيجابية لمجتمع الأعمال المحلي والدولي بمدى جدية الدولة في تذليل العقبات أمام القطاع الخاص وتمكينه من قيادة قاطرة النمو.

وأوضح «البنا»، أن هذه الخطوة من شأنها إنهاء المعوقات الإجرائية التي كانت تواجه المستثمرين، حيث يسهم تقليص أمد الفحص وإنهاء النزاعات في خلق بيئة استثمارية مرنة وجاذبة، تُعزز من موقع مصر كمركز اقتصادي وتجاري إقليمي، وتفتح آفاقا أوسع لتعزيز الشراكات والتواجد المصري داخل الأسواق الإفريقية الواعدة.

وأشار إلى أن أبرز ما تميزت به الحزمة الجديدة هو الانتقال إلى الفلسفة التحفيزية، عبر التوسع في التحول الرقمي وتفعيل منصات الفاتورة والإيصال الإلكتروني بمرونة أكبر، وتوفير آليات تسوية وسيطة تضمن استقرار المراكز المالية للشركات والمؤسسات بعيدًا عن التعقيدات الإدارية والقضائية.

وأضاف أن بناء اقتصاد حديث وقوي يستلزم استكمال خطوات الربط الإلكتروني الكامل بين مختلف هيئات ومؤسسات الدولة، لتقليل الاحتكاك المباشر وتوفير الوقت والجهد على المستثمرين، معربًا عن أهمية نشر الوعي الضريبي وتوضيح تلك التيسيرات لكل الفئات والمستثمرين لضمان الاستفادة الكاملة منها.

زيادة في المديونية

في المقابل ، وصف الدكتور سمير رضوان، وزير المالية الأسبق، الأداة التمويلية المقرر طرحها بأنها ترحيل للمشكلة وليست حلا، مضيفًا أن الاقتصاد يحتاج إلى حلول جذرية وبرنامج وطني متكامل وليس لحلول جزئية.

وقال «رضوان»: «لسنا بحاجة لهذه الصكوك، لأنه سيترتب عليها زيادة في المديونية من خلال العائد الممنوح عليها للممولين» .

وقال عيسى فتحي، خبير أسواق المال، إن هذه الأداة لم تُستخدم منذ عهد المماليك والخديوي إسماعيل، وإن المثير فيها هو عدم عرضها على البرلمان عند إعداد الموازنة، وأنها قد تؤدى إلى الإضرار بتصنيف مصر الائتماني لأن اللجوء لرهن الإيرادات المستقبلية لذمة الحاضر يرسل إشارات سلبية للمؤسسات الدولية حول قدرة الموارد الحالية على تغطية الالتزامات، فضلا عن أنها قد تجر السوق إلى الركود الاقتصادي.

خبراء : أداة تمويلية جديدة لتوفير سيولة فورية للحكومة بتكلفة أقل من الاقتراض التقليدي

محمد محيي الدين

سوق الاتصالات في مصر .. عين علي إحالة شركات المحمول للنيابة والأخري علي منع تكرار تسجيل الخطوط دون علم أصحابها

ضوابط جديدة في سوق المحمول ويستعد لإصدار و تقارير منتظرة لرصد جانبا من أداء شركات المحمول وتجربة المستخدمين ..

تطورات متسارعة يعيشها قطاع الاتصالات في مصر في أعقاب إعلان الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، إحالة شركات المحمول الأربع العاملة في البلاد إلى النيابة العامة ، وذلك في تطور جديد لأزمة اكتشاف مواطنين في مصر خطوط هاتف محمول مسجلة ببياناتهم الشخصية من دون علمهم أو حيازتهم لها.

جاءت التحركات الأخيرة بعد تصاعد شكاوى مواطنين بشأن اكتشاف أرقام هاتف مسجلة ببياناتهم من دون علمهم، وسط مخاوف من إمكانية استغلال تلك الشرائح في عمليات احتيال أو جرائم أخرى، وما قد يترتب على ذلك من تبعات قانونية على أصحاب البيانات الأصليين.

وأوضح الجهاز أن الإحالة تشمل شركات «فودافون» و«أورنج» و«إي آند» و«وي»، لاتخاذ إجراءات التحقيق حيال الوقائع محل الشكاوى التي وردت إليه خلال الفترة الأخيرة .

كما لفت الجهاز في بيان إلى أن القرار جاء بعد إجراءات فحص وتفتيش للشكاوى، وما أعقبها من استكمال الأدلة والقرائن والمستندات المرتبطة بالوقائع، وذلك في إطار التعاون بين الجهاز والنيابة العامة بشأن المخالفات القانونية والتنظيمية.

بالتزامن مع الإحالة إلى النيابة، أعلن الجهاز حزمة إجراءات تنظيمية عاجلة عقب اجتماعات عقدها مع شركات المحمول الأربع، بهدف إحكام منظومة تسجيل شرائح الهاتف والتحقق من هوية حائزيها الفعليين ومنع تكرار الأزمة.

وتقرر وقف بيع أو تفعيل أي خطوط جديدة، من خلال نظم الشركات للجهات والمؤسسات، سواء التابعة للقطاع الخاص أو الجهات والهيئات الحكومية.

كما ألزم الجهاز شركات الاتصالات بإرسال رسائل نصية إلى جميع الخطوط القديمة المسجلة على أنظمتها، لإخطار حائزيها بضرورة التوجه إلى فروع شركات المحمول وإبرام عقود جديدة باسماء الحائزين الفعليين للخطوط، كما حذر من إلغاء الخط نهائيا في حال عدم استكمال إجراءات التعاقد خلال المهلة التي سيتم تحديدها.

كما وجه الجهاز بالإسراع في إتاحة آليات التحقق البيومتري لحائزي خطوط المحمول عبر التطبيقات الإلكترونية لشركات المحمول خلال الفترة المقبلة، بما يتيح التحقق من هوية المستخدم بصورة أكثر أمانًا، وتمكين المواطن من اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه أي خط مسجل باسمه ولا يقع في حيازته.

كان الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في مصر أتاح خلال الفترة الأخيرة إمكانية استعلام المواطنين عن الخطوط المسجلة بأسمائهم لدى شركات المحمول الأربع في مصر (وي – أورانج – فودافون – اتصالات « إي آند مصر»).

وبعد هذه الخطوة وجد كثير من المواطنين خطوطا لاتعلم لهم بصلة مسجلة بأسمائهم وبياناتهم الشخصية، ما دفعهم لتقديم شكاوى للسلطات وبالتحديد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، ويدور اتخذ القرار الصادر اليوم بإحالة شركات الاتصالات إلى النيابة العامة.

كما يهدف الإجراء إلى رفع مستوى الأمان في التحقق من هوية المستخدم، فضلا عن تمكين المواطنين من اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه أي خطوط مسجلة بأسمائهم ولا تقع في حيازتهم.

وشدد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على أنه لن يتهاون مع أي مخالفة للقواعد المنظمة لبيع وتسجيل وتفعيل خطوط المحمول، محذرا من أن العقوبات بحق الشركات المخالفة قد تصل إلى وقف بيع وتفعيل خطوط جديدة، فضلا عن إحالة الوقائع إلى النيابة العامة. وأكد كذلك استمرار متابعة تطبيق القرارات الجديدة، معتبرا أن حماية بيانات المواطنين وضمان سلامة إجراءات تسجيل خطوط المحمول تمثلان أولوية أساسية.

من ناحية أخرى، يستعد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لإصدار تقريرين يرصدان جانبًا من أداء شركات المحمول وتجربة المستخدمين، إذ يترقب السوق صدور تقرير جودة خدمات المحمول عن الربع الأول من عام ٢٠٢٦، إلى جانب تقرير شكاوى مستخدمي خدمات المحمول عن النصف الأول من العام.

وتأتي التقارير الدورية للجهاز كإحدى أدوات متابعة أداء شركات الاتصالات ورصد مستوى الخدمات المقدمة للمستخدمين والشكاوى المتعلقة بها، في الوقت الذي يواصل فيه الجهاز اتخاذ إجراءات تنظيمية تجاه شركات المحمول لضمان الالتزام بالقواعد والضوابط المنظمة للسوق.

ويرصد تقرير جودة خدمات المحمول مؤشرات أداء الشبكات والخدمات المقدمة من شركات الاتصالات، بما يسمح بتقييم مستوى جودة الخدمة وفقًا لمؤشرات القياس التي يعتمدها الجهاز، ويصدر بصورة ربع سنوية بما يوف

الدين الخارجي لمصر يسجل ١٦٤,٧٧ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٦

سجل إجمالي الدين الخارجي لمصر ١٦٤,٧٧٦ مليار دولار بنهاية الربع الثالث من ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل نحو ١٦٣,٩١١ مليار دولار بنهاية الربع الثاني.
وكشف تقرير للبنك المركزي المصري أن الدين الخارجي طويل الأجل سجل ١٣٤,٢٥١ مليار دولار مقابل ١٢٩,٤٩٠ مليار دولار.
تابع أن الدين الخارجي قصير الأجل سجل ٣٠,٥٢٥ مليار دولار بنهاية الربع الثالث من العام المالي الجاري، مقابل ٣٤,٤٢١ مليار دولار بنهاية الربع الثاني من العام المالي الحالي.
وأوضح التقرير أن الدين الخارجي على الحكومة سجل ٨٢,٨٤١ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٦ مقابل ٨٣,٨٤٦ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ .. كما سجلت أرصدة المديونية على البنك المركزي نحو ٣٥,٧٧٠ مليار دولار مقابل نحو ٣٦,٩٩٥ مليار دولار، وبلغت مديونية البنوك ٢٤,٧٥٠ مليار دولار مقابل ٢٣,٠٠٤ مليار دولار.

مصر تتجهز للنزول من قطار صندوق النقد ..وبرنامج بديل لمدة ٣ سنوات

مديونية مصر للصندوق تهبط إلى ٩,٣ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٦ .. وتوقعات بإتمام المراجعة الثامنة والأخيرة للبرنامج الحالي في نوفمبر المقبل ..

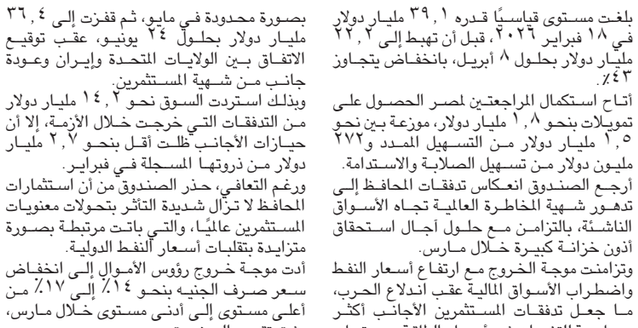

وثائق المراجعة السابعة تكشف توقعات صندوق النقد لمستقبل الاقتصاد المصري

المدير التنفيذي بالصندوق : القاهرة سددت 16 مليار دولار للصندوق منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي في 2016

توصل صندوق النقد الدولي و الحكومة المصرية إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة السابعة لبرنامج التسهيل الممدد والمراجعة الثانية لتسهيل الصلابة والاستدامة، وعقب موافقة المجلس التنفيذي تسلمت مصر نحو ١,٨ مليار دولار، بينما هبطت مديونيتها للصندوق إلى ٩,٣ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٦ .
يأتي ذلك بعد سداد أكثر من ١٦ مليار دولار منذ ٢٠١٦ ، حيث تلقت مصر تمويلات بقيمة ٢٥,٣ مليار دولار ، و المراجعة الثامنة والأخيرة للبرنامج متوقعة في نوفمبر ٢٠٢٤، مع استمرار ضغوط خدمة الدين في الموازنة.
وبحسب تصريحات للمدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي وممثل المجموعة العربية بالصندوق، محمد معيط ، فقد تراجعت مديونية مصر لصندوق النقد الدولي إلى ٩,٣ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٦، بعدما سددت البلاد أكثر من ١٦ مليار دولار للصندوق منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي في ٢٠١٦ .
أضاف معيط أن مصر تلقت تمويلات من صندوق النقد بإجمالي ٢٥,٣ مليار دولار منذ بداية برنامجها مع الصندوق وحتى الآن.
وكان معيط توقع إتمام المراجعة الثامنة والأخيرة للبرنامج الحالي في نوفمبر المقبل، مشيرا إلى أن مصر تسلمت الأسبوع قبل الماضي نحو ١,٨ مليار دولار مرتبطة بالمراجعة السابعة لاتفاق تسهيل الصندوق الممدد، والمراجعة الثانية ضمن تسهيل الصلابة والاستدامة.
وتشمل موافقة المجلس المراجعة السابعة ضمن اتفاق تسهيل الصندوق الممدد، والمراجعة الثانية في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة، بعدما توصل الصندوق والسلطات المصرية إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأنهما في نهاية يونيو الماضي.
وتأتي موافقة المجلس ضمن حزمة التمويل التي يقدمها الصندوق لمصر، وتشمل اتفاق تسهيل ممدد بقيمة ٨ مليارات دولار، إلى جانب تمويل بنحو ١,٣ مليار دولار في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة.
ويأتي تراجع مديونية مصر لصندوق النقد في وقت تواجه فيه الموازنة ضغوطا متزايدة من خدمة الدين، إذ تُقدّر قيمة الفوائد وأقساط القروض المحلية والأجنبية المطلوب سدادها خلال العام المالي ٢٠٢٦-٢٠٢٧ بنحو ٥,٢٣ تريليون جنيه، بزيادة ١٩,٣٪ على أساس سنوي. وتشمل المدفوعات نحو ٢,٨ تريليون جنيه لأقساط وإهلاك القروض، بارتفاع ٣٤,٧٪، إلى جانب فوائد بقيمة ٢,٤١٩ تريليون جنيه، بزيادة ٥,٣٪، وفق بيانات حكومية صدرت سابقا.
وتمثل القروض الأجنبية ١٢٪ من إجمالي الأقساط المستحقة خلال العام المالي، بقيمة ٣٣٧,٤٤ مليار جنيه، وفق افتراض متوسط سعر صرف يبلغ ٤٧ جنيها للدولار، ما يجعل كلفة السداد عُرضة للارتفاع في حال تراجع سعر صرف العملة المحلية.
وفي الوقت نفسه، زاد رصيد الدين الخارجي لمصر ٠,٥٪ خلال الربع الأول من العام الجاري، بما يعادل ٨٦٨ مليون دولار، ليصل إلى ١٦٤,٧٨ مليار دولار بنهاية مارس، وفق بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

برنامج اقتصادي جديد

و من جانبه ، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن الحكومة تدرك حجم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدولة، مشيرا إلى أن هناك خطط واضحة للتعامل معها خلال المرحلة المقبلة.
وقال مدبولي خلال مؤتمر صحفي عقب جولته التفقدية بمحافظة الغربية، إن الحكومة في طور الانتهاء من إعداد «برنامج الانطلاق والتحول الاقتصادي» للسنوات الثلاث المقبلة، بما يستهدف دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على مواجهة المتغيرات والتحديات المختلفة.
وأوضح رئيس الوزراء أن البرنامج الجديد يأتي في إطار رؤية الحكومة للتحرك خلال المرحلة المقبلة، واستكمال جهود الإصلاح والتنمية بما يحقق أهداف الدولة الاقتصادية والتنموية.
وشدد مدبولي على أن متابعة المشروعات الحكومية لا تتوقف بمجرد افتتاحها، مؤكدًا أهمية قياس كفاءة التشغيل والإدارة بعد دخول المشروع الخدمة.

وثائق المراجعة السابعة

و كشفت وثائق المراجعة السابعة لبرنامج مصر مع صندوق النقد الدولي عن توقعات الصندوق لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال السنوات المقبلة، تشمل التضخم والدين العام واحتياطيات النقد الأجنبي وإيرادات السياحة وقناة السويس.
وتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل التضخم إلى ١٦,٧٪ خلال النصف الثاني من العام المالي الحالي، متأثرًا بزيادات أسعار الطاقة، قبل أن يعاود التباطؤ إلى ١٣,٢٪ بنهاية العام المالي الحالي.
وبحسب توقعات الصندوق، من المنتظر أن يواصل التضخم مساره النزولي خلال السنوات المقبلة، ليصل إلى ٥,٣٪ بنهاية العام المالي ٢٠٣٠-٢٠٣١.
وفيما يتعلق بالدين العام، توقع الصندوق ارتفاع معدله إلى ٨٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٦-٢٠٢٧، قبل أن يتراجع تدريجيًا إلى ٧٠,٨٪ بحلول العام المالي ٢٠٣٠-٢٠٣١.
كما رجح الصندوق ارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي إلى ٦٧,٥ مليار دولار خلال العام المالي الحالي، على أن تواصل نموها لتصل إلى ٧٢,٩ مليار دولار بحلول العام المالي ٢٠٣٠-٢٠٣١.
وعلى صعيد مصادر النقد الأجنبي، توقع صندوق النقد ارتفاع إيرادات قناة السويس إلى ٤,٩ مليار دولار خلال العام المالي الحالي، وصولا إلى ١١ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠-٢٠٣١.
كما رجح ارتفاع إيرادات السياحة المصرية إلى ٢٠,٨ مليار دولار خلال العام المالي الحالي، لتواصل صعودها إلى نحو ٢٩,٨ مليار دولار بحلول العام المالي ٢٠٣٠-٢٠٣١.

شيماء مرسي

١,٣١٣ مليار جنيه صافي أرباح المصرف المتحد خلال النصف الأول من ٢٠٢٦

كشفت نتائج أعمال المصرف المتحد عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2026، تحقيق البنك صافي أرباح بعد الضريبة بقيمة 1.313 مليار جنيه، مقابل 1.508 مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من عام 2025، بتراجع بلغت نسبته 13%.
وسجل صافي الربح قبل الضريبة من الأنشطة المستمرة نحو 1.963 مليار جنيه بنهاية يونيو 2026، مقابل 2.095 مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من العام السابق، بانخفاض قدره 6%.
وعلى مستوى المركز المالي، واصلت ودائع العملاء لدى المصرف المتحد نموها، حيث ارتفع إجمالي ودائع العملاء إلى 91.582 مليار جنيه بنهاية يونيو 2026، مقابل 75.822 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2025، محققًا نموًا بنسبة 21%.
ويعكس هذا النمو زيادة قاعدة ودائع العملاء خلال النصف الأول من العام، بما يدعم قدرة البنك على تمويل أنشطته المختلفة والتوسع في منح الائتمان.
كما ارتفع إجمالي القروض للعملاء إلى نحو 49.632 مليار جنيه بنهاية يونيو 2026، مقابل 38.283 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 11.349 مليار جنيه ونمو بلغ 30%.
ويعكس نمو محفظة القروض استمرار المصرف المتحد في دعم النشاط الائتماني وتوسيع نطاق التمويل المقدم للعملاء.
وسجلت حقوق الملكية نحو 17.623 مليار جنيه بنهاية يونيو 2026، مقابل 17.694 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2025، بتراجع محدود بلغ نحو 0.4%.
فيما استقر رأس المال المدفوع للمصرف المتحد عند مستوى 5.500 مليار جنيه بنهاية يونيو 2026.
وأظهرت نتائج أعمال المصرف المتحد ارتفاع إيرادات الفوائد إلى نحو 7.020 مليار جنيه خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 6.626 مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من 2025، محققة نموًا بنسبة 6%.
وفي المقابل، ارتفعت مصروفات الفوائد إلى 4.305 مليار جنيه بنهاية يونيو 2026، مقابل 4.133 مليار جنيه خلال الفترة المقارنة، بزيادة بلغت 4%.
ونتيجة لذلك، ارتفع هامش الفوائد إلى 2.715 مليار جنيه خلال النصف الأول من 2026، مقابل 2.493 مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من العام السابق، بنمو بلغ 9%.
وبلغ هامش الفوائد إلى إيرادات الفوائد نحو 39% بنهاية يونيو 2026، مقابل 38% خلال الفترة المقابلة من عام 2025.
وتراجع النصيب الأساسي للسهم في الأرباح إلى نحو 1.05 جنيه بنهاية يونيو 2026، مقابل 1.22 جنيه خلال الفترة المقابلة من العام السابق، بانخفاض بلغت نسبته 14%.

..و"صندوق النقد": الجنيه المصري أثبت قدرته علي امتصاص صدمة خروج الأموال الساخنة

أشاد "صندوق النقد الدولي" في تقرير له يوم الجمعة أمس الأول ، بقوة الجنيه المصري وقدرته على امتصاص صدمة خروج الأموال الساخنة، مشيرا إلى خروج نحو ١٦,٩ مليار دولار من استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومي المصرية بالعملة المحلية خلال نحو سبعة أسابيع، مع تراجع شهية المستثمرين تجاه الأسواق الناشئة وتصاعد الحرب في الشرق الأوسط، قبل أن تستعيد السوق معظم هذه التدفقات عقب انحسار التوترات الإقليمية.
جاءت الأرقام ضمن تقرير خبراء الصندوق الخاص بالمراجعة السابعة لبرنامج مصر المدعوم بـ«تسهيل الصندوق الممدد»، والمراجعة الثانية لاتفاق «تسهيل الصلابة والاستدامة»، اللتين أقرهما المجلس التنفيذي في ٣٠ يوليو المنصرف.
وكشف صندوق النقد الدولي أن حيازات غير المقيمين من الدين الحكومي المحلي في مصر بلغت مستوى قياسيًا قدره ٣٩,١ مليار دولار في ١٨ فبراير ٢٠٢٦، قبل أن تهبط إلى ٢٢,٢ مليار دولار بحلول ٨ أبريل، بانخفاض يتجاوز ٤٣٪.
أتاح استكمال المراجعتين لمصر الحصول على تمويلات بنحو ١,٨ مليار دولار، موزعة بين نحو ١,٥ مليار دولار من التسهيل الممدد و٢٧٢ مليون دولار من تسهيل الصلابة والاستدامة.
أرجع الصندوق انعكاس تدفقات المحافظ إلى تدهور شهية المخاطرة العالمية تجاه الأسواق الناشئة، بالتزامن مع حلول آجال استحقاق أذون خزانة كبيرة خلال مارس.
وتزامنت موجة الخروج مع ارتفاع أسعار النفط واضطراب الأسواق المالية عقب اندلاع الحرب، ما جعل تدفقات المستثمرين الأجانب أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الطاقة ومستويات المخاطرة العالمية.
لكن حيازات غير المقيمين عادت إلى الارتفاع بصورة محدودة في مايو، ثم قفزت إلى ٣٦,٤ مليار دولار بحلول ٢٤ يونيو، عقب توقيع الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران وعودة جانب من شهية المستثمرين.
وبذلك استردت السوق نحو ١٤,٢ مليار دولار من التدفقات التي خرجت خلال الأزمة، إلا أن حيازات الأجانب ظلت أقل بنحو ٢,٧ مليار دولار من ذروتها المسجلة في فبراير.
ورغم التعافي، حذر الصندوق من أن استثمارات المحافظ لا تزال شديدة التأثر بتحولات معنويات المستثمرين عالميًا، والتي باتت مرتبطة بصورة متزايدة بتقلبات أسعار النفط الدولية.
أدت موجة خروج رؤوس الأموال إلى انخفاض سعر صرف الجنيه بنحو ١٤٪ إلى ١٧٪ من أعلى مستوى إلى أدنى مستوى خلال مارس، وفق تقرير الصندوق.
ومع عودة استثمارات المحافظ، استرد الجنيه جانبًا كبيرًا من خسائره، ليظل أضعف بنحو ٢,٥٪ فقط مقارنةً بمستواه السابق للحرب.
قال الصندوق إن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والمؤشرات التي تعكس السعر المتوازن وفقًا لقوى السوق ظلت مغلقة طوال الأزمة، ولم تسجل البنوك طلبات متراكمة غير ملباة على النقد الأجنبي.
وأضاف أن البنك المركزي المصري لم يتدخل في سوق الصرف خلال هذه الفترة، فيما واصلت سوق العملات بين البنوك عملها بصورة منتظمة، ونفذت البنوك معاملاتها وفقًا لظروف العرض والطلب، بما سمح باستمرار عملية اكتشاف السعر.
يمثل سلوك سعر الصرف خلال الأزمة اختبارًا لنظام الصرف المرن الذي يطالب صندوق النقد بالحفاظ عليه، بعد أن كان تثبيت العملة وتراكم الطلب على الدولار من أبرز مواطن الخلل التي سبقت تعديل برنامج مصر في مارس ٢٠٢٤.
انعكست التدفقات الخارجة أيضًا على صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك، الذي انخفض من مستوى قياسي بلغ ١٤,٥ مليار دولار في يناير إلى ٥,٨ مليار دولار بنهاية مارس.
يعني ذلك أن صافي الأصول الأجنبية للبنوك فقد نحو ٨,٧ مليار دولار، أو ٦٠٪، خلال شهرين، قبل أن يتعافى جزئيًا إلى ٧,٧ مليار دولار في مايو.
ورغم الضغوط، ظل إجمالي الاحتياطيات الدولية أعلى من ١١٤٪ من مقياس كفاية الاحتياطيات التابع لصندوق النقد في نهاية مارس، واستمر عند مستويات قوية مع تجدد التدفقات الأجنبية.
وأشار التقرير إلى أن البنك المركزي اشترى عملات أجنبية من السوق بعد عودة التدفقات، في وقت لم يستخدم فيه الاحتياطيات للتدخل بهدف توجيه سعر الصرف خلال موجة الخروج.

رضوى عبدالله

بنك التعمير والإسكان يحقق ٩,٩ مليار جنيه صافي أرباح خلال النصف الأول من ٢٠٢٦

يحيى أبو الفتوح الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب: بنك التعمير والإسكان يمتلك مقومات قوية لمواصلة النمو وتحقيق مزيد من النجاحات.

واصل بنك التعمير والإسكان أداءه القوي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، محققًا صافي أرباح بعد الضرائب بلغ ٩,٩٢٤ مليار جنيه، مقابل ٨,٩٢٧ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام السابق، بزيادة قدرها ٩٩٧ مليون جنيه وبنسبة نمو ١١,٢٪، في انعكاس لقوة المركز المالي للبنك وكفاءة نموذج أعماله.
وأظهرت نتائج الأعمال المستقلة للبنك نموًا ملحوظًا في صافي إيرادات التشغيل، التي ارتفعت إلى ١٦,٨١٥ مليار جنيه مقابل ١٤,٥٠٣ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، بمعدل نمو بلغ ١٥,٩٪، بينما صعد صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل والمخصصات إلى ١٣,٩٩٠ مليار جنيه، مقابل ١٢,٢٢١ مليار جنيه، بنسبة نمو بلغت ١٤,٥٪.
وقال يحيى أبو الفتوح، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، إن النتائج المحققة تعكس قدرة البنك على مواصلة النمو وتحقيق أداء قوي رغم المتغيرات الاقتصادية، مدعومًا بقاعدة رأسمالية قوية وخبرات مصرفية متراكمة، مؤكدًا أن البنك يمتلك فرصًا واعدة لتعزيز حصته السوقية ومواصلة التوسع خلال المرحلة المقبلة.
وأضاف أن البنك يركز على تطوير قطاعات الأعمال، ورفع الكفاءة التشغيلية، والتوسع المدروس في الخدمات والمنتجات المصرفية، بالتوازي مع تسريع التحول الرقمي وتطوير البنية التكنولوجية والقنوات المصرفية، بما يضمن تقديم تجربة أكثر سهولة ومرونة للعملاء، مع الحفاظ على نهج متوازن يجمع بين النمو والإدارة الرشيدة للمخاطر، مشددا على أن البنك يواصل تطوير مختلف قطاعات الأعمال، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، والتوسع المدروس في الأنشطة والخدمات المصرفية، بالتوازي مع تسريع وتيرة التحول الرقمي وتطوير بنيته التكنولوجية وقنواته المصرفية، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات، وتوسيع نطاق الخدمات، وتقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة ومرونة، مع الالتزام بنهج مصرفي متوازن يجمع بين تحقيق النمو والإدارة الرشيدة للمخاطر.
ولفت إلى أن الأداء المحقق، يعكس قدرة البنك على مواصلة تحقيق نتائج قوية، مدعومة بمرونة نموذج أعماله وكفاءة سياساته، حيث أظهرت نتائج الأعمال المستقلة نمو صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل والمخصصات ليسجل مبلغ ١٣,٩٩٠ مليار جنيه مقابل ١٢,٢٢١ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، بزيادة قدرها مبلغ ١,٧٦٩ مليار جنيه وبنسبة نمو ١٤,٥٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦، بينما ارتفع صافي الأرباح بعد ضرائب الدخل ليسجل مبلغ ٩,٩٢٤ مليار جنيه مقابل مبلغ ٨,٩٢٧ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، بزيادة قدرها مبلغ ٩٩٧ مليون جنيه ونسبة نمو تصل إلى ١١,٢٪، كما ارتفع صافي إيرادات التشغيل ليسجل مبلغ ١٦,٨١٥ مليار جنيه مقابل مبلغ ١٤,٥٠٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، بنسبة نمو تصل إلى ١٥,٩٪، بما يعكس قوة الأداء التشغيلي واستمرار البنك في تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة.
وأكد أبو الفتوح أن البنك يواصل التوسع بقاعدة عملائه وتعزيز مكانته التنافسية في السوق المصرفي، من خلال تطوير الحلول والمنتجات المصرفية وتحسين تجربة العملاء، انطلاقًا من حرصه على تعزيز ثقتهم وتشجيعهم على الاستثمار في باقة متنوعة من المنتجات المصرفية، بما يواكب احتياجاتهم المتغيرة ويسهم في ترسيخ مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق، مما أسهم في زيادة ودائع العملاء بنسبة ١٢,٩٪ لتسجل مبلغ ٢٠٢,٢٠٦ مليار جنيه، خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، مقابل مبلغ ١٧٩,١٢٨ مليار جنيه بإقفال العام المالي ٢٠٢٥، مسجلاً زيادة قدرها ٢٣,٠٧٨ مليار جنيه، مدفوعًا بزيادة ودائع المؤسسات لتسجل مبلغ ٨٨,٦١٥ مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى ١٨,٣٪، مع الحرص على تنويع محفظة ودائع المؤسسات لتقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي، من خلال توجيه الودائع لمجموعة متنوعة من القطاعات والشركات لضمان الاستدامة، وزيادة ودائع العملاء من الأفراد لتسجل مبلغ ١١٣,٥٩١ مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى ٩٪. مشيراً إلى استمرار نمو البنك وتعزيز مكانته الرائدة في السوق المصرفي المصري، حيث ارتفع إجمالي الأصول ليسجل مبلغ ٢٥٦,٤٤٢ مليار جنيه خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، مقابل مبلغ ٢٢٩,٨٠٤ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٢٦,٦٣٨ مليار جنيه وبنسبة نمو تصل إلى ١١,٦٪.
وذلك على خلفية نمو محفظة القروض عبر قطاعي التجزئة المصرفية والشركات، حيث سجل إجمالي القروض مبلغ ٨١,٤٣٩ مليار جنيه وبنسبة نمو تصل إلى ٢٣,٩٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦، مدفوعاً بنمو محفظة قروض الشركات والمؤسسات لتسجل مبلغ ٤٤,٧٥٤ مليار جنيه وبنسبة نمو ٣٦,٥٪، إلى جانب نمو محفظة قروض التجزئة المصرفية لتسجل مبلغ ٣٦,٦٨٥ مليار جنيه وبنسبة نمو تصل إلى ١١,٤٪، ليعكس هذا النمو قدرة البنك على توسيع نطاق أعماله بصورة متوازنة عبر مختلف القطاعات المصرفية. وفيما يتعلق بجودة الأصول، انخفض معدل القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ليسجل نسبة ٤,١٦٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦، مقابل ٤,٩٩٪ عن العام المالي ٢٠٢٥، بينما ارتفع معدل التغطية ليسجل نسبة ١٧٣,٢٪، وهو ما يعكس التزام البنك بالحفاظ على جودة محفظته الائتمانية، واتباع سياسات ائتمانية تتسم بالكفاءة والانضباط، بما يعزز قدرته على تحقيق التوازن بين دعم النمو والإدارة الرشيدة للمخاطر. وأضاف أبو الفتوح أن إجمالي القروض إلى الودائع سجل نسبة ٤٠,٣٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦، مقابل ٣٦,٧٪ عن العام المالي ٢٠٢٥.
وأشار إلى أن زيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة ١٤,١٪، والزيادة في تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة ٩٪، أسهما في زيادة صافي الدخل من العائد ليسجل مبلغ ١٥,٤٩٠ مليار جنيه مقابل ١٣,٣٠٣ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢,١٨٧ مليار جنيه وبنسبة نمو ١٦,٤٪.
كما تابع أن مستويات العائد التي حققها البنك تعكس جودة نموذج أعماله وكفاءة استخدام موارده خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦، إذ بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية نسبة ٥٠,٩٧٪، وسجل العائد على متوسط الأصول نسبة ٨,٢٣٪، مشيراً إلى أن معدل كفاية رأس المال سجل نسبة ٤١,٦٧٪، وهو ما يتجاوز الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ٤٠,٥٦٪، بينما بلغ ١,١١٪ للشريحة الثانية. كما أكد أبو الفتوح أن الأداء الإيجابي للقوائم المالية المجمعة يعكس استمرار نجاح البنك في تعظيم قيمة مساهمة مجموعة شركاته التابعة والشقيقة في دعم النمو وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين، حيث ارتفع صافي أرباح القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة والشقيقة بعد ضرائب الدخل لتسجل مبلغ ١٠,٧٨١ مليار جنيه مقابل مبلغ ٩,٥٦٠ مليار جنيه بزيادة قدرها ١,٢٢١ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ ١٢,٨٪.
وفيما يتعلق بالاستدامة، أوضح أبو الفتوح أن التقدم الذي حققه البنك في هذا المجال يعكس التزامه بدمج مبادئ الاستدامة في مختلف أنشطته وممارساته، وتوجيه التمويلات نحو المشروعات والأنشطة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الإيجابي، مشيرًا إلى أن إجمالي التمويلات المستدامة بلغ ١٤ مليار جنيه بنهاية الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٦، محققًا نموًا بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، فيما بلغت قيمة محفظة التمويل المستدام مبلغ ٩,٥ مليار جنيه بزيادة قدرها ٤٢٪ مقارنةً بالفترة نفسها من العام المالي ٢٠٢٥.
وأضاف أن البنك سيواصل خلال المرحلة المقبلة تطوير ممارساته في مجال الاستدامة، وتعزيز دورها ضمن استراتيجيته الطموحة. مضيفاً أن البنك يواصل ترسيخ دوره كمؤسسة مالية مسؤولة، من خلال توسيع نطاق إسهاماته في مجالات المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، ودعم المبادرات التي تستهدف الارتقاء بجودة حياة الأفراد، مع التركيز على تمكين المرأة والشباب ودعم ذوي الهمم، انطلاقاً من قناعة البنك الراسخة بأهمية تحقيق التنمية الشاملة وتعظيم الأثر الإيجابي في المجتمع. و
اختتم أبو الفتوح معربًا عن خالص تقديره للثقة التي يحظى بها البنك من مساهميه وعملائه وشركائه، موجها الشكر والتقدير إلى مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية وجميع العاملين على ما يبذلونه من جهود وما يقدمونه من أداء متميز أسهم في تحقيق هذه النتائج، مؤكدًا أن ما يتمتع به البنك من ثقة ودعم وتكاتف يمثل أساسًا راسخًا لمواصلة النمو والتطور، وترسيخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات المصرفية في السوق المصري.

بنك saib يحقق ١٢,٤ مليار جنيه إيرادات و٤٥٨,٨ مليون جنيه صافي أرباح بنهاية يونيو ٢٠٢٦

كشف بنك الشركة المصرفية العربية الدولية «saib» عن تحقيق نتائج مالية قوية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، مدعومة بنمو نشاطه المصرفي وتوسع محفظة القروض والودائع، حيث بلغ إجمالي إيرادات النشاط ١٢,٤ مليار جنيه خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، فيما سجل صافي إيرادات النشاط نحو ٤,٢ مليار جنيه.
وأوضح البنك أن الأرباح قبل المخصصات والضرائب بلغت ٦,١ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦، بينما سجل صافي الربح ٤٥٨,٨ مليون جنيه، بما يعادل نحو ٩,٣ مليون دولار أمريكي.
وبلغ إجمالي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء ٨٧,٢ مليار جنيه مصري (المعادل لـ ١,٨ مليار دولار امريكي)، وعلى الجانب الآخر بلغ إجمالي ودائع العملاء ١٤٦,٩ مليار جنيه مصري (المعادل لـ ٣ مليار دولار امريكي) في نهاية يونيو ٢٠٢٦.
وقد بلغ إجمالي الأصول ١٧٤,٦ مليار جنيه مصري (المعادل لـ ٣,٥ مليار دولار امريكي) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ ، في حين بلغ إجمالي حقوق الملكية ١٩,٤ مليار جنيه مصري (المعادل لـ ٣٩٤,٤ مليون دولار امريكي) في نهاية يونيو ٢٠٢٦.

التوسع والانتشار الجغرافي:

يعمل البنك على تطوير وزيادة عدد فروعه والتي بلغت ٤٧ فرعا، بالإضافة إلى زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي كأحد أهم وأكبر القنوات الإلكترونية المتاحة، حيث تبلغ شبكة ATM نحو ١٧٢ ماكينة صراف الى في نهاية يونيو ٢٠٢٦.

المسئولية المجتمعية:

تعتبر المسئولية المجتمعية جزء لا يتجزأ من نشاطsaib ، كونه محور أساسي و أحد أعمدة استراتيجياته ومستهدفاته على مر السنوات، كما تتماشى مع أهداف البنك لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وخاصة على الصعيد الاجتماعي والبيئي و الاقتصادي، حيث يحرص البنك على تكثيف جهوده في مجالات التمكين الاقتصادي لتحقيق مجتمعات أكثر استقرارا وازدهارا.
كما يشارك البنك في دعم عدد من المبادرات التي تتيح تقديم خدمات رعاية صحية ورفع مستويات المعيشة اقتصاديا واجتماعياً في العشوائيات والقرى الفقيرة ودعم عملية التعليم، هذا ويعمل البنك على دمج ذوي الهمم في المجتمع في شتى المجالات، ويتبنى البنك عدد من أهداف التنمية المستدامة والتي يعمل في مساندتها تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وهي القضاء على الجوع والحد من أوجه عدم المساواة والتمكين الاقتصادي والصحة الجيدة والرفاء والتعليم الجيد

الإنجازات والمستهدفات

في إطار حرص البنك على تعزيز دوره المجتمعي ودعم الفئات الأكثر احتياجا، واصل البنك تنفيذ عدد من المبادرات الهادفة إلى تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين، وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.
كما قام البنك بتوسيع نطاق المسئولية المجتمعية لتكون أحد الأسس التي يتم البناء عليها خلال السنوات المقبلة.
جاري العمل مع مؤسسة»صناع الخير» للمشاركة في مبادرة «مراكب رزق»، والتي تستهدف دعم صغار الصيادين من خلال شراء وتجهيز ٥٠ قارب صيد وتقديم سبل الدعم اللازمة لهم. ويهدف المشروع إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للصيادين، بما يسهم في زيادة دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم، من خلال توفير مصدر دخل مستدام لهم، وتمكينهم من بيع منتجاتهم في الأسواق المحلية، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهم لتوظيف أفراد آخرين للمساعدة في أنشطة الصيد، بما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ودعم نمو الاقتصاد المحلي.
كما جاري العمل مع «بنك الكساء المصري» لتمويل مشروع «مختبر صغير»، والذي يهدف إلى تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لـ ٥٠ فتاة، من خلال تدريبهن وتأهيلهن على الحرف المستدامة، وإكسابهن المهارات الفنية اللازمة للعمل في مجالات تصنيع الملابس الجاهزة والحرف اليدوية بما يوفر لهن مصادر دخل مستدامة.

ويتضمن المشروع أيضاً تدريب المستفيدات على مهارات ريادة الأعمال، والثقافة المالية والبنكية، بما يعزز قدرتهن على إدارة مشروعاتهن المستقبلية، ويسهم في توفير فرص عمل للسيدات، ودعم مشاركتهن في سوق العمل، والحد من الفجوات الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: في مجال التكافل :

قام البنك بالتعاون مع دار الأورمان بتعبئة كراتين رمضان وتوزيعها خلال الشهر الفضيل في محافظة كفر الشيخ، يأتي ذلك في إطار حرص البنك على توفير سلع الغذاء الأساسية للأسر الأكثر احتياجا. وإيمانا من البنك بدوره المجتمعي وحرصه على تعزيز ثقافة التكافل والعمل التطوعي بين موظفيه، شارك موظفي البنك في تلك المبادرة في عملتي التعبئة والتوزيع.
كما شارك موظفي البنك في مبادرة «العيد فرحة»، إحدى مبادرات الإدارة المركزية للمسئولية المجتمعية بالبنك المركزي المصري وبالتعاون مع بنك الكساء المصري، مع حلول عيدي الفطر وعيد الأضحى بهدف دعم الأسر الأكثر احتياجا وإدخال البهجة عليهم عن طريق توفير ملابس العيد والمستلزمات الأساسية للأسر الأولى بالرعاية.
جاءت مشاركة البنك في هذه المبادرة للعام الثاني على التوالي، مما يعكس حرص saib على تمكين موظفيه من المشاركة الفعالة في المبادرات المجتمعية وتعزيز روح العطاء والعمل التطوعي لديهم.

ثالثاً: في مجال الصحة:

يواصل البنك جهوده في دعم القطاع الصحي، حيث قام البنك بالتبرع لمركز القصر العيني لأمراض وزرع الكلى عن طريق التكفل بتكلفة مستلزمات غسيل كلوى لأكثر من عام.
كما تعاون البنك مع بنك الشفاء المصري لتقديم الدعم الطبي للأطفال الذين يعانون من ضعف وفقدان السمع، من خلال توفير الأجهزة السمعية اللازمة لعدد من الأطفال في محافظات الصعيد، بما يسهم في تحسين جودة ح

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 16 أغسطس 2026 ● العدد 854

البنك الدولي: ٦٢,٨ مليار دولار التزامات قروض خارجية على مصر حتى مارس ٢٠٢٧

أظهرت بيانات البنك الدولي أن مصر تواجه التزامات لسداد قروض خارجية بقيمة 62.8 مليار دولار خلال 12 شهرًا، تبدأ من ابريل 2026 وحتى مارس 2027.
وتتوزع الالتزامات المستحقة بين نحو 7 مليارات دولار فوائد، و55.8 مليار دولار أقساط قروض.
وتشمل أقساط القروض المستحقة نحو 21.1 مليار دولار في صورة ودائع وعملات أجنبية لدى البنك المركزي المصري، معظمها من دول الخليج، التي سبق أن تعهدت بتجديد هذه الودائع وتحويل جزء كبير منها إلى استثمارات.
وبحسب بيانات البنك الدولي، تتوزع الالتزامات الخارجية المستحقة على مصر خلال فترة الـ12 شهرًا على النحو التالي:
الربع الثاني من 2026: نحو 24.39 مليار دولار، بينها 7.1 مليار دولار ودائع وعملات لدى البنك المركزي.
الربع الثالث من 2026: نحو 13.94 مليار دولار، بينها 4.5 مليار دولار ودائع وعملات لدى البنك المركزي.
الربع الرابع من 2026: نحو 13.7 مليار دولار، بينها 5.45 مليار دولار ودائع وعملات لدى البنك المركزي.
الربع الأول من 2027: نحو 10.8 مليار دولار، بينها 4.14 مليار دولار ودائع وعملات لدى البنك المركزي.
وتعكس البيانات حجم الالتزامات الخارجية التي يتعين على مصر الوفاء بها خلال الفترة المقبلة، في وقت تعمل فيه الحكومة على إدارة الدين الخارجي وتنويع مصادر التمويل وتعزيز موارد النقد الأجنبي.

محمد الأتربي — هشام عكاشة — هشام عز العرب

الأتربي و عكاشة و عز العرب ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأقوى ١٠٠ رئيس تنفيذي لعام ٢٠٢٦

اختارت مجلة فوربس الشرق الأوسط عددا من القيادات البنكية ضمن قائمتها لأقوى ١٠٠ رئيس تنفيذي في المنطقة لعام ٢٠٢٦.
يُذكر أن القائمة السنوية السادسة لـ«فوربس الشرق الأوسط» لأفضل ١٠٠ رئيس تنفيذي لعام ٢٠٢٦ تضم مسؤولين تنفيذيين يسهمون في تشكيل مسار الشركات، وتعزيز مرونة اقتصادات المنطقة وتنميتها.
و تعتمد تقييمات قائمة «فوربس الشرق الأوسط» على استبيانات موجهة للرؤساء التنفيذيين، والإفصاحات الرسمية في أسواق المال، والتقارير السنوية والمالية.
وتستند معايير الاختيار إلى حجم الشركة، ومدى تأثير الرئيس التنفيذي، وخبرته وتاريخه في المنصب، إلى جانب إنجازاته والمبادرات المبتكرة التي قدمها خلال العام.
و جاء المصريون في المرتبة الثانية من حيث الجنسية بالقائمة، بواقع ١٥ رئيسًا تنفيذيًا، بما يعكس الحضور القوي لمصر بين أبرز القيادات التنفيذية في المنطقة.

هشام عز العرب

اختارت المجلة هشام عز العرب، الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي (CIB)، ضمن قائمتها لأقوى ١٠٠ رئيس تنفيذي في المنطقة لعام ٢٠٢٦.
واحتفت مجلة فوربس بالإنجازات التي حققها البنك التجاري الدولي تحت قيادة هشام عز العرب، حيث يزاول البنك أعماله في ٤ دول هي مصر وكينيا وإثيوبيا والإمارات، ويخدم أكثر من ٢,٥ مليون عميل عبر ٢١٤ فرعًا، وذلك حتى مارس ٢٠٢٦.
شملت قائمة «فوربس الشرق الأوسط» هشام عز العرب، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة البنك التجاري الدولي – مصر (CIB)، تقديرًا لدوره البارز في إدارة أكبر بنك للقطاع الخاص في مصر، وقيادة خطط نموه وتوسعه على المستويين المحلي والإقليمي.
وكان عز العرب قد أُعيد تعيينه في منصبه الحالي في نوفمبر ٢٠٢٤، ليعزز المسار النموذجي للبنك الذي يمتد نشاطه عبر مصر وكينيا وإثيوبيا والإمارات، ويقدم خدماته لأكثر من ٢,٥ مليون عميل عبر شبكة تضم ٢١٤ فرعًا، بحسب بيانات مارس ٢٠٢٦.
وأظهرت بيانات «فوربس الشرق الأوسط» قوة المركز المالي للبنك؛ حيث بلغت إجمالي أصوله نحو ٣٠,١ مليار دولار بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦. وعلى صعيد المساهمة في المشروعات القومية والتنموية، قدم البنك خلال عام ٢٠٢٥ تمويلًا طويل الأجل بقيمة ٦٣٨,٨ مليون دولار للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتطوير مشروعات البنية التحتية والمرافق.
وفي إطار استراتيجيته لتطوير قطاع التجزئة المصرفية وزيادة حصته السوقية، حصل البنك في عام ٢٠٢٦ على موافقة البنك المركزي المصري للبدء في عملية الفحص النافي للجهالة لمحفظة الخدمات المصرفية للأفراد الخاصة ببنك HSBC مصر.

محمد الأتربي

واختارت المجلة محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري وذكر فوربس في تقريرها « تولى الإتربي منصب الرئيس التنفيذي في عام ٢٠٢٤.
ويعمل البنك الأهلي المصري، الذي تأسس عام ١٨٩٨، من ٦٧٩ فرعًا، ويعمل لدية أكثر من ٣٥ ألف موظف. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، بلغت قيمة أصول البنك الإجمالية أكثر من ١٧٠ مليار دولار، فيما سجل صافي أرباح بنحو ٢,٣ مليار دولار. وفي ديسمبر ٢٠٢٥، وقّع البنك اتفاقية تمويل بقيمة ١٠٠ مليون دولار مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويشغل الإتربي أيضًا منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر، وعضوية مجلس إدارة كل من اتحاد المصارف العربية والشركة القابضة لمصر للطيران»

هشام عكاشة

كما اختارت فوربس هشام عكاشة الرئيس التنفيذ لبنك مصر ، وقالت في تقريرها عنه « تولى عكاشة منصبه الحالي في سبتمبر ٢٠٢٤. ويعمل بنك مصر من خلال شبكة تضم أكثر من ٨٨٠ فرعًا متكاملًا رقميًا في مصر، إلى جانب حضوره الإقليمي والدولي في أفريقيا، والشرق الأوسط ،وأوروبا وآسيا. وفي نوفمبر ٢٠٢٥، وقّع البنك بروتوكول تعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتفعيل منظومة التمويل العقاري الحر، بما يسهم في دعم التنمية العمرانية المستدامة. ويشغل عكاشة أيضًا منصب نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر، وعضوية مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، إلى جانب عضوية مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران ورئاسة لجنة الاستثمار بها»

رغم ارتفاع معدلات التضخم خلال يوليو الماضي ..

خبراء و بنوك استثمار يتوقعون إتجاه البنك المركزي المصري لتثبيت أسعار الفائدة خلال اجتماعه الخميس القادم

صندوق النقد : المركزي المصري يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة لاستكمال مسار خفض التضخم

تتجه الأنظار إلى اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري يوم الخميس المقبل 20 من أغسطس الجاري ، وسط تباين في توقعات الخبراء بين تثبيت أسعار الفائدة أو رفعها بنحو 1%، خاصة بعد ارتفاع معدل التضخم السنوي للحضر إلى 14.9% في يوليو 2026، مقابل 14.3% في يونيو، إلى جانب تأثيرات ارتفاع أسعار الكهرباء وزيادة الحد الأدنى للأجور، وهي عوامل قد تفرض ضغوط إضافية على الأسعار خلال الفترة المقبلة.مشاريع تنمية ويظل سيناريو تثبيت أسعار الفائدة، هو الأرجح في الاجتماع المقبل، مع ترقب البنك المركزي لتطورات التضخم، وقياس أثر الزيادات الأخيرة قبل اللجوء إلى تشديد نقدي جديد، خاصة أن التضخم الشهري للحضر سجل 0% في يوليو، فيما تشير التوقعات إلى استمرار الضغوط التضخمية خلال الربع الثالث من العام.
ويظل رفع الفائدة بواقع 1% في المقابل، كسيناريو مطروح إذا رأى البنك المركزي أن الضغوط السعرية، أصبحت أكثر استدامة وتحتاج إلى تدخل إضافي للسيطرة على توقعات التضخم.

مستويات التضخم بنهاية يوليو الماضي

كان البنك المركزي المصري قد كشف عن ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى 14.7% بنهاية يوليو 2026 مقابل 14.3% في يونيو السابق عليه ، فيما سجل الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، الذي يعده المركزي ، معدل تغير شهري قدره صفر في المائة في يوليو مقابل سالب 0.3% في يوليو 2025 و0.3% في يونيو 2026.
وسجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للحضر، الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معدل تغير شهري قدره صفر% في يوليو 2026، مقابل سالب 0.5% في يوليو 2025 وسالب 0.4% في يونيو 2026.

السيناريو الأقرب ..تثبيت سعر الفائدة

و على خلاف مطالبة صندوق النقد يري غالبية الخبراء و بنوك الاستثمار ، أن البنك المركزي سيتجه إلي تثبيت الفائدة ..وفي هذا السياق يقول محمد عبد العال، الخبير المصرفي، إن ارتفاع معدل التضخم في مصر خلال الفترة الأخيرة لن يدفع البنك المركزي بالضرورة إلى تغيير مسار أسعار الفائدة، مشيرًا إلى أن الزيادة الأخيرة محدودة وترتبط بشكل أساسي بتأثير سنة الأساس.
وأضاف أن ارتفاع التضخم من 14.3% إلى 14.9% لا يعكس بالضرورة ارتفاعًا واسعًا في أسعار مكونات السلع والخدمات الداخلة في حساب مؤشر التضخم، موضحًا أن معظم الأسعار شهدت استقرارًا أو تراجعًا، وأن تأثير سنة الأساس كان العامل الرئيسي وراء الزيادة الأخيرة.
وأوضح أن البنك المركزي لن يتجه إلى تشديد السياسة النقدية أو رفع أسعار الفائدة استنادًا إلى قراءة واحدة للتضخم، مشيرًا إلى أن اتخاذ قرار بشأن الفائدة يتطلب توافر مجموعة من العوامل بصورة متناسقة.
وأشار عبد العال إلى أن العامل الأول يتمثل في اتجاه التضخم العام والأساسي، موضحًا أنه إذا تحرك المؤشران في اتجاه صاعد بشكل مستمر فقد يدفع ذلك إلى تشديد السياسة النقدية، والعكس صحيح في حال استمرار الاتجاه النزولي.
وأضاف أن العامل الثاني يتعلق باستقرار سعر الصرف، نظرًا لارتباطه بتكلفة الواردات وأسعار السلع النهائية، بينما يرتبط العامل الثالث باستقرار حالة عدم اليقين والأوضاع الجيوسياسية.
وتوقع عبد العال استمرار البنك المركزي في سياسة الانتظار وتثبيت أسعار الفائدة حتى نهاية العام، ما لم تتغير العوامل الرئيسية المؤثرة في مسار السياسة النقدية.
وأوضح أن البنك المركزي كان قد بدأ في اتجاه تيسير السياسة النقدية منذ أبريل 2025، إلا أن حالة عدم اليقين الناتجة عن الحرب الأمريكية الإيرانية أثرت على مسار خفض الفائدة، ما يرجح استمرار الترقب خلال الفترة المقبلة.
وأشار إلى أن معدل التضخم قد يتراوح بين 13% و14% بنهاية العام، مستبعدًا وصوله إلى مستويات أحادية الرقم خلال 2026.
بدورها توقعت آية زهير، رئيس قسم البحوث بشركة زيلا كابيتال، الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في ظل استمرار نهج الحذر، مؤكدة أنه رغم تراجع الضغوط التضخمية تدريجيا، لا تزال المخاطر الجيوسياسية وتقلبات أسعار النفط العالمية تمثل عوامل ضغط تدفع صانع القرار إلى تأجيل أي خفض للفائدة.
وترى رئيس بحوث زيلا كابيتال، أن المركزي سيرجح انتظار بدء تراجع المعدلات السنوية للتضخم بشكل أكثر وضوحا قبل اتخاذ أي خطوة نحو التيسير النقدي، وبناءً على ذلك، نستبعد أي خفض لأسعار الفائدة خلال ما تبقى من العام، ما لم تشهد البيئة الجيوسياسية تحسنا ملموسا.
وأرجعت رؤيتها إلى تحركات سوق أدوات الدين، حيث لا تزال العوائد مرتفعة نسبيا على مختلف الآجال، مدفوعة باستمرار حالة الحذر وتقلبات تدفقات الاستثمار الأجنبي، وهو ما يعزز من احتمالات استمرار السياسة النقدية الحالية خلال الفترة المقبلة.
وحول قراءة التضخم الأخيرة، أكدت أن الضغوط التضخمية التي صاحبت بداية التوترات الجيوسياسية في المنطقة بدأت تتراجع تدريجيا، ويعود ذلك إلى استقرار تحركات سعر صرف الجنيه أمام الدولار، إلى جانب غياب زيادات جوهرية في أسعار الوقود، ما ساهم في تهدئة وتيرة التضخم.
وفي ضوء ذلك، أبقت على توقعاتها لمعدل التضخم بنهاية العام عند نحو 13%، مع ترجيح تسجيل قراءة مرتفعة نسبيا خلال أغسطس، قبل أن يبدأ التضخم في التراجع خلال الربع الأخير من العام مدعوما بأثر سنة الأساس، خاصة بعد الارتفاعات الكبيرة في الإيجارات خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

صندوق النقد : المركزي المصري يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة لاستكمال مسار خفض التضخم

محللون : نستبعد أي خفض لأسعار الفائدة خلال ما تبقى من العام ما لم تشهد البيئة الجيوسياسية تحسناً ملموساً.

وفي المقابل، استبعدت زهير أن يكون لزيادات تعريفة الكهرباء الأخيرة تأثير ملموس على المسار المتوقع للتضخم، نظراً للوزن النسبي المحدود للكهرباء داخل سلة مؤشر الأسعار، ومع ذلك، تبقى أسعار النفط العالمية العامل الأكثر أهمية الذي قد يغير هذا المسار في حال شهدت ارتفاعات حادة ومستدامة.
ومن ناحيته، قال محمد عبدالحكيم، العضو المنتدب للبحوث بشركة بريميير القابضة للاستثمارات المالية، إن الارتفاع الأخير في معدلات التضخم لا يعني بالضرورة اتجاه البنك المركزي إلى رفع جديد لأسعار الفائدة، موضحًا أن طبيعة الضغوط التضخمية الحالية تختلف عن التضخم الناتج عن زيادة الطلب المحلي.
وأضاف عبدالحكيم أن جانبًا كبيرًا من الزيادة الأخيرة في التضخم يرجع إلى صدمات جانب العرض، وفي مقدمتها تعديلات أسعار المحروقات والخدمات الحكومية، إلى جانب بعض الضغوط المرتبطة بتكاليف وسلاسل الإمداد، وليس نتيجة نمو مفرط في الطلب المحلي.
وأوضح أن أدوات السياسة النقدية، وعلى رأسها أسعار الفائدة، تكون أكثر فاعلية في مواجهة التضخم الناتج عن قوة الطلب، بينما يكون تأثيرها أكثر محدودية في التعامل مع موجات التضخم التي تنشأ من ارتفاع تكاليف الإنتاج أو تعديلات الأسعار التي تأتي من جانب العرض.
وأشار إلى أن المركزي يضع في اعتباره أيضًا مستوى الفائدة الحقيقية، مستهدفًا الحفاظ على عائد حقيقي موجب، أي أن تتجاوز أسعار الفائدة معدلات التضخم المتوقعة على المدى المتوسط، ومن ثم، فإن صانع السياسة النقدية قد يفضل التعامل مع الموجة التضخمية الحالية باعتبارها ذات تأثير مؤقت، مع مراقبة مسار التضخم المتوقع خلال الفترة المقبلة.
ويرى عبد الحكيم، أن رفع أسعار الفائدة في هذه المرحلة قد يحقق تأثيرًا محدودًا على مسببات التضخم الحالية، في الوقت الذي يفرض فيه تكلفة مرتفعة على النشاط الاقتصادي، وهو ما يجعل قرار التثبيت أكثر ترجيحًا طالما لم نشهد خروجًا مستدامًا للتضخم عن المسار المستهدف.
وأكد أن تكلفة خدمة الدين الحكومي تمثل عاملًا مهمًا في معادلة السياسة النقدية، إذ إن أي زيادة جديدة في أسعار الفائدة تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تكلفة الاقتراض وخدمة الدين العام، كما ترفع تكلفة التمويل أمام الشركات والقطاع الخاص، بما قد يضغط على الاستثمار والنمو الاقتصادي.
ويشأن القرار المرتقب للبنك المركزي، رجح عبدالحكيم أن يكون السيناريو الأساسي هو تثبيت أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية مع الإبقاء عليها مرتفعة لفترة أطول، بدلًا من الدخول في دورة جديدة من التشديد النقدي.

تصاعد التضخم

و توقعت إسراء أحمد، الاقتصادي الأول بوحدة بحوث رامبل بشركة ثاندر لتداول الأوراق المالية، استمرارتصاعد معدلات التضخم في النصف الثاني من عام 2026، خاصة إذا قررت الحكومة رفع أسعار الوقود، مشيرا إلى أن إن قراءة شهر يوليو تعكس استقرارًا نسبيًا في التضخم، على الرغم من التسارع المتواضع نسبيا.
ووضعت أحمد، سيناريوهين لتوقعات التضخم خلال النصف الثاني من 2026، مرجحة أن يرتفع متوسط معدل التضخم ليصل إلى حوالي 14.5% إذا بقيت الحكومة على موقفها فيما يتعلق بأسعار الوقود.
كما توقعت أن يرتفع متوسط التضخم ليبلغ حوالي 15.5% إذا قررت الحكومة زيادة محتملة بـ 12% في أسعار الوقود، خاصة السولار، وقد ترتفع بشكل أكبر من ذلك لتصل إلى 16.5% إذا ترافق مع ذلك ضعف مستمر في الجنيه أمام الدولار.
كما رجحت أحمد، أنه في ظل هذه الأجواء، سيفضل البنك المركزي المصري الامتناع من أي إجراء تيسري لفترة، بما في ذلك خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، والذي كنا نراه محتملا بقوة لولا مخاوف التضخم.
فيما قالت سلمى طه حسين، مدير إدارة البحوث بشركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية، إن ارتفاع معدل التضخم السنوي في مدن مصر إلى 14.9% خلال يوليو، مقابل 14.3% في يونيو، يمثل تطورًا سلبيًا، لكنه لا يبرر في حد ذاته عودة المركزي إلى دورة جديدة من رفع أسعار الفائدة.
وأضافت أن الزيادة الأخيرة في أسعار الكهرباء للمنازل، بنحو 12% في المتوسط، قد تضيف ضغوطًا على التضخم، إلا أن هذه الضغوط ترتبط بصورة أساسية بارتفاع تكاليف الإنتاج، وليس بزيادة الطلب المحلي، ما يجعل رفع الفائدة أقل ملاءمة في الوقت الحالي، خاصة مع استمرار ضعف النشاط الاقتصادي.
وأوضحت أن المخاطر الخارجية، وفي مقدمتها ارتفاع أسعار النفط وتكاليف الشحن والاضطرابات الإقليمية، تظل من أبرز العوامل المؤثرة على توقعات التضخم، إلى جانب حالة عدم اليقين بشأن اتجاه السياسة النقدية الأمريكية.
وأكدت أن تحسن وضع السيولة الخارجية لمصر يقلل الحاجة إلى استخدام أسعار الفائدة كأداة لدعم العملة أو جذب التدفقات الأجنبية، مشيرة إلى ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية إلى نحو 56.3 مليار دولار في يوليو، بزيادة 2.2% على أساس شهري.
كما أشارت إلى تحسن مؤشرات المالية العامة، مع تراجع عجز الموازنة إلى 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام المالي 2026/2025، مقابل 6.5% خلال الفترة نفسها من العام السابق.
وفي المقابل، لا تزال مؤشرات النشاط الاقتصادي ضعيفة، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي إلى 46.8 نقطة في يوليو، لكنه ظل دون مستوى 50 نقطة الفاصل بين الانكماش والتوسع.
وأكدت بأن موازنة المخاطر الحالية تميل إلى الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير خلال الفترة المقبلة، مع استمرار مراقبة تطورات التضخم وأسعار الطاقة والظروف الخارجية عن كثب.

هل يخالف المركزي التوقعات

و علي خلاف ذلك ، أكدت الدكتورة سهر الدماطي، ، أن التوقعات تتأرجح بين مسارين، لكن كفة «التثبيت» هي الأرجح.
وأوضحت أن البنك المركزي قد يلجأ للحفاظ على أسعار الفائدة الحالية دون تغيير؛ لتجنب التسبب في حالة من الركود أو «وقف السوق».
ورغم هذا التوجه نحو التثبيت، لم تستبعد الدماطي إمكانية حدوث تحرك طفيف، قائلة: «قد يتجه البنك إلى رفع بسيط في حدود 1%، وذلك كإجراء احترازي نتيجة تزايد المخاطر الاقتصادية العالمية واتساع نطاق المشكلات الدولية».
وأضافت أن العالم يواجه حاليا أزمات اقتصادية كبيرة، وهو ما يضع صانع القرار النقدي أمام خيارات محدودة للموازنة بين كبح التضخم والحفاظ على حركة السوق.

ناصر..

ينمو بإيرادات التشغيل لاكثر من ٢٢ مليار جنيه

بنك القاهرة يحقق نتائج قياسية خلال النصف الأول ٢٠٢٦ ..و يقفز بأرباحه إلي ٨,٦ مليار جنيه مصري

حقق بنك القاهرة أداءً إيجابيًا خلال النصف الأول من العام المالي 2026، حيث سجل نموًا في صافي أرباحه بنسبة 15% مقارنة بالنصف الأول من العام السابق.

الأرباح قبل الضرائب

ارتفعت الأرباح قبل الضرائب لبنك القاهرة بنسبة 19% بنهاية النصف الأول من عام 2026، مدفوعةً بتحسن نتائج أعمال البنك في مختلف القطاعات، ومن أبرزها التجزئة المصرفية والخزانة وائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

صافي الأرباح بعد الضرائب

حقق بنك القاهرة صافي أرباح بعد الضرائب بلغت 8.6 مليار جنيه مصري، بزيادة 15% مقارنة بصافي أرباح النصف الأول من عام 2025، والتي بلغت 7.5 مليار جنيه مصري.

صافي الدخل من العائد

ارتفع صافي الدخل من العائد بنسبة 11% ليصل إلى 18.3 مليار جنيه مصري، مقارنة بـ16.5 مليار جنيه مصري خلال النصف الأول من عام 2025.

صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

ارتفع صافي الأتعاب والعمولات بنسبة 14% ليصل إلى 3.3 مليار جنيه مصري، مقارنة بـ2.9 مليار جنيه مصري خلال النصف الأول من عام 2025.

الإيرادات التشغيلية

ارتفعت الإيرادات التشغيلية إلى 22.1 مليار جنيه، مقارنة بـ20.3 مليار جنيه بنهاية النصف الأول من عام 2025، بمعدل نمو 9%.

المصروفات الإدارية

ارتفعت المصروفات الإدارية بقيمة 1.1 مليار جنيه مصري، بنسبة 17% مقارنة بالنصف الأول من عام 2025.

إجمالي الأصول

ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 4% ليصل إلى 552 مليار جنيه مصري بنهاية النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ533 مليار جنيه مصري بنهاية العام السابق.

إجمالي القروض

سجل إجمالي محفظة القروض 280.3 مليار جنيه مصري، بمعدل نمو 9% بنهاية النصف الأول من عام 2026، وقد جاء هذا النمو مدفوعًا بالزيادات المحققة عبر مختلف قطاعات الأعمال.

ودائع العملاء

سجلت ودائع العملاء ارتفاعًا بقيمة 39 مليار جنيه مصري لتصل إلى 440.4 مليار جنيه مصري، بنسبة زيادة 10% بنهاية النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ401.4 مليار جنيه مصري بنهاية العام السابق 2025.
واستحوذت ودائع العملاء الأفراد على 60% من إجمالي الودائع، بينما استحوذت ودائع الشركات والمؤسسات على 40% من إجمالي الودائع في نهاية النصف الأول من عام 2026.

جودة الأصول

بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 3.6% من إجمالي محفظة القروض، كما بلغت نسبة تغطية مخاطر القروض غير المنتظمة 176%، حيث بلغ رصيد مخصصات خسائر القروض 18 مليار جنيه مصري بنهاية النصف الأول من عام 2026.

معيار كفاية رأس المال

بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 18.7% من الأصول المرجحة بالمخاطر، كما بلغت نسبة معيار كفاية رأس المال 22.1% بنهاية النصف الأول من عام 2026.

لدعم مشروعات الشباب..

جهاز تنمية المشروعات يوقع اتفاقا بـ٣٠ مليون يورو بالتعاون مع بنك الإعمار الألماني

وقع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الاتفاق المنفصل لمشروع «دعم القطاع الخاص والابتكار»، الممول من بنك الإعمار الألماني KFW، وذلك في إطار تفعيل سبل التعاون بين الجهاز والبنك لدعم المشروعات متناهية الصغر وتمكينها من التمويلات اللازمة وتعزيز مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، بإجمالي تمويل قدره 30 مليون يورو.
و قد أوضح مصطفى حسن، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، أن الاتفاق مع بنك الإعمار الألماني من شأنه تمويل المشروعات متناهية الصغر العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، خاصة المشروعات الإنتاجية، بالإضافة إلى دعم المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي وتشجيعها على الانضمام إلى القطاع الرسمي.
وأضاف أن الاتفاق يستهدف كذلك تعزيز فرص النساء صاحبات المشروعات القائمة في الحصول على التمويلات اللازمة لتطوير مشروعاتهن والتوسع فيها.
وأشار حسن إلى أن التمويلات الجديدة المقدمة من الجهاز من خلال بنك الإعمار الألماني ستساهم في مساعدة أصحاب المشروعات على الاستمرار، وتوفير المزيد من فرص العمل اللائقة والمستدامة للشباب والخريجين الجدد والمرأة.
وأكد أن جهاز تنمية المشروعات يعمل على تعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل للفئات والمناطق الأكثر احتياجًا، موضحًا أن الاتفاق يستهدف أن تتجاوز نسبة النساء المستفيدات 60% من إجمالي المستفيدين، فضلًا عن توجيه أكثر من 80% من التمويل إلى المحافظات الحدودية والصعيد والمناطق الريفية.
ويأتي المشروع في إطار الشراكة المستمرة بين مصر وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وبنك الإعمار الألماني KFW، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، باعتباره أحد القطاعات الرئيسية الداعمة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

البنك المركزي يطلق حملة توعوية لمكافحة مخاطر الاحتيال المصرفي

أطلق البنك المركزي المصري حملة توعوية موحدة على مستوى القطاع المصرفي، بمشاركة جميع البنوك العاملة في مصر، بهدف رفع الوعي بمخاطر الاحتيال الإلكتروني وتعزيز حماية العملاء من محاولات سرقة بياناتهم وأموالهم.
وتأتي الحملة تحت شعار «معًا نكافح الاحتيال»، في إطار جهود البنك المركزي للتوعية بأساليب الاحتيال المصرفي وطرق التعامل الآمن مع المكالمات والرسائل المشبوهة.
وشدد البنك المركزي على ضرورة الحفاظ على سرية البيانات البنكية والشخصية، وعدم مشاركتها مع أي شخص يتواصل مع العملاء عبر الهاتف أو الرسائل، خاصة عند طلب بيانات الحسابات أو البطاقات المصرفية أو كلمات المرور.
كما حذر من الاستجابة للمكالمات الاحتيالية التي تستهدف الحصول على المعلومات البنكية بهدف الاستيلاء على أموال العملاء، مؤكدًا أهمية التعامل بحذر مع الرسائل الإلكترونية والرسائل الهاتفية غير الموثوقة.
ونبه البنك المركزي إلى ضرورة عدم الضغط على أي روابط أو لينكات يتم إرسالها عبر الرسائل الهاتفية أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى، خاصة إذا كانت من مصادر غير معروفة، لتجنب الوقوع ضحية لعمليات الاحتيال الإلكتروني.
وأكد البنك المركزي أن الوعي والالتزام بإجراءات الأمان يمثلان خط الدفاع الأول لحماية البيانات والأموال، داعيًا المواطنين إلى توخي الحذر والإبلاغ عن أي محاولات احتيال.

شيماء مرسي

الوزراء يوافق على تأسيس صندوق لإعادة هيكلة وتمويل المصانع المتعثرة

وافق مجلس الوزراء، على تأسيس صندوق استثمار لإعادة هيكلة وتمويل المصانع المتعثرة، من خلال الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وبناءً على التوصية الصادرة عن وحدة الشركات المملوكة للدولة.

يُقام الصندوق في شكل شركة مساهمة مصرية، وفقًا لأحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، بهدف دعم المصانع المتعثرة وإعادة هيكلة أوضاعها وتمويلها بما يساعد على استعادة نشاطها وتعزيز قدرتها الإنتاجية، بحسب بيان.

يستهدف الصندوق الاستثمار بشكل مباشر في أسهم أو حصص الشركات المتعثرة العاملة في عدد من القطاعات الصناعية، تشمل الصناعات الغذائية، والهندسية، والكيماوية، والمنسوجات، والملابس الجاهزة، والصناعات الدوائية، والصناعات الإنشائية.

مقترح في ميزان الخبراء ..

البورصة المصرية علي أبواب التحول إلي شركة مساهمة

المقترح يستهدف تطوير هيكل سوق المال ورفع كفاءة البورصة على المستويين المؤسسي والتشغيلي

خبراء: الفكرة نجحت في بلاد عديدة و لكن هناك حزمة مقاييس لتطبيقها في مصر

تدرس البورصة المصرية مقترح التحول إلى شركة مساهمة، في إطار توجه يستهدف تطوير هيكل سوق المال ورفع كفاءة البورصة على المستويين المؤسسي والتشغيلي، مع بحث إمكانية الاستفادة من نموذج الشركات المساهمة في زيادة المرونة الإدارية وتطوير البنية التكنولوجية وتوسيع نطاق الخدمات والمنتجات المالية التي يقدمها السوق.

ويأتي المقترح ضمن أفكار تطوير البورصة المصرية التي طرحت على مدار سنوات، حيث يعود التفكير في تحويلها إلى شركة مساهمة إلى عام 2007، مع طرح إمكانية خصخصة جزء من ملكيتها مستقبلاً وقيد أسهمها للتداول في سوق المال، بما يتماشى مع نماذج مطبقة في عدد من البورصات الإقليمية والعالمية.

كما يأتي ضمن مسار أوسع لتطوير سوق المال المصرية، يشمل تحديث التكنولوجيا، وتوسيع قاعدة الشركات المقيدة، واستحداث أدوات مالية جديدة، وتطوير آليات التداول، وزيادة مشاركة المؤسسات الاستثمارية، إلى جانب تعزيز قدرة السوق على مواكبة التطورات التي تشهدها أسواق المال الإقليمية والعالمية.

وتعود نشأة البورصة المصرية إلى القرن التاسع عشر، مع تأسيس بورصة الإسكندرية عام 1883، ثم بورصة القاهرة عام 1903، لتصبح واحدة من أقدم البورصات على مستوى العالم وأول بورصة في منطقة الشرق الأوسط.

وتتيح المادة 26 من قانون سوق رأس المال إنشاء بورصات تتمتع بالشخصية المعنوية في شكل شركة مساهمة، ويقتصر التداول فيها على نوع أو أكثر من الأوراق المالية، مع اشتراط الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية وموافقة مجلس الوزراء، كما تحدد الهيئة من خلال قراراتها الشروط والمتطلبات الخاصة بالمساهمين ورأس المال وتشكيل مجلس الإدارة وقواعد الحوكمة وغيرها من العناصر الفنية والإدارية.

نماذج عربية

وتوجد نماذج إقليمية لتحول البورصات إلى شركات مساهمة وطرح حصص منها للتداول، من بينها سوق دبي المالي الذي تحول إلى شركة مساهمة عامة وطرح 20% من أسهمه للاكتتاب العام عام 2006.

وتضم التجارب كذلك بورصة الكويت التي تحولت إلى شركة مساهمة لإدارة عمليات التداول، قبل إدراج أسهم شركة بورصة الكويت للتداول في السوق عام 2020، إلى جانب مجموعة تداول السعودية التي تحولت إلى مجموعة قابضة وأدرجت أسهمها في السوق السعودي عام 2021.

وتشمل النماذج التي سبق تطبيقها كذلك بورصة فلسطين، ضمن مجموعة من التجارب الإقليمية التي اتجهت إلى تغيير الهيكل القانوني للبورصات وإدخالها في إطار الشركات المساهمة، مع إتاحة إمكانية طرح جزء من الملكية أمام المستثمرين.

ويفتح النموذج المقترح في مصر المجال أمام إمكانية قيد وطرح جزء من أسهم البورصة مستقبلاً، حال استكمال الإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة، بما يتيح وجود مساهمين في الكيان الجديد ويمنحه إطارًا أكثر مرونة في إدارة موارده والاستثمار في تطوير أعماله.

متغيرات في سوق المال

يرتبط المقترح بمجموعة من المتغيرات التي يشهدها سوق المال، وفي مقدمتها التطور السريع في تكنولوجيا التداول والرقابة، والحاجة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية، إلى جانب تنويع المنتجات المالية وزيادة قدرة السوق على جذب شركات جديدة وقاعدة أكبر من المستثمرين.

ويرى الخبراء أنه يمكن أن يوفر هيكل الشركة المساهمة مساحة أكبر أمام البورصة في إدارة استثماراتها وتطوير خدماتها، خاصة في المجالات المرتبطة بأنظمة التداول والتكنولوجيا والخدمات الرقمية، مع إمكانية توسيع نطاق المنتجات المالية التي يستوعبها السوق.

وتتجه الرؤية المطروحة كذلك إلى زيادة قدرة البورصة على التحرك في سوق إقليمي يشهد منافسة متصاعدة بين مراكز المال، خاصة مع التطورات التي شهدتها بورصات الخليج في مجالات التكنولوجيا والمنتجات المالية وجذب الشركات والاستثمارات.

وبالتوازي مع دراسة المقترح، تعمل البورصة المصرية على تغيير آلية استقطاب الشركات للقيد، من خلال التوجه إلى الشركات المستهدفة والتعريف بمزايا القيد ومتطلباته، بدلا من انتظار تقدم الشركات بطلبات القيد بعد اكتمال استعداداتها.

وتشمل هذه الآلية عقد لقاءات مع الشركات لشرح مزايا القيد والالتزامات المرتبطة به، إلى جانب تعريفها بالإجراءات والمستندات المطلوبة ومساعدتها في تجهيز ملفاتها منذ المراحل الأولى، بما يسهم في تسهيل عملية القيد وتقليل العقبات التي قد تظهر أثناء إعداد الملفات.

كما عقدت البورصة لقاءات مع القانونيين العاملين في ملفات الطروحات وبنوك الاستثمار التي تقدم عمليات الطرح للشركات، بهدف تعريفهم باستعداد السوق لاستقبال الشركات القابلة للقيد والطرح.

وتعمل البورصة حاليًا مع عدد من شركات القطاع الخاص على تجهيز ملفات طلبات القيد، مع وجود شركات كبيرة تستعد لهذه الخطوة، في وقت بدأ فيه برنامج طروحات القطاع الخاص في الظهور بصورة أكبر داخل السوق.

وشهدت الفترة الأخيرة قيد شركة «SPAC» ومنصة مصر للتعليم، في إطار توجه يستهدف زيادة تنوع الشركات الموجودة في السوق واستيعاب نماذج جديدة من الكيانات الاستثمارية.

ويمثل نموذج «SPAC» أحد الأدوات التي تستهدف البورصة تطويرها ضمن مجموعة أكبر من المنتجات والأدوات المالية، بما يتيح أمام المستثمرين فرصًا استثمارية متنوعة ويدعم توسيع قاعدة السوق.

فكرة التحول إلي شركة في ميزان الخبراء

وترى الدكتورة سالي صلاح الخبيرة الاقتصادي أن نجاح التحويل لا يقاس بمجرد تغيير الشكل القانوني، وإنما بوجود حوكمة مستقلة وإفصاح كامل ورقابة تمنع تضارب المصالح بين إدارة البورصة والمساهمين والمتعاملين داخل السوق.

ووفق هذا التقدير، فإن تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة من دون تحديد قواعد الملكية والتصويت والمسألة قد يخلق تعارضا واضحا، لأن الجهة المنظمة لبيئة التداول ستصبح مطالبة في الوقت نفسه بتحقيق عائد لمساهميها.

كذلك تطرح الخطوة سؤالاً جوهرياً بشأن المستفيد الحقيقي من الطرح، خصوصاً مع ضعف مشاركة المواطنين في البورصة واتساع نفوذ المؤسسات الكبرى، بما قد يحول الملكية العامة إلى حصص تتركز لدى أصحاب السيولة.

خطوة إيجابية

ومن جانبه قال الدكتور حسام عيد، خبير أسواق المال، إن فكرة تحويل البورصة إلى شركة مساهمة تعد خطوة إيجابية، ومن المتوقع أن يكون لها انعكاس مباشر على كفاءة سوق المال وتطوير آليات العمل به، موضحًا أن الانتقال من هيكل المؤسسة الحكومية إلى شركة مساهمة بمشاركة أطراف رئيسية من منظومة سوق المال يمكن أن يعزز مبادئ الحوكمة ويرفع كفاءة الإدارة، فضلا عن إتاحة مساحة أكبر أمام البورصة لتطوير منتجاتها وخدماتها.

وأضاف ، أن التحول إلى شركة مساهمة قد يفتح المجال أمام وضع حوافز جديدة لتشجيع الشركات على القيد، وهو ما ينعكس على زيادة عدد الشركات المتداولة وتوسيع قاعدة المستثمرين في السوق، سواء من المؤسسات أو الأفراد.

وأشار إلى أن هناك تجارب دولية اتجهت إلى تطبيق هذا النموذج وحققت مردودًا إيجابيًا، لافتًا إلى أن هيكل ملكية شركة مصر للمقاصة يضم أطرافًا رئيسية في منظومة سوق المال، بما يعكس إمكانية مشاركة أكثر من طرف في ملكية الكيانات العاملة بالقطاع.

الفكرة حققت نجاحا في بلاد اخري

قالت حنان رمسيس، عضو مجلس أدارة شركة الحرية لتداول الأوراق المالية، إن تحويل البورصة المصرية إلى شركة مساهمة يعني أن يكون رأس مالها مقسمًا إلى أسهم، بما يتيح للمستثمرين المساهمة فيها من خلال تملك هذه الأسهم، إلى جانب تشكيل مجلس إدارة ووضع ميزانية مستقلة للشركة، بما يعزز استقلاليتها بدلًا من تبعيتها لهيئة الاستثمار.

وأوضحت رمسيس أن هذا النموذج حقق نجاحًا في عدد من البورصات العربية والأجنبية، مشيرة إلى أن بعض البورصات الإقليمية طرحت أسهمها للتداول في أسواق المال، ومن بينها شركة تداول السعودية، التي يتم تداول أسهمها في السوق.

وأضافت أن الهدف من هذا المقترح يتمثل في تطوير الإدارة ورفع كفاءة وربحية البورصة، من خلال إتاحة الفرصة للمساهمين للمشاركة بآرائهم ومقترحاتهم، ووضع خطط لتطوير البورصة وتعزيز قدرتها على المنافسة عالميًا، فضلا عن جذب عملاء ومستثمرين من الخارج.

وأشارت خبيرة أسواق المال إلى أن تحويل البورصة إلى شركة مساهمة قد يسهم كذلك في زيادة عدد الأسهم المتداولة من خلال طرح أسهم جديدة في السوق، مع أهمية جذب مستثمرين يمتلكون رؤى وأفكارًا بناءة تسهم في تطوير أداء البورصة.

وقالت رمسيس أن هذا المقترح من شأنه تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية بشأن مختلف جوانب عمل البورصة المصرية، بما في ذلك الميزانية وتوزيعات الأرباح وكافة البيانات والمعلومات المرتبطة بأدائها.

مكاسب اسمية ومخاطر فعلية

ويقول الخبير الاقتصادي الدكتور محمد فؤاد إن تقييم الزيادة في رأس المال السوقي يجب أن يراعي التضخم وسعر الصرف وأرباح الشركات الحقيقية، لأن تضخم الأرقام بالجنيه لا يعني بالضرورة زيادة مماثلة في القيمة الاقتصادية.

وبالتالي، فإن الاحتفاء الحكومي بالقفزة السوقية قد يخفي تراجعاً عند قياس القيمة بعملات مستقرة، فضلاً عن أن صعود أسهم محدودة ذات أوزان كبيرة لا يعكس بالضرورة تحسناً شاملاً في أوضاع الشركات المقيدة.

كما أن تحديث البنية التكنولوجية لأنظمة التداول والرقابة يظل مطلباً ضرورياً، لكنه لا يحتاج حتماً إلى تغيير ملكية البورصة، إذ تستطيع الدولة تمويل التطوير ورفع الكفاءة مع إبقاء المؤسسة تحت ملكية عامة واضحة.

ولزيادة نشاط السوق، تبحث الحكومة تطوير الاقتراض بغرض البيع والمشتقات وصناعة السوق، وهي أدوات قد تعزز السيولة، لكنها تحمل مخاطر مرتفعة إذا طبقت داخل سوق يعاني ضعف الثقافة المالية وتفاوت القدرة على الوصول للمعلومات.

لذلك، يتطلب إدخال هذه الأدوات رقابة صارمة وحدوداً واضحة للرفع المالي والإفصاح عن المخاطر، حتى لا تتحول المضاربات المعقدة إلى وسيلة لنقل الخسائر نحو صغار المستثمرين بينما تحصد المؤسسات الكبرى الأرباح.

ومن ثم، فإن تقديم المشتقات المالية باعتبارها حلاً سحرياً يختزل أزمة البورصة، لأن المشكلة تشمل ندرة الطروحات الجيدة وضعف ثقة المستثمرين وتراجع عدد الشركات، إلى جانب اضطراب السياسات الاقتصادية والنقدية.

وبناء على ذلك، ينبغي نشر نسب الاستثمار المقترحة ومعايير اختيار الأسهم والآليات الرقابية على مديري الصناديق، بدلاً من ترك القرار لتوجيهات حكومية قد تقدم احتياجات السوق العاجلة على مصالح المؤمن عليهم.

أسئلة الملكية والرقابة

ويرى وائل النحاس أن توسيع قاعدة المستثمرين يمكن أن يدعم السيولة، لكنه يشدد في تحليلاته للسوق على أهمية الإفصاح والثقة وعدالة التداول، وهي عناصر لا يضمنها وحده تحويل البورصة إلى شركة مساهمة.

وفي السياق نفسه، قد يمنح الطرح إدارة البورصة مرونة مالية وتشغيلية، إلا أن هذه الميزة تفقد قيمتها إذا بقي تعيين القيادات والقرارات الكبرى خاضعاً لتدخل السلطة التنفيذية بعيداً عن المساهمين والرقابة المستقلة.

ومع ذلك، تستند الحكومة إلى تجارب أسواق خليجية تحولت إلى شركات مساهمة، لكن نقل النموذج يتجاهل اختلاف أحجام الاقتصادات ومستويات السيولة وقوة المؤسسات الرقابية وقدرة كل سوق على اجتذاب الطروحات والاستثمارات الأجنبية.

وفي حين نجحت بعض التجارب الإقليمية في بناء شركات تشغيل بورصات قوية، فإن نجاحها ارتبط بقواعد ملكية معلنة وبنية تكنولوجية متقدمة واستقرار اقتصادي، لا بمجرد تغيير الاسم القانوني أو طرح نسبة من الأسهم.

وإلى جانب ذلك، يظل غياب الحوار المجتمعي أحد أبرز أوجه الانتقاد، إذ لم تعرض الحكومة تصورها على المستثمرين والنقابات والخبراء بصورة شفافة، ولم تنشر مسودة التعديلات أو تقييم المخاطر المرتبطة بالتحويل، لهذا، يحتاج مجلس النواب إلى مناقشة حقيقية لا تمرير سريع، تشمل حدود ملكية المستثمر الواحد ومنع استحواذ الجهات المرتبطة وحماية البيانات وضمان استقلال الرقابة وتحديد مصير العاملين وحقوقهم بعد إعادة الهيكلة.

إنجازات وتطوير

كان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عقد الأسبوع الماضي اجتماعا؛ لاستعراض عدد من المقترحات المرتبطة بتطوير أداء البورصة المصرية، وكذا ما حققته من إنجازات خلال الفترة الماضية.

وحضر الاجتماع الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وعمر رضوان، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية.

وفي بداية الاجتماع، جدد رئيس مجلس الوزراء، تأكيد الاهتمام الذي توليه الحكومة لجهود تطوير سوق رأس المال المصرية، وتعزيز استقرارها وحماية المتعاملين في مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية، إيمانًا بالدور الكبير الذي تقوم به تلك القطاعات في دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة معدلات الاستثمار، وتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وفي ضوء ذلك، أشاد رئيس الوزراء بما تشهده البورصة المصرية من مؤشرات إيجابية، وبخاصة زيادة قيمة التداول اليومي إلى 15 مليار جنيه، وارتفاع حجم رأس المال السوقي ليتجاوز 4 تريليونات جنيه.

واستعرض وزير الاستثمار عددا من المؤشرات الإيجابية التي تحققت خلال الفترة الماضية في سوق الأوراق المالية، كما تناول أهم العناصر التي يتم دراستها حاليا لتطوير أداء البورصة، وخاصة فيما يتعلق بالطروحات الحكومية، وكذلك ما يتعلق بتشجيع شركات القطاع الخاص على الطرح.

وفي هذا الإطار، تطرق الاجتماع إلى ملف الطروحات الحكومية والجهود المبذولة لتجهيز الشركات لبدء التداول مع التركيز على البدء في تجهيز طرح كيانات ضخمة؛ سواء كانت حكومية أو من القطاع الخاص للاستفادة من المزايا الضريبية الجديدة للطرح والتداول بالبورصة المصرية.

محمد محيي الدين

الاستفادة من نموذج الشركات المساهمة في زيادة المرونة الإدارية وتوسيع نطاق الخدمات والمنتجات المالية للسوق ..

طاقة عربية وAfrica50 توقعان اتفاقية لبيع الغاز لمشروع LNG في تنزانيا

أعلنت شركة تطوير البترول التنزانية (TPDC)، وشركة «طاقة عربية» من خلال شركتها التابعة «روزيتا لحلول الطاقة»، إلى جانب منظمة Africa50، توقيع اتفاقية بيع الغاز (GSA) لصالح مشروع East Africa LNG (EALNG)، وهو المشروع الذي يتولى تطوير أول منشأة للغاز الطبيعي المسال صغير النطاق في تنزانيا.

وحظيت مراسم التوقيع بحضور سامية صلوحو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، بما يعكس الأهمية الاستراتيجية للمشروع في دعم خطط حكومة تنزانيا لتعزيز أمن الطاقة والتنمية الصناعية، لاسيما وأن الحكومة التنزانية تُعد أحد المساهمين في منظمة Africa50.

كما شهدت مراسم التوقيع حضور كل من آلان إبوبيسي، الرئيس التنفيذي لمنظمة Africa50، باكينام كفافي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «طاقة عربية»، كريم شعبان، العضو المنتدب لشركة «روزيتا لحلول الطاقة» التابعة لشركة «طاقة عربية»، عدلي كفافي، نائب الرئيس للاستثمارات الدولية بشركة «طاقة عربية»، علي أبوبكر، الرئيس التنفيذي للعمليات بشركة «روزيتا لحلول الطاقة» التابعة لشركة «طاقة عربية»، عمرو أبوشادي، مدير فرع شركة «طاقة عربية» في تنزانيا، وكينيث موتانوجا، المدير العام لقطاع الغاز المسال بشركة «روزيتا لحلول الطاقة»، نبيل صائمي، مدير أول للاستثمار بمنظمة Africa50 ورضا السويني، مدير الاستثمار بمنظمة Africa50.

توقيع ٦ بروتوكولات تعاون ومذكرات تفاهم لتطوير ٢٣ مركز شباب بالمحافظات

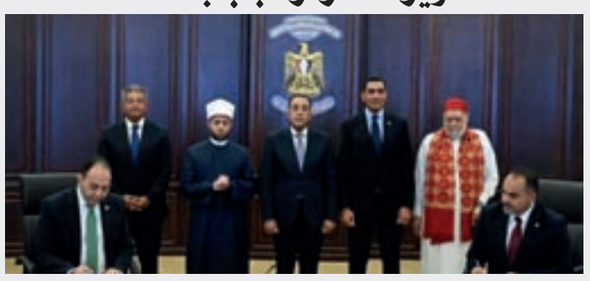

وقعت وزارة الشباب والرياضة ٦ بروتوكولات تعاون ومذكرات تفاهم وعدد من مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية؛ بهدف تنفيذ مجموعة من التدخلات التنموية داخل مراكز الشباب بعدد من المحافظات.

وشهد التوقيع رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، وأسامة الأزهري، وزير الأوقاف، و خالد عبد العزيز، رئيس مجلس أمناء مؤسسة التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، وعلي جمعة، رئيس مجلس أمناء مؤسسة «مصر الخير».

وتم إبرام البروتوكولات الستة بين وزارة الشباب والرياضة وكل من: مؤسسة التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، ومؤسسة «مصر الخير»، ومؤسسة «صناع الخير للتنمية»، ومؤسسة لبلادنا للتنمية والخدمات الاجتماعية، والمؤسسة الصديقة للخدمات الثقافية والاجتماعية، وجمعية د حسن عباس زكي للتنمية، وذلك في إطار توحيد الجهود وتكامل الأدوار بين الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني لدعم تطوير مراكز الشباب وتعزيز دورها التنموي والمجتمعي.

وعقب التوقيع، أشار رئيس مجلس الوزراء إلى الجهود المبذولة لتطوير مراكز الشباب بجميع المحافظات؛ لخدمة شبابنا في مختلف المجالات الرياضية وغيرها، بما في ذلك التمكين الرياضي والمجتمعي والوعي الصحي والاقتصادي والثقافي والعلمي والرقمي والسياسي، فضلا عن خدمة المجتمع والتنمية البشرية.

وأضاف أن هناك توجيه دائم من الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بضرورة اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للارتقاء بالعمل الشبابي والرياضي لأعلى المستويات وفقًا لمنهجية علمية، مما يسهم في التطوير وتحقيق التنمية والتنشئة المتكاملة والصحية للشباب والنشء والحفاظ على الصحة العامة للمصريين، من خلال ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية وجعلها ثقافة وأسلوب حياة بين المصريين.

أشار وزير الشباب والرياضة إلى أن هذه البروتوكولات تأتي في إطار تنفيذ استراتيجية الشباب والرياضة في مصر ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠، وتماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك في إطار توجه وزارة الشباب والرياضة نحو توسيع نطاق الشراكات الفاعلة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتكامل الجهود والاستفادة من إمكانات المؤسسات الشريكة في تطوير مراكز الشباب، ودعم مسارات التنمية المحلية، وتوفير فرص دخل مستدامة للشباب، بما يعزز الدور التنموي والمجتمعي لمراكز الشباب على مستوى الجمهورية.

بنسبة نمو ١٧,٤٪ .. المصرية للاتصالات تقفز بأرباحها إلي ١٥,٤ مليار جنيه في ٦ أشهر

حققت الشركة المصرية للاتصالات، أداءً ماليًا وتشغيليًا قويًا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦؛ بما يعكس بدء ترجمة التوجه الاستراتيجي الذي تبنته الشركة منذ نهاية العام الماضي إلى نتائج ملموسة على مستوى الإيرادات وكفاءة التشغيل.

ويعكس هذا الأداء ليس فقط قوة المركز التنافسي للشركة في سوق الاتصالات، وإنما أيضا تحسنًا في كفاءة وجهاتها التشغيلية وقدرتها على مواصلة النمو وتعظيم الاستفادة من استثماراتها وبنيتها التحتية، بما يدعم استدامة الأداء خلال الفترة المقبلة.

وارتفعت الإيرادات بنسبة ١٧,٤٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٥٩,٢ مليار جنيه مصري، بزيادة تقارب ٨,٨ مليار جنيه مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٢٥، والأهم أن الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EBITDA) نمت بوتيرة تفوق نمو الإيرادات، إذ ارتفعت بنسبة ٢٠٪ لتصل إلى ٢٦,٤ مليار جنيه مصري، بزيادة تقارب ٤,٥ مليار جنيه على أساس سنوي، ونتيجة لذلك ارتفع هامش EBITDA إلى ٤٥٪، مقارنة بـ٤٤٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥.

وتكتسب هذه الرافعة التشغيلية أهمية خاصة، إذ تؤكد أن المصرية للاتصالات لا تحقق نموًا في الإيرادات فحسب، وإنما تنجح كذلك في تحويل هذا النمو إلى ربحية بمعدلات متزايدة الكفاءة، مدعومة بالانضباط في إدارة التكاليف، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين جودة التنفيذ على مستوى مختلف قطاعات المجموعة.

تعيين مصطفى شيخون رئيسا للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

عيّن الرئيس عبدالفتاح السيسي، مصطفى فاروق إسماعيل شيخون رئيسًا للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لمدة عام، اعتبارًا من ١٢ أغسطس ٢٠٢٦، في خطوة تأتي في إطار مواصلة جهود الهيئة لجذب الاستثمارات وتعزيز توطين الصناعة والخدمات اللوجستية.

ويمتلك شيخون خبرة ممتدة في مجالات الاقتصاد والاستثمار والترويج والتفاوض الدولي، حيث بدأ مسيرته المهنية في جهاز التمثيل التجاري عام ٢٠٠٠، وشغل خلال سنوات عمله عددًا من المناصب بمكاتب التمثيل التجاري المصري في عواصم ومدن دولية بارزة، من بينها نيودلهي وباريس وشيكاغو ونيويورك وسيدني.

وفي مارس ٢٠٢٥، تولى شيخون منصب نائب رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لشؤون الاستثمار والترويج، ليصبح قريبًا من ملفات الاستثمار والترويج للمنطقة، قبل صدور قرار تعيينه رئيسًا للهيئة.

وخلال عمله بالتمثيل التجاري، شارك شيخون في تمثيل مصر بعدد من المحافل والمؤتمرات الاقتصادية الدولية، شملت الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوروبي، والكوميسا، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى جانب المشاركة في قمة مجموعة العشرين بالهند.

وتعكس هذه المسيرة خبرة في التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية وملفات التجارة والاستثمار والتفاوض، وهي ملفات ترتبط بشكل مباشر بطبيعة الدور الذي تضطلع به المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

حصل شيخون على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ESLSCA، كما تخرج في الأكاديمية الوطنية للتدريب ضمن برنامج التمثيل التجاري، وتأهل كزميل لكلية الدفاع الوطني بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية.

داليا احمد

برئاسة رئيس هيئة الاستثمار ..

إنعقاد الاجتماع الأول للجنة المصرية الصينية لترويج الأعمال والاستثمار

تنفيذًا لتوجيهات الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بتعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية ودعم الشركات العاملة في السوق المصرية، عقدت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الاجتماع الأول للجنة المصرية الصينية لترويج الأعمال والاستثمار، بحضور السفير ليا ولي تشيانج، سفير جمهورية الصين الشعبية لدى مصر، ومشاركة ممثلي عدد من الشركات والجهات المعنية من الجانبين.

وأكد الدكتور محمد عوض، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أن انعقاد اللجنة يمثل خطوة مهمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين مصر والصين، وفتح قنوات مباشرة للحوار مع مجتمع الأعمال الصيني، بما يسهم في التعرف على التحديات التي تواجه الشركات والعمل على تذليلها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، ودعم خططها للتوسع في السوق المصرية.

وأشار إلى أن عدد الشركات الصينية المستثمرة في مصر يبلغ نحو ٣٣٦٦ شركة، وتعمل في عدد من القطاعات الحيوية، من بينها الغزل والنسيج والمنسوجات والملابس الجاهزة، والألواح الشمسية والصناعات الكيماوية، وتصنيع السيارات والخدمات اللوجستية.

وأوضح الدكتور محمد عوض أن الهيئة أنشأت وحدة للاستثمارات الصينية، تتولى متابعة احتياجات الشركات والتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة لتذليل العقبات التي تواجهها والوصول إلى حلول عملية وسريعة، مؤكدًا أن الهيئة تضع تيسير أعمال المستثمرين والاستماع المباشر إلى مطالبهم ضمن أولوياتها.

وخلال الاجتماع، استعرض ممثلو ١٠ شركات صينية أبرز التحديات والمشكلات التي تواجه أعمالهم في مصر، إلى جانب عدد من المقترحات، حيث ناقش ممثلو الجهات الحكومية المعنية الموضوعات المطروحة للعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

من جانبه، أكد السفير ليا ولي تشيانج أهمية استمرار الحوار المباشر بين الجانبين، مشيدًا بجهود الهيئة في دعم الشركات الصينية وتوفير قنوات للتواصل معها، ومؤكدًا أن اللجنة تمثل آلية مهمة للتعرف على احتياجات المستثمرين والتعامل مع التحديات التي تواجههم.

لأول مرة.. الرقابة المالية تقرر تنظيم تأسيس صناديق التحوط ومزاولة نشاطها

د. إسلام عزام: صناديق التحوط ستساهم في تنشيط البورصة بالتزامن مع تدشين المشتقات وإطلاق "الشورت سيلينج"

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، قرارًا ينظم لأول مرة تأسيس صناديق التحوط (Hedge Fund) التي تهدف إلى الاستثمار في الأسهم وأدوات الدين، والمشتقات المالية كالعقود الآجلة والمستقبلية وعقود الخيارات المتداولة، والأوراق المالية المقترضة بغرض البيع (الشورت سيلينج) بالبورصة المصرية، وغيرها من الأوراق والأدوات المالية ذات معدلات التداول المرتفعة.

بموجب القرار؛ ترخص الهيئة بتأسيس صناديق التحوط وفقًا للحدود والضوابط الاستثمارية التي تحددها نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات بعد اعتمادها من الهيئة. كما يسمح القرار لصناديق التحوط بمزاولة نشاط صناديق التحوط وفق ضوابط محددة على ضوء قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

وقال الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن فتح الباب أمام إنشاء «صناديق التحوط» ومزاولة صناديق الاستثمار القائمة لهذا النشاط، يُعد خطوة إيجابية بعد التعديلات الأخيرة على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، وسوف يكون لها تأثير إيجابي متعدد الجوانب بالتزامن مع المستجدات الحالية في البورصة المصرية الرامية إلى توسيع وتعميق السوق، حيث ستساهم صناديق التحوط في تعزيز المرونة الاستثمارية والتشغيلية لنشاط صناديق الاستثمار، كما ستساعد على تنشيط سوق المشتقات.

وأضاف أن صناديق التحوط قادرة على استهداف شرائح جديدة من المستثمرين المحليين والأجانب بفضل استراتيجيتها الاستثمارية القائمة على التنوع من أجل تحقيق عوائد عالية، مما يتطلب تمتع مديري الاستثمار بدرجة عالية من الخبرة والاحتراف ليتمكنوا من التعامل مع ظروف السوق ومستجداته الطارئة، ولذلك حرصت الهيئة في القرار على تفصيل التزامات مدير الاستثمار بهدف ضمان حقوق المستثمرين وكفاءة اتخاذ القرارات.

وشدد الدكتور إسلام عزام على أن القرار يراعي تحقيق التوازن المنشود بين تنويع الاستثمارات وحماية حقوق حملة الوثائق، من خلال الإلزام بأن تشتمل السياسة الاستثمارية للصندوق على عناصر معينة مثل حدود الرافعة المالية المسموح بها والآليات احتسابها والإفصاح عن المخاطر المحتملة بما في ذلك مخاطر تضاعُف الخسائر والسيولة وطلبات الهامش والتصفية الإجبارية والتقلبات السوقية وغيرها، والإلزام الصندوق بتوضيح الإجراءات والسياسات التي سيتبعها مدير الاستثمار لإدارة تلك المخاطر.

وأكد رئيس الهيئة ضرورة التزام مدير الاستثمار بالإفصاح الدوري للهيئة ولحملة الوثائق عن بعض البيانات المحددة في القرار منها مستوى الرافعة المالية ونتائج اختبار الضغط عند حدوث تغيرات جوهرية في السوق، وأي تجاوز للحدود الاستثمارية أو حدود المخاطر، والإجراءات التصحيحية عند اتخاذها، وجميع التغييرات الجوهرية في الاستراتيجية الاستثمارية، لضمان الشفافية والحفاظ على حقوق المتعاملين.

وتبدأ إجراءات الترخيص بالتقدم لتأسيس صندوق تحوط جديد، أو أن يتقدم صندوق الاستثمار القائم بطلب لتغيير طبيعته إلى «صندوق متعدد الإصدارات» بغرض «الاستثمار في الأوراق والأدوات المالية المقيدة بالبورصة» مع جواز استخدام استراتيجيات الاستثمار وآليات التداول المتخصصة المعتمدة والمنظمة من الهيئة في هذا المجال.

ويُلزم القرار شركة صندوق الاستثمار الراغبة في مزاولة نشاط صناديق التحوط، بتقديم إفادة بموافقة مجلس الإدارة على تعديل نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات، وأن تكون النشرة أو المذكرة محدّثة بمناسبة تغيير طبيعة الصندوق، وأن يتكون هيكل الاستثمارات المذكور بها من الأوراق والأدوات المالية المقيدة بالبورصات المصرية، ووثائق صناديق الاستثمار المفتوحة أو المقيدة بالبورصة، والعقود الآجلة والمستقبلية عقود الخيارات المتداولة بالبورصات المصرية، والأدوات المالية الأخرى التي يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة، أو بعض الأدوات المالية سالفة الذكر.

وبالنسبة لنشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات؛ فيوجب القرار أن تتضمن الحد الأدنى من البيانات المنصوص عليه باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من البيانات بحد أدنى، هي: السياسة الاستثمارية للصندوق، وشروط المستثمر المستهدف بالاستثمار والتحقق من توافر هذه الشروط في العميل بواسطة جهات تلقى الاكتتاب أو غيرها من جهات التسويق، بالإضافة إلى حدود المخاطر المقبولة لمدير الاستثمار لتحقيق العوائد المستهدفة وكيفية إدارتها بما يتضمن -على الأخص- حدود الرافعة المالية، وحدود التعرض للطرف المقابل خاصة في عمليات إقراض واقتراض الأوراق المالية والمشتقات، وحدود السيولة، وحدود التركز، واختبارات الإجهاد، وآليات وقف الخسائر، وإدارة مخاطر المشتقات، ومخاطر إقراض واقتراض الأوراق المالية، وأية ضوابط أخرى يراها مدير الاستثمار ضرورية لإدارة مخاطر الصندوق.

كما يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات كلا من: منهجية تقييم أداء الصندوق شاملةً مؤشرات تقييم عائد الصندوق منسَبة إلى المخاطر الفعلية والمؤشرات المرجعية لمقارنة الأداء، والتزامات مدير الاستثمار، وأي بيانات أخرى تراها الهيئة.

أما السياسة الاستثمارية للصندوق، باعتبارها أبرز العناصر التي يجب أن تتضمنها نشرة الاكت

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 16 أغسطس 2026 ● العدد 854

"الوزراء» يوافق على تأسيس شركة «غزل المحلة الجديدة للغزل والنسيج"

اعتمد مجلس الوزراء التوصية الصادرة عن وحدة الشركات المملوكة للدولة، بشأن قيام الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس، بتأسيس شركة جديدة باسم شركة «غزل المحلة الجديدة للغزل والنسيج»، كشركة منقسمة من شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى.
ويتضمن غرض الشركة مزاولة أنشطة صناعة الغزل والنسيج والملابس والتجهيز، والإتجار في المنتجات والأقطان داخل جمهورية مصر العربية وخارجها، وهو ما يأتي في إطار خطط تطوير شركات الغزل والنسيج، وتغيير نمط الإدارة بها.

«جهاز المشروعات» يدعو فنانى ومبدعى الحرف اليدوية والتراثية للتسجيل فى معرض تراثنا ٢٠٢٦

أعلن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن فتح باب التسجيل للمشاركة فى الدورة الثامنة من معرض تراثنا للحرف اليدوية والتراثية والمقرر إقامته بمركز مصر للمعارض الدولية بالتجمع الخامس خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٦.
وأكد مصطفى حسن، الرئيس التنفيذى لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أن تنظيم وإقامة الدورة الثامنة من معرض «تراثنا» يأتى فى إطار توجيهات الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الجهاز، بمواصلة دعم وتنمية قطاع الحرف اليدوية والتراثية، مشيرًا إلى أن جهود الجهاز تأتى فى إطار تفعيل مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للحرف اليدوية والتراثية التى تم إطلاقها العام الماضى والتى تستهدف رفع كفاءة وتطوير المنتجات التراثية والتجمعات الإنتاجية العاملة فى هذا القطاع بمختلف محافظات الجمهورية وتعزيز قدراتها التسويقية وفتح آفاق جديدة أمامها للوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية.
وأضاف أن جهاز تنمية المشروعات يواصل من خلال معرض تراثنا دعم وتنفيذ المستهدفات عبر توفير كافة سبل الدعم والتى تتيح لمنتجى الحرف اليدوية والتراثية فرصًا أكبر لتسويق منتجاتهم والتواصل مع الأسواق والعملاء إلى جانب دعم جهود تطوير المنتجات والحفاظ على الحرف التراثية وتعزيز استدامتها بما يسهم فى تحويل المقومات التراثية والثقافية التى تتمتع بها مختلف محافظات الجمهورية إلى فرص اقتصادية وتنموية مستدامة.
وأوضح الرئيس التنفيذى أن جهاز تنمية المشروعات يولى اهتمامًا خاصًا بدمج الحرفيين فى منظومة الاقتصاد الرسمى بما يساعدهم على تطوير منتجاتهم والاستفادة من الخدمات والمزايا المتاحة فضلًا عن تعزيز قدرتهم على التعامل مع الأسواق بصورة أكثر استدامة مؤكدا على أن هذا التوجه يعكس حرص الجهاز على تحويل الحرف التراثية إلى مشروعات اقتصادية قادرة على المنافسة والاستمرار.
وأكد سعى الجهاز من خلال هذه النسخة إلى فتح آفاق تسويقية جديدة لصغار المنتجين وتشجيعهم على الانضمام للقطاع الرسمى والاستفادة من المزايا التى يتيحها قانون تنمية المشروعات رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ مشيرا إلى حرص الجهاز على تقديم تسهيلات وحوافز مالية غير مسبوقة لتشجيع العارضين الذين قاموا بتوفيق أوضاعهم للاشتراك فى المعرض فضلا عن تقديم دعم خاص لمنتجى المحافظات الحدودية (أسوان، مطروح، الوادى الجديد، البحر الأحمر، شمال سيناء، وجنوب سيناء).
وأشار «حسن» إلى أن معرض تراثنا لا يقتصر دوره على الجانب التسويقى فقط وإنما يمثل إحدى الأدوات المهمة للحفاظ على الهوية والتراث المصرى من خلال دعم الحرف التراثية والعمل على استدامتها ونقل الخبرات المرتبطة بها إلى الأجيال الجديدة بما يسهم فى حماية الصناعات اليدوية والتراثية.

اسلام عبدالفتاح

تراهن على الاستثمارات الجديدة ..

الملابس الجاهزة .. الحصان الأسود في سباق الصادرات المصرية

إنجازات متواصلة رغم اضطرابات التجارة العالمية

تواصل صناعة الملابس الجاهزة المصرية التحرك في اتجاه مختلف، وذلك في وقت تواجه فيه صناعة الملابس والمنسوجات العالمية واحدة من أكثر مراحلها تعقيدا، بفعل اضطرابات سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف الشحن والتمويل والطاقة، وتصاعد المنافسة بين الدول المصدرة.
وتستمد صناعة الملابس الجاهزة المصرية تحركاتها مدفوعة بزيادة الطلب على المنتج المصري عالميا، وتحسن قدرته التنافسية، وارتفاع الطاقات الإنتاجية، إلى جانب توسع الاستثمارات المحلية واستهداف أسواق جديدة ، بما يجعلها بمثابة «حصان أسود « في سباق الصادرات المصرية .
ويكشف أداء القطاع خلال الشهور الماضية من عام ٢٠٢٦ عن قدرة متزايدة على التعامل مع المتغيرات الخارجية، إذ ارتفعت صادرات الملابس الجاهزة المصرية خلال النصف الأول من العام إلى نحو ١,٧٧٥ مليار دولار، بنمو ١٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، في مؤشر يعكس استمرار القطاع في تحقيق معدلات نمو قوية رغم الضغوط التي تواجه صناعة الملابس عالميا.
ويأتي هذا الأداء في الوقت الذي يستهدف فيه المجلس التصديري للملابس الجاهزة الوصول بصادرات القطاع إلى نحو ٤ مليارات دولار بنهاية ٢٠٢٦، مقابل ٣,٤ مليار دولار في ٢٠٢٥، بما يمثل معدل نمو مستهدف يقارب ١٧,٦٪، في خطوة تعكس الرهان على قدرة الصناعة المصرية على مواصلة التوسع خلال السنوات المقبلة.

تحديات عالمية

وتتحرك صناعة الملابس الجاهزة المصرية حاليا في سوق عالمي شديد التنافسية، لا تحكمه فقط اعتبارات السعر، وإنما أصبحت القدرة على الالتزام بمواعيد التسليم، واستقرار سلاسل الإمداد، وجودة المنتجات، وسرعة الاستجابة لاحتياجات المشترين، عوامل حاسمة في تحديد الدول القادرة على زيادة حصتها من الأسواق العالمية.
وتواجه صناعة الملابس الجاهزة تحديات مرتبطة باضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، إلى جانب ارتفاع تكاليف الشحن والتمويل والمنافسة القوية بين الدول المصدرة، وهي تحديات تضغط بصورة مباشرة على تكلفة المنتج وقدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية.
وتعني هذه التطورات أن النمو الحالي لا يرتبط بعامل مؤقت، وإنما يستند إلى توسع فعلي في الإنتاج وزيادة قدرة الشركات المصرية على تلبية احتياجات الأسواق الخارجية.
وتعد الأسواق الأوروبية من أبرز محركات النمو في صادرات الملابس الجاهزة المصرية خلال الفترة الأخيرة، حيث ارتفعت الصادرات إليها بنسبة ٢٥٪ لتصل إلى ٧٦٧ مليون دولار، مستحوذة على نحو ٤٣,٢٪ من إجمالي صادرات القطاع.
وعلى مستوى أهم الأسواق الأوروبية، سجلت الصادرات المصرية إلى إسبانيا ١٤٧ مليون دولار بنمو ٥٢٪، بينما بلغت الصادرات إلى بريطانيا ٧٣ مليون دولار بنمو ٤٩٪، وسجلت إيطاليا ٤٨ مليون دولار بنمو ٤٢٪، في حين وصلت الصادرات إلى ألمانيا إلى ١٠٠ مليون دولار بنمو ٢٢٪ .
ولا يقتصر التحسن على الأسواق الأوروبية، إذ حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على موقعها كأكبر سوق للصادرات المصرية من الملابس الجاهزة، بقيمة بلغت ٦٩٣ مليون دولار، بنمو ١٣٪، لتستحوذ على نحو ٣٩٪ من إجمالي صادرات القطاع خلال النصف الأول من العام.

صادرات واستثمارات المحلية

ويري المهندس فاضل مرزوق، رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة أن هذه الضغوط لم تمنع صادرات الملابس المصرية من مواصلة النمو، معتبرا أن ذلك يمثل انعكاسا لتحسن القدرة التنافسية للصناعة المصرية، وزيادة الطلب على المنتج المحلي، فضلا عن دخول استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.
ويؤكد «مرزوق» في تصريحات له أن نمو الصادرات خلال الفترة الأخيرة لم يكن نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية فقط، وإنما جاء بصورة أساسية نتيجة زيادة الكميات المصدرة وارتفاع الطلب على المنتج المصري، وهو ما يعطي مؤشرا أكثر أهمية على تطور القدرة الإنتاجية والتنافسية للقطاع.
ويري رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة، أن اتفاقيات التجارة الحرة تمنح المنتج المصري ميزة تنافسية مهمة من خلال الإعفاءات الجمركية وتسهيل النفاذ إلى الأسواق، وهو ما يفتح المجال أمام زيادة التعاقدات الجديدة وتعزيز حضور الشركات المصرية في الأسواق التي تتمتع فيها مصر بميزات تجارية نسبية.
ويشير إلي أن من أبرز المؤشرات التي تكشف طبيعة النمو الذي حققه القطاع أن الزيادة في الصادرات جاءت بالأساس نتيجة ارتفاع الكميات المصدرة وزيادة الطلب على المنتج المصري، وليس نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية فقط.

رهانات المستقبل

وتراهن صناعة الملابس الجاهزة على الاستثمارات الجديدة باعتبارها أحد أهم المحركات لزيادة الإنتاج والصادرات، خاصة أن الوصول إلى مستويات أعلى من الصادرات يتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين التكنولوجيا المستخدمة، ورفع كفاءة الصانع.
وفي هذا الإطار، يعمل القطاع على جذب استثمارات جديدة من دول تمتلك خبرات كبيرة في صناعة الملابس والمنسوجات، من بينها تركيا والصين والهند وفيتنام، مع العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة والتوسع في المناطق الصناعية المتخصصة. ويستهدف هذا التوجه تحقيق معادلة مزدوجة تقوم على جذب استثمارات جديدة من الخارج، وفي الوقت نفسه تعميق الاستثمارات المحلية القائمة، بما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة ورفع حجم الصادرات.
ويؤكد رئيس المجلس التصديري أن زيادة الاستثمارات تمثل عنصرا أساسيا في خطة القطاع، خاصة أن صناعة الملابس الجاهزة من الصناعات كثيفة العمالة، وبالتالي فإن التوسع فيها لا ينعكس فقط على الصادرات، وإنما يمتد تأثيره إلى التشغيل والتنمية الصناعية.
ويقدر المجلس مساهمة القطاع في توفير نحو ٢,٥ مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، مع توقعات بزيادة هذا العدد بالتزامن مع التوسع في الاستثمارات والصادرات.

تعميق الصناعة المحلية

لا تنفصل خطة زيادة صادرات الملابس الجاهزة عن توجه أوسع لتعميق الصناعة المحلية وزيادة نسبة المكون المحلي في المنتجات الموجهة للتصدير، وتتراوح نسبة المكون المحلي في صناعة الملابس الجاهزة الموجهة للتصدير عادة بين ٤٠٪ و٦٠٪، وفقا لطبيعة المنتج ومتطلبات السوق المستهدف ومصادر الخامات المستخدمة.
ويرى رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة أن زيادة الاعتماد على الخامات ومستلزمات الإنتاج المحلية تمثل أحد المسارات المهمة لتعميق الصناعة، خاصة من خلال استكمال حلقات الإنتاج داخل مصر، بدءا من الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز، وصولا إلى المنتج النهائي.
ويمثل القطن المصري تحديدا فرصة لزيادة القيمة المضافة للصادرات، بدلا من الاعتماد على تصدير المواد الأولية أو استيراد جانب كبير من مستلزمات الإنتاج، إذ إن استكمال حلقات الصناعة داخل السوق المحلية يمكن أن يرفع القيمة المضافة ويعزز القدرة التنافسية للمنتج المصري.

تحديات التمويل والطاقة وسلاسل الإمداد

ورغم النمو القوي الذي حققه القطاع، فإن الطريق أمام صناعة الملابس الجاهزة ليس خاليا من التحديات، حيث ارتفاع تكلفة التمويل والطاقة في مقدمة العوامل التي تؤثر على تكلفة الإنتاج، وبالتالي على القدرة التنافسية للمنتج المصري في الأسواق الخارجية.
ويشير «مرزوق» إلى أن تكاليف التمويل والطاقة تمثل عناصر مهمة في تكلفة الإنتاج، وأن تخفيف هذه الأعباء ينعكس مباشرة على تنافسية المنتج المصري، خاصة في الأسواق الخارجية التي تشهد منافسة قوية بين عدد كبير من الدول المصدرة.

فرص وأسواق جديدة

وتفرض التوترات التجارية العالمية واقعا جديدا على صناعة الملابس، لكنها في الوقت نفسه تفتح المجال أمام الدول القادرة على تقديم بدائل تنافسية للمشترين العالميين.
وأكد رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة، أن التوترات التجارية، رغم تأثيرها على حركة التجارة العالمية، يمكن أن تفتح فرصا أمام مصر لجذب استثمارات جديدة وزيادة حصتها في الأسواق الدولية، مستفيدة من اتفاقيات التجارة والموقع الجغرافي المتميز.
وخلال السنوات الأخيرة، نجحت مصر في جذب استثمارات من عدة دول، وعلى رأسها الصين وتركيا، بما يدعم قدرة قطاع الملابس والمنسوجات على الاستفادة من التحولات التي تشهدها خريطة التجارة العالمية.
وتصبح هذه الفرصة أكثر أهمية مع اتجاه الشركات العالمية إلى إعادة النظر في سلاسل التوريد، والبحث عن أسواق إنتاج قادرة على الجمع بين الجودة والتكلفة والسرعة في الوصول إلى المستهلك النهائي.
وبالتوازي مع تعزيز الوجود في أوروبا والولايات المتحدة، يعمل المجلس التصديري للملابس الجاهزة، على فتح أسواق جديدة أمام الملابس المصرية في أفريقيا وآسيا والأسواق العربية، ويستهدف هذا التوسع تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق، وزيادة انتشار المنتج المصري عالميا، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الأسواق الرئيسية التي تمثل قاعدة الصادرات الحالية.

خطة القطاع حتى ٢٠٣٠

تكشف المستهدفات التي وضعها المجلس التصديري للملابس الجاهزة عن طموح كبير لنقل قطاع الملابس الجاهزة إلى مستويات جديدة خلال السنوات المقبلة.
وبحسب خطة النمو التدريجية التي يستهدفها المجلس التصديري للملابس الجاهزة، يستهدف القطاع الوصول إلى ٤ مليارات دولار في ٢٠٢٦، و٤,٧ مليار دولار في ٢٠٢٧، و٥,٥ مليار دولار في ٢٠٢٨، و٦,٥ مليار دولار في ٢٠٢٩، ونحو ٧,٦٢ مليار دولار في ٢٠٣٠.
ويقوم تحقيق هذه المستهدفات على مجموعة من المحاور، في مقدمتها جذب استثمارات جديدة، وزيادة الطاقة الإنتاجية، وتعميق الصناعة المحلية، ورفع تنافسية المنتج المصري، والتوسع في الأسواق الخارجية، وتحسين بيئة الأعمال، وفق رئيس المجلس فاضل مرزوق.
ويستهدف المجلس من خلال هذه الخطة تحقيق متوسط نمو سنوي يتراوح بين ١٧٪ و١٨٪، بما يضع الملابس الجاهزة ضمن القطاعات القادرة على قيادة نمو الصادرات الصناعية المصرية خلال السنوات المقبلة.

اسامة السيد

رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة: 4,7 مليار دولار صادرات مستهدفة للملابس الجاهزة في 2027

تعميق الصناعة المحلية وتوسعها وجذب الاستثمار الأجنبي يعزز تنافسية قطاع الملابس الجاهزة

الصناعة والرياضة تدعمان توطين تصنيع الأحذية والمستلزمات الرياضية محليًا

أكد المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، حرص الوزارة على تعميق التصنيع المحلى للأحذية والمستلزمات الرياضية، بما يسهم فى تقليل فاتورة الاستيراد وتلبية الطلب المتزايد بالسوق المحلية، إلى جانب تعزيز القدرة على التصدير وفتح أسواق خارجية جديدة.
جاء ذلك خلال جولة تفقدية للمهندس خالد هاشم وزير الصناعة وجوهر نبيل، وزير الشباب والرياضة، لمصنع شركة «مينترا مصر» لإنتاج الأحذية والحقائب الرياضية بالمنطقة الحرة بمدينة نصر، فى إطار جهود الدولة لتوطين صناعة المستلزمات والأدوات الرياضية وتعزيز التكامل بين القاعدين الصناعى والرياضى، بحضور المهندس ياسر إدريس، رئيس اللجنة الأولمبية المصرية، وعدد من قيادات الوزارتين والشركة.
وأشار «هاشم» إلى أن المنتجات التى تنتجها شركة «مينترا» تمثل نموذجًا لقدرة الصناعة الرياضية المصرية على المنافسة عالميًا، من خلال منتجات تتمتع بمستويات جودة تضاهى العلامات التجارية العالمية، لافتًا إلى قدرة الشركة على تلبية احتياجات الجهات الرسمية والأندية الرياضية، ومن بينها رعايتها للحذاء الرسمى للبعثة الأولمبية المصرية المشاركة فى أولمبياد باريس ٢٠٢٤.
وأكد استعداد وزارة الصناعة لتقديم مختلف أوجه الدعم للشركة فيما يتعلق بمصانعها القائمة وتوسعاتها المستقبلية، بما يعزز قدرتها على تلبية احتياجات السوق المحلية، ويوفر المزيد من فرص العمل، ويدعم التوسع فى الأسواق التصديرية.
من جانبه، أكد جوهر نبيل، وزير الشباب والرياضة، أن الوزارة تولى اهتمامًا كبيرًا بملف توطين صناعة المستلزمات والأدوات الرياضية، باعتباره أحد المحاور الرئيسية لبناء منظومة رياضية متكاملة ومستدامة، وتعزيز دور الصناعة الوطنية فى دعم وتطوير القطاع الرياضى.
وأشاد بالتعاون مع وزارة الصناعة فى دعم الصناعة الوطنية وتشجيع الاستثمار وتعميق المكون المحلى، مؤكدًا أن ما تم الاطلاع عليه داخل مجمع «مينترا» يعكس التطور الذى وصلت إليه الصناعة المصرية تقنيًا فى مجال المنتجات الرياضية، وقدرتها على إنتاج منتجات تتمتع بالجودة والتكنولوجيا والتنافسية.

وزيرا التموين والزراعة ومستقبل مصر يبحثون تأسيس شركة كاري أون

عقد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، اجتماعًا ثلاثيًا بمقر وزارة التموين بمدينة العلمين الجديدة، بحضور علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والدكتور بهاء الغنام، المدير التنفيذي لجهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، لمتابعة الخطوات التنفيذية للمشروع القومي «كاري أون»، واستكمال الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركة، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي.
وبحث الاجتماع الموقف التنفيذي للمشروع والإجراءات التي تم اتخاذها تمهيدًا لبدء تشغيله، إلى جانب آليات التنسيق بين وزارة التموين ووزارة الزراعة وجهاز مستقبل مصر، بما يضمن تكامل الإمكانات والأصول التابعة للجهات المشاركة والاستفادة منها في دعم منظومة إتاحة وتوزيع السلع.
وأكد وزير التموين أن مشروع «كاري أون» يأتي في إطار توجه الدولة لتعزيز التكامل بين مؤسساتها وتطوير منظومة توفير السلع للمواطنين، بما يسهم في ضبط الأسواق وإتاحة المنتجات بأسعار مناسبة، مشيرًا إلى استمرار التنسيق بين الجهات المعنية للانتهاء من إجراءات تأسيس الشركة والبدء في تنفيذ مستهدفاتها.
وأوضح فاروق أن المشروع يستهدف إنشاء نموذج متكامل وحديث لتجارة التجزئة وإتاحة السلع، من خلال الاستفادة من المنافذ والأصول والإمكانات المتاحة، فضلًا عن رفع كفاءة سلاسل الإمداد والتوزيع وتقليل حلقات التداول بين المنتج والمستهلك.
وأضاف أن تعزيز التكامل بين الإنتاج والإمداد والتوزيع من شأنه زيادة معدلات إتاحة السلع وتحقيق أسعار أكثر تنافسية، فضلًا عن دعم جهود الدولة لتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين وتعزيز استقرار الأسواق.
من جانبه، أكد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، أن الاجتماع يعكس استمرار التنسيق بين مؤسسات الدولة بهدف ضبط الأسواق وتوفير السلع بأسعار عادلة، موضحًا أن الوزارة تعمل على تسخير منافذها الثابتة والمتحركة ومشروعاتها الإنتاجية لدعم الشبكة الموحدة، بما يسمح بوصول المنتجات الزراعية من مواقع الإنتاج إلى المستهلك مباشرة.
وأشار إلى أن التعاون بين وزارتي الزراعة والتموين وجهاز مستقبل مصر يستهدف تعظيم الاستفادة من الأصول المتاحة ورفع كفاءة منظومة سلاسل الإمداد والتوزيع، مع العمل على ضخ كميات إضافية من اللحوم والدواجن والسلع الاستراتيجية في المنافذ بصورة منتظمة لتلبية احتياجات المواطنين.

«التنمية الصناعية» تواصل حملات سحب الأراضى الصناعية غير المستغلة

واصلت الهيئة العامة للتنمية الصناعية حملتها الميدانية المكثفة لتشمل محافظات صعيد مصر، إذ قامت اللجنة المشتركة برئاسة المهندس حازم عنان، نائب رئيس الهيئة، بأعمال السحب بعدد من المناطق الصناعية بمحافظتى بنى سويف والمنيا، تنفيذًا للتعليمات الحاسمة الخاصة باسترداد كافة الأراضى والوحدات الصناعية غير الجادة والمتقاعسة عن الإنتاج.
وأكدت الدكتورة نادية يوسف، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، أن الحملة أسفرت عن تنفيذ قرارات السحب لعدد من قطع الأراضى الصناعية فى منطقة «بنى سويف الجديدة» الصناعية بمحافظة بنى سويف، بحضور المهندس أحمد نمور، نائب رئيس جهاز مدينة بنى سويف الجديدة، والقيادات الأمنية بالمحافظة، ومنطقة «الطاهرة» الصناعية بمحافظة المنيا، بحضور اللواء خالد عز الرجال، رئيس مركزية تخصيص ومتابعة الأراضى، والمهندسة نهى فتحى عبد الرحمن، المدير التنفيذى لجهاز المنطقة الصناعية بالطاهرة.
وجاءت إجراءات السحب عقب مراجعة الموقف التنفيذى لتلك القطع، وثبوت مخالفة الحاصلين عليها للاشتراطات اللازمة، وتجاوزهم البرامج الزمنية المعتمدة والمهل الاستثنائية الإضافية التى أتاحتها الوزارة لهم مسبقًا دون البدء فى عمليات التنفيذ والإنتاج الفعلى. وأكدت يوسف أن شمول نطاق الحملة لكافة المناطق الصناعية بعموم الجمهورية.

خبراء يجيبون علي السؤال الصعب :

هل تعبر مصر اختبار أزمة الطاقة العالمية بسلام ؟

في وقت تتزايد فيه الضغوط على أسواق الطاقة العالمية، وتتصاعد المخاوف بشأن إمدادات النفط والغاز، أكد خبراء في أسواق الطاقة أن مصر نجحت في التعامل مع تحديات نقص الإمدادات وتأمين احتياجاتها من الغاز، مستفيدة من الخبرات التي اكتسبتها خلال أزمات الطاقة السابقة.
وقال الدكتور رمضان أبو العلا، أستاذ هندسة البترول والطاقة، إن أسواق الطاقة العالمية تمر بأزمة كبيرة منذ ٢٨ فبراير الماضي، لافتًا إلى أن العالم فقد خلال هذه الفترة نحو مليارى برميل من الطاقة التي كانت ضرورية لتلبية احتياجات الدول.
وأوضح أستاذ هندسة البترول والطاقة أن الإنتاج العالمي من النفط يصل إلى نحو ١٠٠ مليون برميل يوميًا، وبالتالي فإن حجم الكميات التي جرى فقدها يعادل تقريبًا إنتاج ٢٠ يومًا، وهو ما يمثل ضغطًا كبيرًا على الأسواق العالمية ويزيد من صعوبة الحفاظ على استقرار الإمدادات.
وأشار أبو العلا إلى أن تداعيات الأزمة امتدت إلى عدد من كبار منتجي الطاقة، موضحًا أن روسيا والولايات المتحدة عملتا على زيادة مستويات الإنتاج، في محاولة لتعويض جانب من النقص ومواجهة احتياجات الأسواق خلال الفترة الحالية.
ولفت إلى أن الولايات المتحدة تمكنت من تحقيق استفادة كبيرة من ارتفاع أسعار الطاقة خلال فترات الأزمات، في حين تعرضت روسيا لضربات استهدفت منشآتها النفطية، وهو ما تسبب في ضغوط وأزمات مرتبطة بقطاع الطاقة لديها.
وأكد أن التطورات المتلاحقة في سوق الطاقة العالمية تكشف حجم التحديات التي تواجه الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، خاصة فيما يتعلق بضمان استمرار تدفقات النفط والغاز والحفاظ على أمن الإمدادات في ظل الأزمات الجيوسياسية المتصاعدة.
وتطرق أستاذ هندسة البترول والطاقة إلى التجربة المصرية في التعامل مع أزمات إمدادات الغاز، مؤكدًا أن مصر اكتسبت خلال السنوات الماضية خبرات مهمة تمكنها من التعامل مع مثل هذه الظروف.
وأوضح أن من أبرز المحطات التي استفادت منها مصر في هذا الملف، أزمة توقف إسرائيل عن إمدادها بالغاز قبل نحو عامين، وهو ما دفع الدولة في ذلك الوقت إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتعامل مع نقص الإمدادات، من بينها تطبيق خطط لتخفيف الأحمال بهدف الحفاظ على استقرار منظومة الطاقة.
وأشار أبو العلا إلى أن الخبرات التي اكتسبتها الدولة خلال تلك الفترة ساعدت على تطوير آليات التعامل مع أزمات الإمدادات، ورفع قدرة المؤسسات المعنية على إدارة احتياجات السوق المحلية في ظل المتغيرات التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية.

تشابك الأزمات

بدوره ، قال الدكتور بلال شعيب الخبير الاقتصادي، إن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة شديدة التعقيد في ظل تشابك عدد من الأزمات، مشيرًا إلى أن الديون العالمية تجاوزت ٣٥٢ تريليون دولار، بالتزامن مع ارتفاع الإنفاق العسكري واقترابه من ٤ تريليونات دولار، فضلًا عن تداعيات الأزمات المناخية وأزمة الغذاء والطاقة، كما أن التوترات المرتبطة بمضيق هرمز تمثل عامل ضغط إضافيًا على أسواق الطاقة، في ظل أهمية المضيق لحركة نقل النفط والغاز عالميًا، إلى جانب تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على إمدادات الطاقة والغذاء.
وأوضح شعيب، أن استمرار الحروب والتوترات الجيوسياسية إلى جانب حرب الرسوم الجمركية يزيد من حالة عدم اليقين ويؤثر على الاقتصاد العالمي، لافتًا إلى أن روسيا وأوكرانيا تمثلان نسبة كبيرة من تجارة الحبوب عالميًا، وهو ما ينعكس على أسعار الغذاء، بالتزامن مع استخدام الغاز الطبيعي كورقة ضغط، وأن تداعيات هذه الأزمات يتحمل جانبًا كبيرًا منها المواطنون والمستهلكون، خاصة في الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا، مشيرًا إلى أن ارتفاع تكاليف الطاقة والغذاء يدعم زيادة معدلات التضخم.

اسعار الوقود

من ناحية أخري ، تترقب سوق الوقود في مصر ما يستسفر عنه اجتماعات لجنة التسعير التلقائي للمواد البترولية خلال الفترة المقبلة، وسط استمرار تأثيرات الأوضاع العالمية على أسواق الطاقة وارتفاع تكاليف الاستيراد والنقل والتأمين.

العالم فقد منذ 28 فبراير الماضي نحو مليارى برميل من الطاقة كانت ضرورية لتلبية احتياجات الدول ..

رئيس شعبة المواد البترولية : السوق المحلية تشهد استقرارًا في توافر المنتجات البترولية

ويؤكد المسؤولون استقرار توافر البنزين والسولار في السوق المحلية، في حين تظل أسعار الوقود مرتبطة بعدد من المتغيرات، أبرزها أسعار النفط العالمية وسعر صرف الدولار وتكلفة الاستيراد.
وأكد أسامة كمال، وزير البترول الأسبق، أن التحوط في قطاع النفط والبترول عاد مجددًا، بالتزامن مع انخفاض الإنتاج المحلي واللجوء إلى استيراد كميات من الخارج لتلبية احتياجات السوق.
وقال أسامة كمال، إن مصر تستهلك نحو ٨٠ مليون طن من المواد البترولية، بينما يتم استيراد نحو ٣٥ مليون طن منها ، وأوضح أن أنابيب البوتاجاز والسولار والغاز تستحوذ على أكبر كميات الاستيراد من الخارج ضمن المنتجات البترولية.
وأشار وزير البترول الأسبق إلى أن أسعار الطاقة ارتفعت على مستوى العالم، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار العديد من السلع والخدمات ، موضحا أن أي ارتفاع في تكلفة الطاقة ينعكس على مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء من خلال تكاليف الإنتاج أو النقل أو الخدمات، ما يجعل تطورات أسواق النفط العالمية عنصرًا مؤثرًا في الأسعار المحلية.
وفي السياق نفسه، أكد حسن نصر، رئيس شعبة المواد البترولية، أن العالم يواجه خلال الفترة الأخيرة أزمة في قطاع الطاقة، موضحًا أن منطقة الشرق الأوسط تسهم بنحو ربع إنتاج الطاقة عالميًا.
وأشار إلى أن دول الخليج تنتج ما يتراوح بين ٢٠٪ و٢٢٪ من الطاقة العالمية، لافتًا إلى أن التطورات الجيوسياسية العالمية انعكست بصورة مباشرة على أسواق الطاقة.
وأوضح نصر أن ارتفاع تكاليف التأمين المرتبطة بنقل المنتجات ومصادر الطاقة يمثل أحد العوامل المؤثرة في الأسعار، خاصة في ظل التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة والعالم.
وأشار إلى أن الأسواق اضطرت في بعض الحالات إلى اللجوء إلى خطوط وطرق نقل جديدة لنقل مصادر الطاقة، وهو ما أدى إلى زيادة التكلفة النهائية للشحنات ، مؤكدًا أن تكلفة التأمين على شحنات الطاقة أصبحت عنصرًا مهمًا في تحديد أسعار المنتجات، في ظل ارتفاع المخاطر المرتبطة بحركة النقل في بعض المناطق.

القطاع الخاص علي الخط

في سياق آخر ، قال محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري، السبت، إن القطاع الخاص شريك رئيس في مشروعات الطاقة المتجددة في البلاد، وإن الوزارة تعمل على فتح المجال أمامه وتقديم ما يلزم من دعم لزيادة مشاركة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في مشروعات الطاقة النظيفة.
وأشار الوزير خلال لقائه مؤخرا أحمد رستم وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية ، إلى « التعاون في إنشاء الكيانات الاقتصادية اللازمة التي ستقوم على الاستثمار في مجال المواد الأرضيّة بالشراكة والتنسيق مع جهات الدولة المعنية لتعزيز القيمة المضافة من خلال استكشاف الخامات الأرضيّة المحددة واستخلاص العناصر والمعادن النادرة والحرجة» .
وأوضح عصمت أن هناك تسريعا في الخطوات التنفيذية للمشروعات الجاري تنفيذها لزيادة القدرات المضافة من الطاقات المتجددة على الشبكة القومية للكهرباء.
وأفاد بيان صحافي مشترك من الوزارتين بأن الاجتماع تناول بحث جهود التعاون المشترك لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطاقة والتي تستهدف الوصول بنسبة الطاقة المتجددة إلى ٤٥ في المائة من إجمالي الطاقة المولدة بحلول عام ٢٠٢٨.
كما ناقش الاجتماع الاحتياجات التمويلية لمشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة، وجهود تطوير البنية التحتية للقطاع، في ضوء توجُّه الدولة لتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في قطاع الطاقة، ومناقشة أوجه التعاون مع شركتي «إن أي كابيتال»، و«إن أي» للاستشارات، في إطار التكامل بين الجهات الوطنية، وفي ضوء برنامج عمل وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة وهيئة المواد النووية التابعة لها، لاستكشاف واستخراج واستخلاص الخامات والمواد الأرضيّة والعناصر النادرة والحرجة، وإنشاء الكيانات الاقتصادية الخاصة للاستثمار في هذا المجال.
وكان مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، أصدر تقريرا جديدا تناول من خلاله التحولات المتسارعة التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية في ظل تصاعد الصراعات الجيوسياسية، حيث استعرض التقرير تأثير الصراع في منطقة الشرق الأوسط على أسواق الطاقة والاقتصاد العالمي، كما ناقش التداعيات الاقتصادية لاضطرابات الطاقة على القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية، موضحاً تأثير أزمة الطاقة الحالية على سرعة التحول نحو الطاقة النظيفة.

رضوى عبدالله

أخر موعد لتقديم العروض ٩ سبتمبر القادم ..

التنمية الصناعية تطرح ٨ رخص جديدة لإنتاج البليت بطاقة ٢,٨ مليون طن

حددت الهيئة العامة للتنمية الصناعية يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2026، موعدًا لتقديم العروض للحصول على 8 رخص جديدة لإنتاج مربعات الصب المستمر «البليت»، والتي أعلنت الهيئة طرحها بإجمالي طاقة إنتاجية تبلغ 2.8 مليون طن سنويًا.
وقالت الدكتورة نادية يوسف، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، إن الشركات الراغبة في التقدم للحصول على الرخص المطروحة يمكنها سحب كراسات الشروط والمواصفات من المقر الرئيسي للهيئة بالتجمع الخامس، خلال الفترة من 11 إلى 20 أغسطس 2026، على أن يتم تقديم العروض في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرًا يوم 9 سبتمبر.
وأكدت رئيس الهيئة أن الطرح يأتي في إطار توجهات وزارة الصناعة لتعميق التصنيع المحلي وتعزيز سلاسل القيمة في قطاع الحديد والصلب، وتو

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

مصر تعود للاحتفال بـ« وفاء النيل» وتوجه رسائل حاسمة دفاعا عن أمنها المائي

من أزمة مياه إلى صراع على قواعد النفوذ.. هل تقترب القاهرة وأديس أبابا من تسوية تاريخية أم تتجه المنطقة إلى مرحلة أكثر توترًا؟

عاد الحديث عن بناء سدود إثيوبية جديدة على نهر النيل في محاولة لاستنساخ تجربة سد النهضة، يتصدر مشهد العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا، وذلك بعد أن خرج وزير الري المصري هاني سويلم، مؤخرا بتصريحات أكد فيها أن بلاده لن تسمح لاثيوبيا ببناء سدود جديدة، وهو ما قابلته أديس أبابا بمزيد من التصعيد بعد أن وجهت انتقادات للقاهرة عبر تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الاثيوبية الرسمية، وهو ما يطرح تساؤلات حول الأدوات التي تمتلكها القيادة السياسية في مصر للتعامل مع مخططات يمكن أن تصبح واقعاً.

ونقلت تقارير إعلامية عن مصدر مصري مطلع، تأكيده أن ما نشرته صحف إثيوبية وأفريقية وإسرائيلية بشأن تخطيط إثيوبيا لبناء ثلاث سدود جديدة أمر ليس بالجديد، بل أن الحكومات الإثيوبية المتعاقبة على مدار ما يقرب من ٥ عقود تشير إلى أنها تنوي بناء ٤ سدود على نهر النيل بينهم سد النهضة الذي انتهت أديس أبابا من تشييده وتشغيله بالفعل، مشيرا إلى أن إقدام إثيوبيا في الوقت الحالي على تنفيذ مخططاتها أمر غير متوقع ومن الصعب حدوثه في ظل توترات سياسية وأمنية داخلية تصعب من المهمة في وقت تتبنى فيه القاهرة سياسة ضاغطة على الحكومة الإثيوبية لدفعها نحو تقديم تنازلات بشأن التنسيق معها بشأن تشغيل سد النهضة.

وأوضح المصدر ذاته أن تجربة سد النهضة قابلة للتكرار وأن أديس أبابا يمكن أن تنتظر لكي تسنح الفرصة لذلك ويمكن أن تنتظر حدوث أي قلاقل أو اضطرابات مصرية لتدفع نحو تدشين سدود جديدة مثلما كان الوضع بالنسبة لسد النهضة في عام ٢٠١١ بالتزامن مع ثورة يناير التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، مشيرا إلى أن التعامل بفاعلية إيجابية مع هذه المخططات يتطلب معالجة أسوة بما كان يُقدم عليه نظام مبارك أيضا والذي كان يضع الملف في جعبة أجهزة الأمن القومي التي نجحت في عرقلة بناء السد قبل سقوط النظام.

وشدد المصدر ذاته إلى أن التعامل مع أي سدود إثيوبية جديدة لن يكون في إطار الصراع أو النزاع الثنائي بين مصر وإثيوبيا ولكن أزمة سد النهضة برهنت على أن نزاع المياه يمتد إلى خارج إطار حوض النيل وتأخذ شكل صراعات إقليمية ودولية مع دخول أطراف أخرى على الخط لديها مصلحة في بناء السد من جانب وتضييق الخناق على القاهرة من ناحية أخرى وفي مقدمتها إسرائيل وكذلك الدول التي تساهم في بناء السدود ويمكن أن تحقق فوائد اقتصادية ورائها، مقللا من إمكانية التعويل على أية دول تفاوضية باعتبار أن الأمر لا يرتبط بخلاف فني ولكنه يأخذ طابع أمني وسياسي وإقليمي.

ولفت المصدر ذاته إلى أن القاهرة مع ذلك لا تضع الحلول الخشنة في المقدمة وسوف تسير إلى اتجاهات عديدة استباقاً لاي تحرك إثيوبي في هذا الاتجاه، والتي بدأت بتوجيه رسائل حاسمة من جانب وزير الري قال فيها إن مصر لن تسمح ببناء سدود إثيوبية جديدة وهو ما يبرهن على جدية التعامل مع أي خطوة في هذا الاتجاه، لافتا إلى أنه من المتوقع أن تتجه القاهرة إلى تدويل الملف وتحويل قضية السدود الجديدة إلى قضية إقليمية ودولية، وليس مجرد خلاف مصري-اثيوبي باعتبار أن أي دولة على نهر عابر للحدود لا تستطيع إقامة مشروعات ضخمة تؤثر في دول المصب من دون تنسيق مسبق، وسيكون هذا التحرك عبر الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والدول المؤثرة، إضافة إلى تكثيف التنسيق مع السودان.

وذكر أن تحول قضايا المياه إلى صراعات إقليمية يجعل مصر لن تنظر إلى ما يحدث على نهر النيل بمعزل عن بقية ملفات القرن الأفريقي والبحر الأحمر. وهذا يتضح من اتساع التحرك المصري في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، بالتوازي مع الأزمة الإثيوبية، هذا إلى جانب المتابعة الفنية والمعلوماتية الدقيقة في حال حدوث أي تحركات إثيوبية لبناء سد جديد والتعرف على موقعه وحجم التخزين به وطريقة تشغيله وتأثيره التراكمي مع سد النهضة.

أمن مصر المائي

الواقع يؤكد أن قضية سد النهضة الإثيوبي لم تعد مجرد ملف تفاوضي طويل بين القاهرة وأديس أبابا، ولم يعد الخلاف يدور فقط حول عدد سنوات الملء أو كمية المياه التي ينبغي أن تمر إلى السودان ومصر في سنوات الجفاف ، فقد انتقلت القضية تدريجيًا إلى مستوى أكثر اتساعًا، أصبحت معه مرتبطة بصورة مباشرة بمستقبل الأمن المائي المصري، واستقرار السودان، وحسابات القرن الأفريقي، وأمن البحر الأحمر، وتوازنات القوى الإقليمية والدولية في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية واضطرابًا.

والتطور الأهم في المرحلة الراهنة أن السد أصبح واقعًا ماديًا مكتملا بدرجة كبيرة، بعدما افتتحت إثيوبيا المشروع رسميًا في سبتمبر ٢٠٢٥، بينما بقي الخلاف حول قواعد تشغيله وإدارته والضمانات التي يمكن أن تحمي دولتي المصب من آثار القرارات الأحادية قائمًا دون تسوية نهائية.

ومن هنا يمكن فهم التصعيد السياسي والإعلامي المتبادل خلال الأسابيع الأخيرة باعتباره تعبيرًا عن انتقال الأزمة من مرحلة «هل سيُبنى السد؟» إلى مرحلة أكثر تعقيدًا: «كيف سيُدار السد بعد أن أصبح أمرًا واقعًا؟ ومن يملك حق تحديد قواعد التشغيل؟ وما الضمانات التي تمنع تحوله إلى أداة ضغط سياسي أو مائي؟»

الموقف المصري ظل واضحًا في جوهره: القاهرة لا تعارض حق إثيوبيا في التنمية أو إنتاج الطاقة، لكنها ترفض أن تتحول التنمية في دولة المنبع إلى مصدر لتهديد الأمن المائي لدولتي المصب.

وفي يوليو الماضي، أعلنت وزارة الموارد المائية والري المصرية استمرار متابعة تطورات تشغيل السد، ووصفت الإجراءات الإثيوبية بأنها غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي، بالتزامن مع اجتماعات اللجنة الدائمة لتنظيم إيراد نهر النيل لمتابعة التدفقات والوضع المائي المصري.

والأكثر دلالة أن القاهرة لم تكتف بإعادة طرح موقفها التقليدي، وإنما انتقلت إلى التشديد على ضرورة وجود اتفاق قانوني ملزم ينظم الملء والتشغيل، إلى جانب تبادل البيانات بصورة منتظمة، بما يقلل المخاطر الناجمة عن إدارة مورد مائي مشترك.

أديس أبابا تعود لإشعال التوتر بالإعلان بناء سدود جديدة والقاهرة تؤكد أنها لن تسمح ببناء سدود إثيوبية جديدة

وفي الرابع من أغسطس الجاري، جدد وزير الري المصري هذا الموقف بوضوح، مؤكدًا تمسك القاهرة باتفاق ملـ.زم ينظـ.م الملـ.ء والتشغيل، كما رفضت مصر أي خطط إثيوبية لإنشاء سدود جديدة على النيل الأزرق من دون إطار يحفظ مصالح دول المصب.

الموقف الإثيوبي

في المقابل، تنظر إثيوبيا إلى سد النهضة من زاوية مختلفة تمامًا ، فالسد بالنسبة إلى قطاعات واسعة داخل الدولة الإثيوبية ليس مجرد مشروع لتوليد الكهرباء، وإنما أصبح رمزًا للاستقلال الوطني والقدرة على تمويل مشروع استراتيجي ضخم داخليًا، ومؤشرًا على صعود إثيوبيا كقوة إقليمية.

وتؤكد أديس أبابا باستمرار أن هدف المشروع الأساسي هو إنتاج الطاقة وتحقيق التنمية، وأن المياه المستخدمة في توليد الكهرباء تعود إلى مجرى النهر بعد مرورها عبر التوربينات.

وتعكس وسائل الإعلام الرسمية الإثيوبية في الأسابيع الأخيرة حجم التعبئة السياسية والشعبية حول المشروع، إذ تصفه بأنه من أبرز مشروعات الطاقة المتجددة في القارة، وأحد رموز التحول الاقتصادي الإثيوبي.

وفي الرابع عشر من أغسطس، نشرت وكالة الأنباء الإثيوبية الرسمية مادة تهاجم ما وصفته بالتناقض في التغطية الإعلامية المصرية للسد، في مؤشر واضح على أن المعركة لم تعد تدور فقط داخل غرف التفاوض، وإنما أصبحت أيضًا معركة روايات وصورة ذهنية أمام الرأي العام الأفريقي والدولي.

الموقف السوداني

إذا كانت مصر هي الدولة الأكثر حساسية تجاه حجم التدفقات القادمة من النيل، فإن السودان يمثل الحلقة الأكثر تعرضًا للتقلبات المباشرة في تشغيل سد النهضة.

فالسودان يقع جغرافيًا بين السد الإثيوبي والسد العالي، وبالتالي فإن أي تغير كبير ومفاجئ في تدفقات النيل الأزرق يمكن أن ينعكس عليه بسرعة.

وفي السنوات الماضية، أظهرت التجربة أن موقف الخرطوم من السد ليس ثابتًا بصورة مطلقة؛ فقد رأت قطاعات سودانية في المشروع فوائد محتملة تتعلق بتنظيم الفيضان وتوفير الكهرباء وتقليل الطمي، بينما ظل القلق قائمًا بشأن سلامة السد وضرورة التنسيق وتبادل المعلومات ، لكن الحرب السودانية أضافت عنصرًا جديدًا بالغ الخطورة.

فالسودان لم يعد يمتلك مؤسسات مستقرة بالدرجة نفسها التي تسمح له بأن يكون طرفًا تفاوضيًا متماسكًا ومستمرًا في كل مراحل الأزمة. وبالتالي أصبح الصراع الداخلي السوداني نفسه جزءًا من البيئة الجيوسياسية المحيطة بسد النهضة.

قضايا متشابكة

أخطر ما في الأزمة انتقالها من المياه إلى الجغرافيا السياسية ، والخطأ الكبير هو النظر إلى سد النهضة باعتباره قضية مياه فقط.

فالسد يقع في منطقة تلتقي فيها عدة ملفات شديدة الحساسية: السودان، جنوب السودان، البحر الأحمر، إريتريا، الصومال، أمن الملاحة، الصراع على الموانئ، التنافس الخليجي والدولي، والتنافس بين القوى الكبرى على النفوذ الأفريقي.

ولهذا فإن أي تصعيد بين القاهرة وأديس أبابا لن يبقى بالضرورة محصورًا في النيل الأزرق ، بل يمكن أن تتسع دوائره إثيوبيا، الدولة الحبيسة منذ استقلال إريتريا، تسعى منذ سنوات إلى إعادة صياغة علاقتها بالبحر الأحمر، وهو ملف له انعكاسات مباشرة على أمن مصر وممر قناة السويس.

ومصر، في المقابل، ترى أن أمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي جزء من منظومة أمنها القومي، لا سيما في ظل التطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة.

ومن هنا يمكن فهم سعي إثيوبيا إلى تعزيز حضورها البحري والاقتصادي، يصبح سد النهضة جزءًا من شبكة أكبر من الملفات ، ولهذا فإن أي مواجهة مباشرة بين مصر وإثيوبيا ستكون مكلفة للجميع.

مصر بالتأكيد لا تريد حربًا في القرن الأفريقي؛ لأن الحرب ستفتح أبوابًا جديدة للفوضى في منطقة تعاني أصلًا من أزمات متعددة ، وإثيوبيا، رغم قوتها السكانية والجغرافية، لا تستطيع تجاهل أن أي صدام مع مصر سيضعها أمام معادلات إقليمية ودولية معقدة ، والسودان سيكون في كل الأحوال الخاسر الأكبر إذا تحولت أزمة السد إلى صراع مفتوح.

الخيار الأكثر عقلانية إذن هو تحويل السد من مصدر أزمة إلى مشروع تعاون ، وربما تكون المفارقة الكبرى في قضية سد النهضة أن المشروع الذي بدأ باعتباره مصدرًا للتوتر يمكن أن يتحول، إذا توافرت الإرادة السياسية، إلى مدخل لتعاون إقليمي غير مسبوق.

أوراق القاهرة

مصر إذن أمام اختبار جديد للدبلوماسية ، والقاهرة تمتلك في هذه المرحلة مجموعة من الأوراق المهمة ، أولها القانون الدولي ، وثانيها علاقاتها التاريخية مع أفريقيا ، وثالثها موقعها العربي والإقليمي والدولي ، ورابعها علاقاتها بالسودان ، وخامسها علاقاتها المتنامية مع دول القرن الأفريقي والبحر الأحمر ، لكن الأهم هو قدرة مصر على الجمع بين الحزم والمرونة.

الحزم في الدفاع عن أمنها المائي، والمرونة في البحث عن تسوية لا تمنح إثيوبيا حقًا مطلقًا في التحكم في النهر، وفي الوقت نفسه لا تدفعها إلى الاعتقاد بأن التنمية مستحيلة من دون موافقة القاهرة ، وهذه المعادلة هي الأصعب، لكنها أيضًا الطريق الأكثر واقعية.

مستقبل الأزمة

حتى الآن، لا توجد مؤشرات حتمية على أن الأزمة تتجه إلى مواجهة عسكرية، كما أن التوتر السياسي والإعلامي لا يعني بالضرورة أن باب التفاوض قد أغلق نهائيًا ، بل ربما تكون المنطقة أمام مرحلة تفاوض جديدة، لكن من موقع مختلف تمامًا عن السنوات الماضية.

فالسد أصبح قائمًا، وإثيوبيا باتت تعتبره إنجازًا وطنيًا غير قابل للتراجع ، ومصر باتت أكثر إصرارًا على أن الأمر الواقع لا يمكن أن يصبح بديلًا للقانون ، وهذا يعني أن أي حل مستقبلي يجب أن يبدأ من الاعتراف بالواقعين معًا: واقع السد كمنشأة قائمة، وواقع أن النيل نهر دولي لا يمكن أن تدار موارده بصورة أحادية.

توقعات بالاتجاه إلى تدويل الملف وتحويل قضية السدود الجديدة إلى قضية إقليمية ودولية وليس مجرد خلاف مصري-إثيوبي

ومن هنا فإن الاتفاق المقبل، إذا نجحت الأطراف في الوصول إليه، لن يكون مجرد اتفاق حول سد، وإنما قد يكون اتفاقًا يؤسس لمرحلة جديدة في العلاقات المصرية الإثيوبية.

القضية إذن دخلت مرحلة فاصلة ، فمن ناحية، تواصل إثيوبيا ترسيخ السد كرمز للسيادة والتنمية والنفوذ الأفريقي ، ومن ناحية أخرى، تصر مصر على أن تشغيل السد لا يمكن أن ينفصل عن حقوق دول المصب، وأن أي إدارة لمورد مائي مشترك يجب أن تقوم على قواعد قانونية واضحة وملزمة.

وبين الموقفين يقف السودان، الذي يواجه واحدة من أصعب مراحله التاريخية، بينما يتغير المشهد الجيوسياسي في القرن الأفريقي بسرعة غير مسبوقة.

والخطر الحقيقي ليس في وجود سد لإنتاج الكهرباء، وإنما في الإجابة أن المنطقة قد تدخل مرحلة جديدة من التنافس على الموارد والممرات والتحالفات ،

فالقرن الأفريقي لم يعد هامشًا في السياسة الدولية ، وإنما أصبح منطقة تتقاطع فيها مصالح الولايات المتحدة والصين وروسيا ودول الخليج وتركيا وإيران، إلى جانب القوى الأفريقية نفسها.

ومع استمرار الحرب في السودان، والتوترات في الصومال، والتنافس على البحر الأحمر، ورغبة إثيوبيا في تعزيز حضورها البحري والاقتصادي، يصبح سد النهضة جزءًا من شبكة أكبر من الملفات ، ولهذا فإن أي مواجهة مباشرة بين مصر وإثيوبيا ستكون مكلفة للجميع.

مصر بالتأكيد لا تريد حربًا في القرن الأفريقي؛ لأن الحرب ستفتح أبوابًا جديدة للفوضى في منطقة تعاني أصلًا من أزمات متعددة ، وإثيوبيا، رغم قوتها السكانية والجغرافية، لا تستطيع تجاهل أن أي صدام مع مصر سيضعها أمام معادلات إقليمية ودولية معقدة ، والسودان سيكون في كل الأحوال الخاسر الأكبر إذا تحولت أزمة السد إلى صراع مفتوح.

الخيار الأكثر عقلانية إذن هو تحويل السد من مصدر أزمة إلى مشروع تعاون ، وربما تكون المفارقة الكبرى في قضية سد النهضة أن المشروع الذي بدأ باعتباره مصدرًا للتوتر يمكن أن يتحول، إذا توافرت الإرادة السياسية، إلى مدخل لتعاون إقليمي غير مسبوق.

أوراق القاهرة

مصر إذن أمام اختبار جديد للدبلوماسية ، والقاهرة تمتلك في هذه المرحلة مجموعة من الأوراق المهمة ، أولها القانون الدولي ، وثانيها علاقاتها التاريخية مع أفريقيا ، وثالثها موقعها العربي والإقليمي والدولي ، ورابعها علاقاتها بالسودان ، وخامسها علاقاتها المتنامية مع دول القرن الأفريقي والبحر الأحمر ، لكن الأهم هو قدرة مصر على الجمع بين الحزم والمرونة.

الحزم في الدفاع عن أمنها المائي، والمرونة في البحث عن تسوية لا تمنح إثيوبيا حقًا مطلقًا في التحكم في النهر، وفي الوقت نفسه لا تدفعها إلى الاعتقاد بأن التنمية مستحيلة من دون موافقة القاهرة ، وهذه المعادلة هي الأصعب، لكنها أيضًا الطريق الأكثر واقعية.

مستقبل الأزمة

حتى الآن، لا توجد مؤشرات حتمية على أن الأزمة تتجه إلى مواجهة عسكرية، كما أن التوتر السياسي والإعلامي لا يعني بالضرورة أن باب التفاوض قد أغلق نهائيًا ، بل ربما تكون المنطقة أمام مرحلة تفاوض جديدة، لكن من موقع مختلف تمامًا عن السنوات الماضية.

فالسد أصبح قائمًا، وإثيوبيا باتت تعتبره إنجازًا وطنيًا غير قابل للتراجع ، ومصر باتت أكثر إصرارًا على أن الأمر الواقع لا يمكن أن يصبح بديلًا للقانون ، وهذا يعني أن أي حل مستقبلي يجب أن يبدأ من الاعتراف بالواقعين معًا: واقع السد كمنشأة قائمة، وواقع أن النيل نهر دولي لا يمكن أن تدار موارده بصورة أحادية.

ومن هنا فإن الاتفاق المقبل، إذا نجحت الأطراف في الوصول إليه، لن يكون مجرد اتفاق حول سد، وإنما قد يكون اتفاقًا يؤسس لمرحلة جديدة في العلاقات المصرية الإثيوبية.

القضية إذن دخلت مرحلة فاصلة ، فمن ناحية، تواصل إثيوبيا ترسيخ السد كرمز للسيادة والتنمية والنفوذ الأفريقي ، ومن ناحية أخرى، تصر مصر على أن تشغيل السد لا يمكن أن ينفصل عن حقوق دول المصب، وأن أي إدارة لمورد مائي مشترك يجب أن تقوم على قواعد قانونية واضحة وملزمة.

وبين الموقفين يقف السودان، الذي يواجه واحدة من أصعب مراحله التاريخية، بينما يتغير المشهد الجيوسياسي في القرن الأفريقي بسرعة غير مسبوقة.

والخطر الحقيقي ليس في وجود سد لإنتاج الكهرباء، وإنما في غياب قواعد مشتركة لإدارة آثاره في أوقات الأزمات ، فالأنهار لا تعرف الحدود السياسية، والجفاف لا يفرق بين دولة وأخرى، والفيضانات لا تنتظر انتهاء المفاوضات.

ولهذا فإن الخيار الأكثر حكمة لمصر وإثيوبيا والسودان هو أن ينتقلوا من سؤال: من ينتصر؟ إلى سؤال: كيف ينتصر الجميع؟ فمصر تحتاج إلى ضمان أمنها المائي، وإثيوبيا تحتاج إلى التنمية والطاقة، والسودان يحتاج إلى الاستقرار.

وإذا استطاعت الدول الثلاث الوصول إلى اتفاق قانوني ملزم، مدعوم بآلية دائمة لتبادل البيانات والتشاور وإدارة الأزمات، فإن سد النهضة يمكن أن يتحول من واحدة من أخطر بؤر التوتر في أفريقيا إلى نموذج نادر للتعاون بين دول المنبع والمصب ، أما إذا استمر منطق الإجراءات الأحادية، فإن القضية لن تبقى محصورة في مياه النيل.

عودة وفاء النيل

تأتي هذه التطورات بالتزامن مع عودة احتفال مصر يوم أمس السبت ١٥ أغسطس بـ«عيد وفاء النيل»، وهي مناسبة عريقة ارتبط بها المصريون على مدار آلاف السنين، تقديرًا لعطاء النهر الخالد ودوره المحوري في بناء الحضارة المصرية، وما يمثله نهر النيل من أهمية تاريخية وحضارية واقتصادية وحياتية للمصريين.

وبهذه المناسبة، صرّح الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، أن «عيد وفاء النيل» ليس مجرد احتفال سنوي، بل هو مناسبة نستحضر خلالها العلاقة الممتدة بين المصريين ونهر النيل عبر العصور، وما يحظى به النهر من مكانة راسخة في وجدان الشعب المصري، وامتداد لتقاليد أجدادنا الذين أبدعوا في إدارة مياه النيل وترويض فيضانه منذ فجر التاريخ، وأقاموا واحدة من أعرق الحضارات التي ارتبط وجودها ارتباطا وثيقًا بالمياه.

وقال الدكتور سويلم: «إن «وفاء النيل» يحمل رسالة ممتدة من الماضي إلى المستقبل، مفادها أن النيل كان ولا يزال محور الحياة والتنمية في مصر، وأن الحفاظ عليه وحسن إدارة موارده يمثلان مسئولية وطنية تتطلب مواصلة العمل والتطوير والابتكار، بما يضمن استدامة الموارد المائية ودعم مسيرة التنمية الشاملة في مصر، ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة في موارد مائية مستدامة".

وأكد أن الاحتفال بـ«عيد وفاء النيل» يمثل أيضًا مناسبة للتأكيد على أهمية الحفاظ على نهر النيل وحمايته، باعتباره شريان الحياة في مصر، مشيرًا إلى أن مسئولية حماية النهر والحفاظ عليه موارده ليست مسئولية أجهزة الدولة وحدها، وإنما مسئولية مشتركة بين مؤسسات الدولة والمواطنين وكافة فئات المجتمع، من خلال ترشيد استخدام المياه، والحفاظ على نظافة المجاري المائية، والتصدي للتعديات والتلوث، وتعزيز السلوكيات الإيجابية تجاه المياه.

النيل إذن لم يكن في حياة المصريين مجرد نهر يمر بين مدنهم وقراهم، ولا موردًا للمياه فقامت حوله الزراعة والحياة فقط، فقد عبر النهر حدود الجغرافيا ليصبح واحدًا من أكثر الرموز حضورًا في الذاكرة المصرية: احتفل المصريون بفيضانه، وأقاموا المقاييس لمتابعة ارتفاع مياهه، ونسجوا حوله الحكايات والأساطير، ثم حمله الشعراء إلى القصائد والمطربون إلى الأغنيات، قبل أن تنتقل مياهه ومراكبه وعواماته إلى شاشة السينما وصفحات الرواية.

ومع حلول أغسطس يعود «وفاء النيل» ليضع هذه العلاقة الممتدة في الواجهة من جديد ، ومع عودة «وفاء النيل» في أغسطس من كل عام، لا يستعيد المصريون تاريخ نهر فحسب، وإنما يستعيدون أجزاءً من تاريخهم هم؛ من زمن كان فيه ارتفاع المياه يحدد الزراعة والضرائب، إلى زمن أصبحت فيه صورة النهر محفوظة في قصيدة وأسطوانة ورواية وشريط سينمائي.

وبين مقياس عمره أكثر من أحد عشر قرنًا، وقصائد وأغانٍ وأفلام ما زالت حاضرة حتى اليوم، يبدو النيل كأنه واحد منّ أطول الخيوط التي تصل طبقات الذاكرة المصرية بعضها ببعض: تتغير مصر على ضفتيه، ويبقى النهر حاضرًا في الطريقة التي تحكي بها مصر قصته .